جامعة ابن خلدون– تيارت–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر

تخصص: إدارة مالية

أهمية التنويع الاقتصادي في تمويل المشاريع الاقتصادية

–دراسة حالة الجزائر للفترة 2000–2018–

إعداد الطالبتين:

– عيسات إسمهان

– ماسين سامية

الأستاذ المشرف:

–د. معاشي سفيان

أعضاء لجنة المناقشة:

د. بوجحيش خالدية	أستاذة محاضرة	رئيسا
د.معاشي سفيان	أستاذ محاضر	مشرفا ومقررا
أ.خاشعي محمد	أستاذ مساعد	مناقشا

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: .../.../....

السنة الجامعية 2018–2019

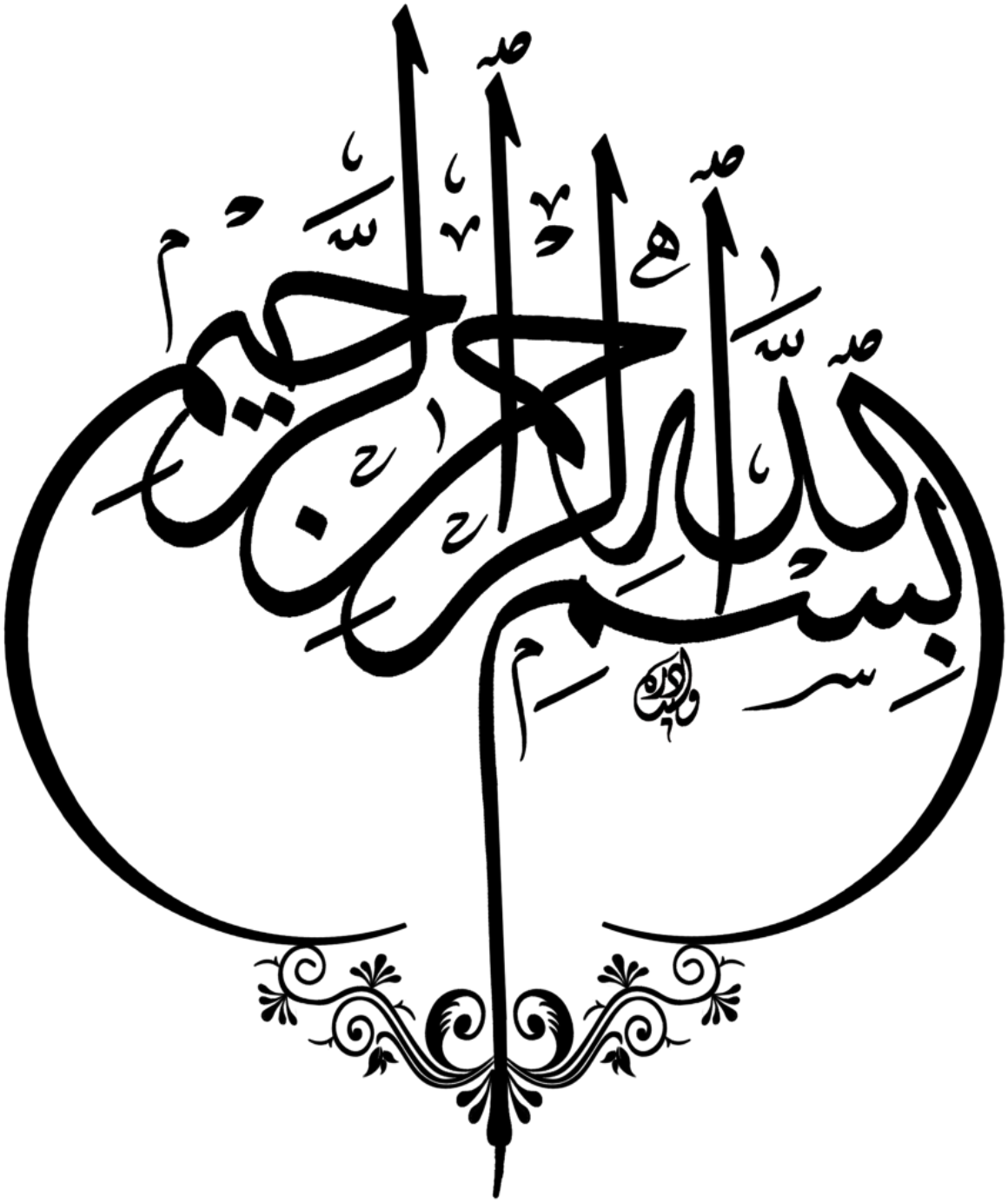
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

" فاذكروني أذكركم وأشكرولي ولا تكفرون"

الشكر لله سبحانه و تعالى الذي ألهمنا الارادة والصبر والمثابرة لإتمام هذا العمل المتواضع

واعترافا بالود و حفظ الجميل و تقدير الامتنان.. نتقدم بجزيل الشكر للدكتور المشرف " معاشي سفيان"

على توجيهاته القيمة طيلة المسيرة الاشرافية

و نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول الاشتراك في مناقشة هذا البحث المتواضع وتقييمه

كما نشكر كل الأساتذة و عمال إدارة كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

وشكر خاص لأوليائنا على تربيتهم راجين الله أن

يحفظهم و أن يجعلهم قرة عين لنا

إهـــــــداء

إلى من طالما حلمت أن تبصر نجاحي والتفوق الدائم في دراستي إلى من لازلت أسمع صوتها وأرى وجهها الذي يضيء دربي... إليك يا أمـــــــــي....

إلى روح أبي الغالي، أهدي هذه الثمرة التي لا تضاهي شيئا من جميلك وأدعو الله الرحمن الرحيم أن يجعلها صدقة جارية تصل إليك وأدعو لك الرحمة والمغفرة إلى أن يجمعنا رب العباد في الجنة ان شاء الله

إلى أخواتي نور الهدى و لويزة و مباركة وزهرة ومريم اللاتي ساعدنني في الاوقات الصعبة ماديا ومعنويا، متمنية لهن مزيدا من التفوق في الحياة الشخصية والمهنية، إلى إخواني وكل الاهل والأقارب....

إلى رفيقات دربي في الدراسة أخص بالذكر عزايز سمية و حورية نورالهدى اللتان كانتا لي السند طيلة مدة البحث... صورية بشرى سامية خيرة نجاة ..إلى كل من وسعهم قلبي ولم تسعهم صفحتي

إلى عمال المكتبة و كل الاساتذة الذين مررت عليهم طيلة المشوار الدراسي.

عيســـات إســـمهان

إهـــــــداء

بسم الله الرحمن الرحيم

و الصلاة و السلام على اشرف المرسلين خير الأنام محمّد عليه

أفضل الصلاة وأزكى السلام

أما بعد:

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من قيل فيهما مالا يكفيهما

"أمّـــــي" و "أبـــــي"

إلى أجزاء ذاتي وحبات وجداني و معقل أماني "إخواني" "أخواتي"

إلى كل الأهل والأصدقاء والزملاء... إلى كل من سعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي..

إلى كل طالب علم جاد في طلبه غيور على دينه...

إلى كل هؤلاء أهدي عملي هذا

ماسيـــن ساميـــة

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويـــــات

العنـــــوان	الصفحة
البسملة	
كلمة الشكر	
الإهداء	
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	
قائمة الاشكال	
قائمة المختصرات	
مقدمة	02
الفصل الأول: الاقتصاد الجزائري من تراكمات الاستعمار إلى ملامح الاصلاح	08
مقدمة الفصل	09
المبحث الأول: مراحل تطور السياسات الاقتصادية في الجزائر قبل وبعد الاستقلال 1962	10
المطلب الأول: عموميات حول السياسة الاقتصادية	10
المطلب الثاني:واقع الاقتصاد الجزائري ما قبل الاستقلال 1830-1962	14
المطلب الثالث: التطورات الداخلة على الوضع الاقتصادي الجزائري بعد الاستقلال 1962	18
المبحث الثاني: البرامج والسياسات الاقتصادية المطبقة في الجزائر من 1962 إالى غاية 1999	21
المطلب الأول: مراحل البناء الاقتصادي والسياسات المطبقة في كل مرحلة 1962-1970	21
المطلب الثاني: البرامج التنموية المطبقة في مرحلة التصنيع والنمو 1970-1986	23
المطلب الثالث: السياسات الاقتصادية المطبقة خلال مرحلة الاصلاحات الذاتية	27

والتعديل الهيكلي 1986-1998	
المبحث الثالث: التحولات الاقتصادية خلال الفترة الممتدة من 1999-2019	30
المطلب الأول: أهم المخططات الاقتصادية للجائر مابين 1999-2004	30
المطلب الثاني: برامج التنمية المطبقة في الفترة 2005-2014	34
المطلب الثالث: المخطط الخماسي للتنمية في الجزائر لسنة 2015-2019	38
خلاصة الفصل	41
الفصل الثاني: استراتيجية التنويع والمشاريع الاقتصادية في الجزائر	42
مقدمة الفصل	43
المبحث الأول: أسس ومفاهيم حول التنويع الاقتصادي	44
المطلب الأول: تعريف التنويع الاقتصادي وأهميته	44
المطلب الثاني: مؤشرات وأنماط التنويع الاقتصادي	46
المطلب الثالث: أهداف ومبررات التنويع الاقتصادي	50
المبحث الثاني: استراتيجية التنويع الاقتصادي كبديل لقطاع المحروقات بالجزائر	53
المطلب الأول: التنويع الاقتصادي في الجزائر ومقوماته	53
المطلب الثاني: واقع المحروقات في الجزائر والقطاعات البديلة لها	55
المطلب الثالث: التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري واستراتيجيات الانتقال إلى التنويع الاقتصادي	58
المبحث الثالث: ماهية المشروعات الاقتصادية	62
المطلب الأول: مفهوم المشروع الاقتصادي وخصائصه	62
المطلب الثاني: أنواع المشاريع الاقتصادية	65
المطلب الثالث: أهداف المشروع الاقتصادي والعوامل المؤثرة في نجاحه أو فشله	68
خلاصة الفصل	71
الفصل الثالث: أثر التنويع الاقتصادي في تمويل المشاريع الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر في الفترة 2000-2018)	72

مقدمة الفصل	73
المبحث الأول: واقع المشاريع الاقتصادية في الجزائر	74
المطلب الأول: المشاريع الكبرى في الجزائر وأهميتها	74
المطلب الثاني: المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الجزائر	76
المطلب الثالث: أهم القطاعات البديلة المستثمر فيها	80
المبحث الثاني: آليات تمويل المشاريع الاقتصادية في الجزائر	84
المطلب الأول:الهيئات الداعمة للتمويل في الجزائر	84
المطلب الثاني: آليات تمويل المشاريع في الجزائر	90
المطلب الثالث: الصعوبات التي تواجه السياسة التمويلية في الجزائر	95
المبحث الثالث: أثر التنويع الاقتصادي في تمويل المشاريع الاقتصادية دراسة حالة الجزائر للفترة مابين 2000-2018	98
المطلب الأول: أثر الاستثمارات العامة غلى النمو الاقتصادي بالجزائر للفترة 2000-2017	98
المطلب الثاني: تحليل مساهمة أهم القطاعات البديلة للمحروقات في الناتج المحلي الاجمالي PIB	103
المطلب الثالث: تحليل تطور الصادرات خارج المحروقات وأثرها في تمويل الاقتصاد الوطني للفترة 2000-2018	108
خلاصة الفصل	113
خاتمة	115
قائمة المصادر والمراجع	122

قائمة

الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	محاور برنامج دعم النمو للفترة 2005-2009	36
2-1	برنامج التنمية الخماسي 2010-2014	37
1-3	معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	77
2-3	أهم القوانين والقرارات التشريعية لتطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة	78
3-3	عدد المشاريع الاستثمارية السياحية في الجزائر المصرح بها سنة 2015	80
4-3	المشاريع الاستثمارية لقطاع الصناعة للفترة 2002-2012	81
5-3	الاهمية النسبية للقطاع الفلاحي (الزراعة) مقارنة بإجمالي الاستثمارات للفترة 2000-2019	82
6-3	مراحل برنامج انتاج الطاقة المتجددة في الجزائر حتى عام 2030	83
7-3	تقسيم القروض على الاقتصاد حسب القطاعات للفترة 2011-2018	85
8-3	المشاريع الممولة حسب القطاعات من طرف وكالة ANSEJ منذ نشأتها إلى غاية 2016	88
9-3	المشاريع المدعمة من قبل ANDI حسب القطاعات من 2002 إلى2017	89
10-3	صيغ التمويل في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب	93
11-3	أنماط تمويل القرض المصغر على مستوى ANGEM	93
12-3	توزيع القروض الممنوحة من طرف ANGEM حسب قطاع النشاط	94
13-3	حجم الاستثمارات لدى وكالة ANDI حسب القطاع العام والخاص والمشترك للفترة 2002-2017	95

14-3	حجم الاستثمارات العمومية في الجزائر خلال 2001-2014	98
15-3	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2017	100
16-3	تطور معدل النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر للفترة 2000-2017	101
17-3	أثر توزيع الناتج المحلي الاجمالي على أهم القطاعات الاقتصادية خلال الفترة2007-2014	103
18-3	مساهمة القطاعات البديلة في الناتج المحلي الاجمالي خلال 2000-2017	105
19-3	تحليل تطور الصادرات خارج المحروقات في الجزائر 2000-2017	108
20-3	حجم القروض الممنوحة للاقتصاد حسب القطاعات خلال الفترة 2000-2018	110

قائمة

الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	تطور قيمة الاستثمارات العامة في الجزائر للفترة 2001-2014	99
02	تطور معدلات النمو الاقتصادي خارج المحروقات للفترة 2000-2017	102
03	أثر توزيع الناتج المحلي الاجمالي على القطاعات الاقتصادية	104
04	مساهمة اهم القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي في الفترة 2000-2017	106
05	تطور الصادرات خارج المحروقات بالنسبة للصادرات الكلية	109
06	حجم القروض الممنوحة للاقتصاد حسب القطاعات في الفترة 2000-2018	112

قائمة

المختصرات

المختصر	الشـــــرح
م ص.و.م	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
ص ك	الصـــــادرات الكليـــة
ص خ م	الصادرات خارج المحروقات
ANDI	الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار
ANGEM	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
ANSEJ	الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب
FNSEJ	الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب
BADR	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
BDL	بنك التنمية المحلية
BEA	بنك الجزائر الخارجي
BNA	البنك الوطني الجزائري
CPA	بنك القرض الشعبي
PIB	الناتج المحلي الإجمالي

مقدمة

مقدمـــة:

شهد الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تحولات وتغيرات هامة أهملتها الظروف التي عايشتها كل من الساحتين الوطنية والدولية وهذا على كافة الأصعدة (الاقتصادية، الإيديولوجية، السياسية)، هذه التغيرات جعلت من الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا، يعتمد بصفة شبه كلية على العائدات المتأتية من صادرات النفط، إذ يعتبر قطاع المحروقات الركيزة الأساسية لاقتصاد الجزائر نظرا لما يتميز به هذا القطاع من قلة التكلفة وارتفاع للقيمة المضافة كما أنه أساس الصناعة الكيماوية والبتروكيماوية الذي يعتمد عليها الإنسان في الحياة المعاصرة، ما جعله يحتل المركز الأول من حيث الأهمية، وعلى الرغم من هذه الميزة إلا أنه يحمل في طياته سلبيات واختلالات في محاولة لتصحيحها وتجاوزها من خلال تحسس مدى ضرورة التنويع الاقتصادي وذلك عبر البحث عن قطاعات أخرى كبديل لقطاع المحروقات، من شأنها المساعدة في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

فالتنويع الاقتصادي يكتسي مكانة هامة في الاقتصاديات الريعية التي تعتمد بدرجة كبيرة على قطاع المحروقات في عملية التصدير، خاصة الاقتصاد الجزائري الذي يكشف عن عدة تناقضات واختلالات على مستواه الاقتصادي بالرغم من أنه يتميز بإمكانات مادية وبشرية تؤهله من أن يكون من أقوى اقتصاديات العالم، وهذا رغم قيام الدولة بعدة خطط تنموية اقتصادية شاملة لتحسين الاقتصاد الجزائري، إلا أن تلك الاختلالات لا تزال قائمة بدليل المشاكل التي أصبح يتخبط فيها هذا الاقتصاد من تراجع في معدلات النمو وضعف مختلف القطاعات الصناعية، الفلاحية، والسياحية وغيرها، مما يضعه أمام حتمية التغيير نحو الأحسن والتأقلم لمسايرة الظروف الراهنة التي تتسم بالتغير السريع والمنافسة الشرسة، وبالتالي يجب على الدولة الجزائرية أن تركز على التنويع الاقتصادي الذي من شأنه أن ينوع قاعدتها الإنتاجية، لتحقيق مستويات مرتفعة للنمو الاقتصاد الجزائري من خلال تبنيها حزمة من السياسات الاقتصادية التنويعية، والتي يكون الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد من خلال تمويل المشاريع الاستثمارية والتوسع فيها، بالاعتماد على هيئات وآليات مالية، باعتبارها مستحدثات تمويلية عرفت انتشار واسع في الدول، من أجل رفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي وبالتالي ضبط السياسة التمويلية المحولة الى تفعيل وتمويل المشاريع الاقتصادية.

1- إشكالية البحث: نظرا للتقلبات في أسعار النفط على المستوى العالمي وما خلفته من تبعات سلبية كبيرة على الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشكل أساسي على الصادرات النفطية، كان لازما على الحكومة الجزائرية البحث عن موارد أخرى متنوعة تكون بديلة للمداخيل النفطية المتقلبة، من خلال تشجيع للنشاطات الصناعية والفلاحية وكذا الاهتمام بالقطاع السياحي والتي من شأنها المساهمة في تمويل الاستثمارات من طرف الإيرادات المتحصل عليها من هذه القطاعات، واعتمادا على ما سبق سنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة عن الإشكالية التالية:

- **ما مدى مساهمة استراتيجية التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في تمويل المشاريع الاقتصادية في الجزائر؟**

وللإلمام بالجوانب المتعددة لهذه الإشكالية كان لابد علينا من التطرق للأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي حدود ومستويات التنويع الاقتصادي في لجزائر؟
- كيف تساهم واردات القطاعات البديلة للمحروقات في تمويل المشاريع الاستثمارية في الجزائر؟ وماهي الآليات المتبعة في ذلك؟
- ما طبيعة العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الجزائر؟

2- فرضيات البحث: لمعالجة إشكالية بحثنا هذا انطلقنا من الفرضيات التالية:

- إن اعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل كلي على المورد الريعي (النفط) أدى إلى انعدام تنويع القاعدة الاقتصادية للبلد من جهة، ومن جهة أخرى جعلت منه عرضة لتذبذبات والصدمات.
- امكانية تطبيق السياسة التمويلية في الجزائر لتحقيق التنويع الاقتصادي دون تدخل السلطات الحكومية في ذلك.
- نجاح القطاعات البديلة يعتمد على النسبة الموزعة من الناتج المحلي الاجمالي.

3- أسباب اختيار الموضوع: يمكن تقسيم أسباب اختيار الموضوع إلى:

أ- أسباب ذاتية: نذكر منها:

- الاهتمام الشخصي بهذا الموضوع.

- الرغبة في الاطلاع على هذا الموضوع والإلمام قدر الإمكان لمختلف جوانبه والتعمق في دراسته نظرا للأهمية التي يكتسيها على المستوى الوطني.

ب– أسباب موضوعية: وتتمثل فيما يلي:

- تزايد اهمية التنويع الاقتصادي كأحد الآليات الفعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- قلة الدراسات المتخصصة في هذا المجال.
- الدور الأساسي الذي يؤديه الاستثمار العمومي في الحياة الاقتصادية.
- قيمة التنويع الاقتصادي وأهميته علميا وعمليا في زيادة الناتج المحلي.

4– أهمية البحث: يعد موضوع التنويع من أكثر المواضيع إثارة للنقاش في المرحلة الراهنة كونه يشكل مدخلا استراتيجيا لتحقيق التنمية المستدامة من جهة، كما أن فهم أبعاده يمكن نظرة شاملة عن النموذج الذي ينبغي تجسيده من جهة أخرى، وتحقيق التنويع الاقتصادي لا يمكن أن يتم إلا عن طريق تحديد مؤشراته، بغرض ربط المشكلات بأسبابها الحقيقية ومحاولة استقاء نقاط القوة للاستفادة منها ونقاط الضعف لاستدراك مخاطرها.

5– أهداف البحث: من خلال هذا البحث نسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي كالتالي:

- تسليط الضوء على مختلف العوامل المحيطة بالاقتصاد الجزائري للكشف عن الاختلالات والنقائص التي يعاني منها.
- توضيح أثر الاستثمار العمومي في تحقيق التنويع الاقتصادي.
- إبراز أهم البدائل المتاحة التي من شأنها أن تدفع عجلة التنمية خارج قطاع المحروقات.

6– حدود الدراسة: تتحد دراستنا لهذا الموضوع في:

- **الحدود الموضوعية:** يقتصر البحث على الدور الذي يلعبه التنويع الاقتصادي في دعم وتمويل المشاريع الاستثمارية لدعم عجلة التنمية الاقتصادية.
- **الحدود الزمانية:** أما الجانب الزماني للبحث فهو محدد بالفترة 2000–2018.
- **الحدود المكانية:** لقد وقع اختيارنا على دراسة الاقتصاد الجزائري.

7- أدوات الدراسة: تم الاعتماد في موضوعنا هذا على مجموعة من الأدوات أهمها:

- الاستعانة ببعض الكتب التي تتعلق بموضوع دراستنا، بالإضافة إلى المجلات، والملتقيات الدولية، والمواقع الرسمية.
- استخدام أطروحات دكتوراه ورسائل ماجستير التي استعننا بها في نفس الموضوع.
- استخدام برنامج Microsoft Excel 2010.

8- منهج الدراسة: إن تحديد منهج البحث يتوقف على الهدف الذي تسعى إليه الدراسة، ففي هذه الدراسة استخدمنا المنهج التاريخي الذي يدرس التطور التاريخي للاقتصاد الجزائري وأهم المراحل التي مر بها، واستخدام المنهج الوصفي في وصف وتتبع استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر وتسليط الضوء على أهم البدائل غير النفطية، أما بالنسبة للمنهج التحليلي الاستنتاجي استعملناه في تحليل معطيات وبيانات مساهمة التنويع في التمويل الاستثماري بالجزائر إضافة إلى إظهار العلاقة بين الاستثمارات العامة و دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

9- الدراسات السابقة: تم الاعتماد في دراستنا على مجموعة من الدراسات السابقة كانت أهمها:

- رسالة دكتوراه من اعداد الباحثة بختاش راضية تحت عنوان **مصادر التمويل الاقتصادي ودور السياسات الاقتصادية في تفعيله حالة الجزائر خلال الفترة 1970-2010**، تضمنت الاشكالية التالية: ماهي مصادر النمو الاقتصادي الحالي في الجزائر؟ وماهي مصادره المحتملة مستقبلا؟ وأين يكمن دور السياسات الاقتصادية لتفعيل النمو الاقتصادي الحقيقي والمستمر في الأجل الطويل؟؟

حيث توصلت إلى نتائج مما سمحت الدراسة المسحية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها الاقتصاد الوطني على ازيد من ثلاث عشريات من الزمن امتدت على فترة 1970-2010 بالوقوف على تقييم اداء متغيرة النمو، فخلال مرحلة التصنيع والنمو 1970-1985، التي امتدت إلى منتصف الثمانينات ، لم تسجل تشوهات كبيرة خلال التنمية المركزية وظهور تشوهات خلال التنمية اللامركزية من 1980-1985، وهو ما يمكن ارجاعه إلى احراز السياسة لنتائج جيدة فيما يخص النمو الاقتصادي.

- رسالة الماجستير من اعداد قاسمي الاخضر، تحت عنوان **أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري**، تضمنت الاشكالية التالية:

ما مدى أهمية ودور الصادرات غير النفطية في النمو الاقتصادي في الجزائر؟ حيث انتهت بمجموعة من النتائج أهمها:

– لقد نجحت الجزائر في إقامة بنيان مؤسساتي يشرف على العملية التصديرية، إذ أن تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية بالجزائر، يتوقف على نجاح الدولة في نشاط التصدير.

- تتشابه هذه الدراسات مع دراستنا من حيث: أن التطورات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الوطني، عرفت ازيد من ثلاث عشريات من الزمن 1970-2010، إضافة إلى أن السلطات الجزائرية نجحت في انشاء آليات جديدة متمثلة في المؤسسات الاقتصادية المسؤولة على تمويل المشاريع الاقتصادية وبالتالي تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية بالجزائر.
- وتكمن أوجه الاختلاف مقارنة بدراستنا في: تناولنا في موضوعنا تحت عنوان أهمية التنويع الاقتصادي في تمويل المشاريع الاقتصادية في الجزائر، أن التحولات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر بعد الاستقلال عرفت أربع عشريات 1962-2019.

10– صعوبات البحث: ويمكن حصر أهم الصعوبات التي واجهناها خلال مشوار بحثنا هذا في:

- صعوبة الحصول على المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع نظرا لأنه موضوع جديد لا زال في طور الدراسة.
- صعوبة تحليل الجداول والبيانات نظرا لعدم دقة الإحصائيات والمعلومات.
- صعوبة الحصول على المراجع من فئة الكتب، خاصة بما يتعلق بالفصل الأول.

11– هيكل البحث:

يتناول **الفصل الاول** إحاطة عامة بالمتغيرات الاساسية للدراسة من الناحية النظرية المتمثلة أساسا في واقع الاقتصاد الجزائري وما شهده من تطورات عبر مختلف مراحله، حيث قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أين تم التعرض في المبحث الأول والثاني إلى مراحل تطور السياسة الاقتصادية في الجزائر قبل

وبعد الاستقلال وأهم البرامج الاقتصادية المطبقة إلى غاية 1999، في حين كان المبحث الأخير حول مجموع التدابير والاصلاحات المطبقة في الجزائر إلى يومنا هذا.

الفصل الثاني: ركزنا من خلال هذا الفصل على الموضوع محل الدراسة ألا وهو التنويع الاقتصادي كبديل لقاطع المحروقات في الجزائر، وذلك من الناحية النظرية أيضا، حيث قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث اين تم الالمام بالمفاهيم الاساسية لاستراتيجية التنويع الاقتصادي في المبحث الاول، في حين تم تسليط الضوء على واقع هذه الاستراتيجية وما مدى تطبيقها في الجزائر وماهي أهم القطاعات البديلة المنتهجة لتطبيق التنويع الاقتصادي، أما المبحث الثالث فكان حول الجانب النظري للمشاريع الاقتصادية باعتباره كمدخل للفصل الثالث والاخير.

الفصل الثالث: والذي خصصناه في دراسة مدى مساهمة التنويع الاقتصادي في تمويل المشاريع الاقتصادية في الجزائر، حيث قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية أين تم التعرض في المبحث الاول إلى واقع المشاريع الاستثمارية في الجزائر وأهم القطاعات المستثمر فيها، أما المبحث الثاني فيتناول أهم الاليات المتبعة في تمويل تلك المشاريع الاقتصادية من طرف الهيئات والمؤسسات المالية المختلفة وما تواجهها من صعوبات تمويلية، في حين خصصنا المبحث الثالث لدراسة حالة أثر التنويع الاقتصادي في تمويل المشاريع الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2018، من خلال تحليل العلاقة بين التنويع والتمويل بالاعتماد على مجموعة من الاحصائيات والبيانات المتعلقة بمحل الدراسة .

الفصل الأول :

الاقتصاد الجزائري من تراكمات الاستعمار إلى ملامح الاصلاح.

مقدمة الفصل:

لفهم اقتصاد بلد ما وفهم تطوره والسياسات التي يرتكز عليها في تحقيق التنمية، علينا البحث في ماضيه وحاضره، وعليه يبدو تحليل وطرح الواقع الاقتصادي للجزائر ما قبل الاستقلال 1830-1962، شرطا أساسيا لفهم الاستراتيجيات التنموية التي اتبعتها الجزائر منذ الاستقلال، وذلك من خلال تحليل مختلف أشكال السياسات والبرامج التي رسمتها منذ 1962 إلى يومنا هذا، وفهم اسباب فشلها وضعفها والنتائج التي حققتها.

قامت الجزائر بعد الاستقلال برسم سياسة تنموية طويلة المدى قبل الشروع في برنامج الاصلاح، تركز أساسا على الصناعة الثقيلة للخروج من دائرة التخلف، وتميزت هذه المرحلة بالتخطيط المركزي وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، مستغلة الوضعية المريحة لسوق االنفط العالمي، والتي حكم عليها بأنها مكلفة وقليلة الفعالية، لذلك كان لابد من إعادة رسم السياسة الاقتصادية من خلال تقليص دور الدولة لصالح القطاع الخاص باتباع اصلاحات ذاتية مبنية على الاسعار كمؤشرات نسبية، لكن هذه الاصلاحات كانت بطيئة ومحدودة، كما أن إنهيار أسعار النفط سنة 1986 زاد الطين بلة مما أدى إلى تدخل صندوق النقد الدولي بفرض سلسة من الاصلاحات الاقتصادية، ثم جاءت مرحلة جديدة منذ 1999 عرفت ارتفاعا لاسعار النفط ومنه تحسن مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، بتنفيذ برامج الانعاش ودعم النمو الاقتصاديين خلال الفترة2001-2009، إضافة إلى مجموعة من المخططات الخماسية و المتمثلة في المخطط الخماسي 2010-2014 والمخطط الخماسي التنموي للفترة 2015-2019، وهذا ما سنقوم بالتفصيل فيه من خلال هذا الفصل و الذي قسم إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول**: مراحل تطور السياسات الاقتصادية في الجزائر قبل وبعد الاستقلال 1962.
- **المبحث الثاني**: البرامج والسياسات الاقتصادية المطبقة في الجزائر 1962 إلى غاية 1999.
- **المبحث الثالث**: التحولات الاقتصادية خلال الفترة الممتدة من 1999-2019.

المبحث الاول:مراحل تطور السياسات الاقتصادية في الجزائر قبل وبعد الاستقلال 1830-1962.

إن الظروف التاريخية والاقتصادية لكل بلد وأوضاعها السياسية الخاصة تلعب دورا هاما في تشكيل وضع السياسة الاقتصادية لها، ومن أجل التحديد الدقيق للسياسة الاقتصادية سوف ندرج في هذا المبحث أهداف وأنواع السياسات الاقتصادية إضافة إلى أهم مراحل تطورها في الجزائر في ظل الادارة الفرنسية وبعد الاستقلال 1962.

المطلب الاول: عموميات حول السياسة الاقتصادية.

لكل دولة منهجا تتبعه لتحقيق اهدافها الاقتصادية ويعرف هذا المنهج بالسياسة الاقتصادية، فهي أداة من الأدوات التي تملكها الدولة للتأثير على توازناتها الاقتصادية.

1- مفهوم السياسة الاقتصادية.

للسياسة الاقتصادية عدة مفاهيم تتعدد بتعدد أنواعها وأهدافها، وبناءا على ذلك يمكن عرض أهم مجموعة من التعاريف كالاتي:

التعريف الاول:تعرف السياسة الاقتصادية على أنها عملية توجيه كل التصرفات العمومية و التي لها انعكاسات على الحياة الاقتصادية: نفقات الدولة، النظام النقدي، العلاقات الخارجية... إلخ.[1]

التعريف الثاني: يقصد بها كل مايتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية معينة، والبحث عن افضل السبل لتحقيق المؤدية لتحقيق هذه الاهداف.[2]

التعريف الثالث: السياسة الاقتصادية هي عبارة عن مجموعة من القواعد والوسائل والاجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة وتعبر عن تصرف عام منسجم وهادف للسلطات العمومية تقوم به

---

[1] ضامن حكيم، **اثر السياسة الاقتصادية على النمو الاقتصادي**-دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة مستغانم، الجزائر، سنة 2018-2017، ص08.

[2] بن جميل هناء، **تأثير العولمة المالية على تحقيق اهداف السياسة النقدية** ،حالة الجزائر 1990-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، سنة2016-2017، ص02.

في المجال الاقتصادي، أي ما يتعلق بالانتاج، التبادل، استهلاك السلع و الخدمات و تكوين رأس المال .[1]

من خلال هذه التعاريف يمكن أن نقول أن السياسة الاقتصادية هي مجمل القرارات والاجراءات التي تتخذها السلطات العامة لتهيئة النشاط الانتاجي، وتوجيهه توجيها صحيحا لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، والبحث عن أفضل الطرق للتوصل إلى تحقيق هذه الاهداف.

2- أدوات السياسة الاقتصادية:

باعتبار أن أدوات السياسة الاقتصادية هي القواعد والوسائل التي تستعمل لتحقيق الأهداف الاقتصادية بشكل أكثر كفاءة، يمكن عرض الادوات المتاحة للتحكم في النظام الاقتصادي فيمايلي:

أولا: السياسة النقدية:

اختلفت تعاريف السياسة النقدية من مدرسة الى اخرى إلا أنها تلتقي كلها في العناصر المكونة للسياسة، وهي التدخل المباشر المعتمد من طرف السلطة النقدية بهدف التاثير على الفعاليات الاقتصادية، كما تعرف على أنها تلك السياسة النقدية االتي لها التأثير على الاقتصاد بواسطة النقود والتي تستعمل العلاقة:"النقود-الدخل".[2]

أو بمعنى آخر فهي مجموع القرارت والاجراءات التي تتخذها الحكومة في المجال النقدي مباشرة أو عن طريق المصرف المركزي من أجل التاثير على النشاط الاقتصادي.[3]

ويتم ذلك بتناول مجموعة من الادوات لتحقيق أهدافها وماتراه مناسبا في ادارة شؤونها النقدية والائتمانية والمتمثلة في:

- سعر اعادة الخصم: الذي يعد أول أداة للسياسة النقدية التي تناولتها البنوك المركزية للتأثير على حجم الائتمان.

---

[1] عبد المجيد قدي، **المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، الطبعة2003، ص29 .

[2] محمد نشيد بوسيالة، **استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية**، دراسة حالة الجزائر1990-2013،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر03،سنة2015-2016،ص04.

[3] احمد الاشقر، **الاقتصاد الكلي**، جامعة آل بيت، الطبعة الاولى، سنة 2002، عمان، الاردن،ص301.

- عمليات السوق المفتوحة: والمراد منها التاثير في حجم النقد على الاقتصاد أو على حجم إحتياطات البنوك التجارية، فضلا عن تأثيرها على أسعار الفائدة.
- نسبة الاحتياطي القانوني: لجأت إليها البنوك المركزية في التاثير على مقدرة البنوك التجارية في تقديم الائتمان و خلق الودائع.
- إضافة إلى وسائل اخرى نوعية كتنظيم الائتمان عن طريق قواعد و إجراءات معينة يقوم بها البنك المركزي.
- وسيلة التاثير المباشر والاقناع الأدبي: ليكون لدى البنوك قناعة بسياسات النظام المصرفي وكذا تحديد نسبة الودائع لغرض تقييد القروض المقدمة لتمويل الاستيراد.
- الضغط على البنوك التجارية للاحتفاظ بنسبة معينة من الودائع على شكل أصول نقدية وفقا للسياسات المراد اقرارها.[1]

ثانيا: السياسة المالية.

تعرف السياسة المالية على انها مجموع القواعد والاساليب والاجراءات والتدابير التي تتخذها لادارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الاهداف الاقتصادية خلال فترة معينة. [2]

تشير السياسة المالية إلى أي اجراء يؤدي إلى تغيير في مستوى أو هيكل الانفاقات أو الايرادات الحكومية أو كليهما معا.[3]

ومن هنا تعرف السياسة المالية على انها أحد الأدوات التي تستخدمها الحكومة للتاثير في مجريات النشاط الاقتصادي، بهدف التغلب على التقلبات التي تنتاب الاقتصاد القومي والوصول بالدخل القومي إلى المستوى المرغوب.[4]

---

[1] نزار كاظم الخيكاني وحيدر يونس الموسوي، **السياسات الاقتصادية الاطار العام واثرها في السوق المالي** ،ديوان المطبوعات عمان-الاردن الطبعة الثانية،سنة 2015،ص18،25.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على المستوى القومي**(تحليل كلي)، مصر، الطبعة الاولى، سنة 2002، ص43.

[3] نعمة الله نجيب ابراهيم، **الاقتصاد التحليلي الجمعي**، الاسكندرية، سنة 2013، ص18.

[4] محمد فوزي ابو السعود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الاسكندرية، الطبعة 2010، ص174.

أدوات السياسة المالية:

السياسة المالية لأي دولة ما هي البرنامج الذي تخططه تلك الدولة وتنفذه مستخدمة فيه مصادرها الايرادية وبرامجها الانفاقية ممثلة في ميزانيتها العامة، لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي،وذلك لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية، كل ذلك في اطار تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن هذا تتضح الحقيقتان التاليتان:

- هناك ثلاث **أدوات أساسية للسياسة المالية** هي:الايرادات العامة، الانفاق العام، والموازنة العامة للدولة، وهذه الادوات يتم استخدامها على النحو التالي:
  - زيادة او انقاص الضرائب.
  - زيادة او انقاص الانفاق العام.
  - استحداث فائض او عجز في الموازنة العامة للدولة.
- إن **الهدف المالي الاساسي** هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي اي محاربة التضخم والانكماش، ففي حالة الكساد تتدخل الحكومة بإحدى ادواتها من اجل انعاش الاقتصاد وذلك بإنتهاج سياسة مالية توسعية، اما في حالة التضخم فتتدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي بانتهاجها سياسة مالية انكماشية، ولما كانت النفقات والايرادات والموازنة العامة العناصر الرئيسية لمحور النشاط الاقتصادي والمالي للدولة، فإنها تكون في نفس الوقت الادوات الرئيسة لرسم وتنفيذ السياسة المالية للدولة.[1]

3- أهداف السياسة الاقتصادية:

تسعى الدولة من خلال سياستها الاقتصادية إلى تحقيق مجموعة من الاهداف، نوجز أهمها في:

[1] بسبع عبد القادر، **اثر السياسات النقدية والمالية على استقرار وتنمية سوق الاوراق المالية في الدول الناشئة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر03، سنة 2015-2016، ص130،129.

- البحث عن النمو الاقتصادي وهو الهدف الرئيسي للسياسة الاقتصادية حيث تقوم الدولة بدعم مرحلة معينة من المراحل التي يمر بها الاقتصاد الوطني لتحقيق الارتفاع المستمر للناتج والمداخيل وثروة الامة.
- التحكم في التضخم وذلك من خلال تحقيق نوع من الاستقرار في مستوى الاسعار، لأن ارتفاع هذه الاخيرة يؤدي إلى تشويه المؤشرات الاقتصادية الاخرى المعتمدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية، كتوزيع الدخول والتجارة الخارجية والعمالة.
- البحث عن التوازن الخارجي حيث تسعى السياسة الاقتصادية إلى تحسين وضع ميزان مدفوعاتها بتقليل حجم الواردات وزيادة الصادرات، حيث تعتبر هذه الأخيرة المصدر الرئيسي لتسديد الديون على المدى المتوسط والطويل،فكلما كانت نسبة الدين العام مرتفعة كلما واجه الاقتصاد الوطني خطر التوقف عن السداد.[1]
- التشغيل الكامل للطاقات الانتاجية بمعنى ألا تظل بعض الموارد معطلة أو بالأحرى هي رفع مستوى العمالة، من أجل زيادة الانتاج وتعظيم النمو الاقتصادي.
- التخصيص الكفؤ للموارد وتحقيق أعلى مستوى ممكن من الناتج، أي توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة واستخدامها أفضل استخدام وبالتالي الوصول إلى أعلى إنتاجية لعناصر الانتاج وتحقيق مايسمى بالكفاءة الاقتصادية.[2]

المطلب الثاني: واقع الاقتصاد الجزائري ما قبل الاستقلال (1830-1962).

إن دراسة طبيعة النظام الاقتصادي بالجزائر ماقبل الاستقلال تدعونا إلى تناول أهم التغيرات التي أحدثها الاستعمار الفرنسي على بنية وهيكلة الاقتصاد الجزائري.

[1] بختة سعيدي، **اثر دور الدولة على الاصلاح الاقتصادي في الجزائر لفترة 1990-2009**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر03 ، سنة 2012-2013، ص38،39.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص19،20.

أولا: الاوضاع الاقتصادية العامة في ظل الادارة الفرنسية

إن احتلال الجزائر سنة 1830، اعتمد على سابق دراسة لجغرافية وتاريخ هذا البلد ومميزاته التي انفرد بها دون بقية بلدان المغرب العربي، فالامتداد الطبيعي والثروات المادية والبشرية شجعت المحتلين على الغزو، كما شجعت بعد سقوط العاصمة في 05 جويلية 1830 العسكريين والسياسيين على التفكير في النموذج الأمثل الذي يجب تطبيقه في الجزائر، فالمشروع الاستيطاني الفرنسي مثّل منظومة متكاملة من الاجراءات والقواعد الادارية التي دأب الاداريون على تجسيدها، إضافة إلى منظومة قوية من القوانين، استعملت معظمها لتشجيع الهجرة نحو الجزائر وتحويل الملكية للقضاء على أسس الاقتصاد الوطني التقليدي وربطه بالاقتصاد الكولونيالي في المرحلة الاستعمارية، وكان ذلك من خلال إصدار مجموعة من القرارات والاوامر:

- قرار 1830 الذي أعطى السلطات العسكرية الفرنسية الحق في مصادرة املاك المسلمين الذين ينحدرون من أصل تركي والاراضي الموقوفة للمسجد والاعمال الخيرية.
- الامر الصادر عام1846 الذي خول للسلطات الفرنسية الحق في امتلاك جميع الاراضي التي ليس عليها ابنية، وكذا الاراضي التي تقيم عليها القبائل الرحل.
- في عهد نابليون الثالث وزع في عام1852 مايقارب 25الف هكتار لبعض الشركات الحكومية الفرنسية في وهران.
- في عام1871، وبأثر ثورة الشيخ المقراني في الجزائر، صادرت السلطات المحتلة أراضي قدرت مساحتها ب 2.500.000هكتار.[1]
- مبادرة مجلس الشيوخ الفرنسي سنة1891 في إصدار قانون عرف ب "منظومة الضرائب العربية" ودفع لجنة الحريات للتكفل بالموضوع والوصول في نهاية الدراسة الى انه ليس هناك إنسجام في النظام الضريبي الجزائري وذلك لوجود ضرائب ثقيلة مثل الضريبة المفروضة على الاكواخ إضافة الى اجمالي مادفعته الاهالي الجزائرية من ضرائب الخدمات سنة1870 في

[1] اسامة صاحب منعم، **الاوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الادارة الفرنسية 1830–1962محاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال**، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، العدد03،ص223.

بلديات الشرق فقط بلغ2.324.009 فرنك من اجمالي الرسوم الضريبية والذي يقدرب 3.22.186 فرنك.

- تبني الادارة الفرنسية منهجية نقل الملكية كأداة للهجرة وذلك لتشجيع الاستيطان،وهذا ما ذهب اليه شارل اندري جوليان عندما ربط بين الهجرة وزيادة إعداد المهاجرين وبين مصادرة الاراضي ونقل الملكية حيث تحول الوافدين الى ملاك جدد للاراضي الجزائرية اما ملاكها اصبحو عاملين بالصخرة وعلى اراضيهم السابقة، حيث اعادت فرنسا الاستعمارية أنماط الاقطاع القديم الذي انتهى في اوروبا مع ظهور عصر النهضة، اذ استطاع المستوطنين الاستلاء على حوالي 90%من الاراضي الجزائرية الريفية الى درجة ان 09.4%فقط من الجزائريين اصبح لديهم مستوى معيشة مقبول.[1]
- بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، قامت فرنسا بوضع قانون أساسي ينص على تطبيق الادماج الكامل على كل الجزائريين باعتبار الجزائر احد مقاطعات فرنسا ما وراء البحار، وتمت المصادقة عليه في 20سبتمبر 1947.
- بعد فرض الاستراتيجية الفرنسية والاساليب الجهنمية من قبل المستعمر على الدولة الجزائرية كنظام الارض المحروقة (الاعدام، النفي، المحاكم التعسفية، حجز الاراضي، فرض غرامات باهضة واخرى حربية)، ساعد ذلك على تبني الشعب الجزائري ثورة شاملة اندلعت في 1نوفمبر1954.
- عام 1955تم العثور على اول حقل للنفط في الصحراء الجزائرية وهو حقل "عجيلة" جنوب شرق الجزائر،من قبل شركة كريبس ومنذ هذا النجاح جندت الحكومة الفرنسية ثلث نفقاتها التي كانت توجه للابحاث النفطية فب مستعمراتها وخصاصتها إبتداءا من عام 1955 الابحاث التمهيدية والتنقيب في الصحراء الشرقية.[2]

[1] عبد العالي فضل، **تطور أوضاع الجزائر الى بداية القرن العشرين1830–1919**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، السنة 2009-2010، ص123.

[2] اسامة صاحب منعم، مرجع سبق ذكره ،ص233.

ثانيا: حصيلة الاستعمار الفرنسي 1830-1962.

- قطاع زراعي حديث يمتلكه الاوربيون وتقدر مساحته ب3ملايين هكتار ويشمل الاراضي الخصبة، وقطاع زراعي تقليدي يعود للجزائريين حيث كان يشمل الاراضي اقل خصوبة،وقد كانت الزراعة تمثل 73%من اجمالي الناتج في تلك الفترة.
- مغادرة مايقارب مليون معمر من الجزائر في بضعة أشهر تاركين مزارعهم ونشاطاتهم ووظائفهم (5000إطار سامي،35000إطار متوسط، 100000عامل مهني)، وقد حاول الجزائريون سد هذا الفراغ بما لديهم من وسائل وامكانيات بسيطة رغم ان غالبية السكان يقيمون في الارياف والاميون، هذا ما عطل سير الاقتصاد والادارة العمومية.
- تم غلق اكثر من 100 مؤسسة صناعية واكثر من 1400 من مجموع 2000مؤسسة صناعية بسيطة، وبموجب ذلك إنخفض الانتاج الصناعي خلال الفترة 1960-1963 بنسبة35%.
- الصناعات التي تركها المعمر تتميز بحجم صغير وذات طبيعة حرفية متمركزة حول الموانئ الرئيسية بالجزائر العامة وكانت تتميز بإنعدام الترابط الخلفي والانظمام بينهما والافتقار لرؤوس الاموال، في حين استمرت فروع الشركات متعددة الجنسيات في النشاط في اطار مشروع قسنطينة.
- تجارة خارجية مرتبطة تماما بفرنسا، فصادرات الجزائر نحو فرنسا بلغت حوالي78%من الصادرات الاجماليةن والقسط الاكبر كان من نصيب المحروقات، اضافة الى نظام جبائي تفضيلي ممنوح للصادرات الفرنسية اتجاه الجزائر.
- اخذ المعمرين كل مدخراتهم ورؤوس اموالهم ففي سنة 1962 قدرت قيمة الاموال المحولة الى الخارج ب500 مليون فرنك فرنسي من الجزائر الى فرنسا عبر القنوات البنكية ناهيك عن التحويلات غير البنكية، وكذا إنعدام الائتمان حيث نتج عن هذا قلة القروض وبالتالي قلة الاستثمارات.[1]

[1] حنان عبابسة، **دور ايرادات المحروقات في تطوير القطاعات الاقتصادية بالجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة الجزائر، 03، سنة2013-2012، ص21.

المطلب الثالث:التطورات الداخلة على الوضع الاقتصادي الجزائري بعد الاستقلال 1962.

بعد حصول الجزائر سنة 1962 على استقلالها السياسي ،واجهت مرحلة جد صعبة وذلك جراء ما ورثته عن الاستعمار من اقتصاد بالي الهياكل، متأخر، ضعيف ومسيطر عليه، نتيجة التبعية الاقتصادية في شتى أشكالها التجارية والمالية وحتى البشرية وهذا ما دعى الدولة الجزائرية المستقلة ساسيا الى احداث تغييرات جذرية على مستوى إقتصادياتها لتكون اهمها مايلي:

اولا: التسيير الذاتي للمزارع:

عشية الاستقلال عرفت الاراضي نزاعا حادا بين الملاك الكبار للأراضي والطبقة الحاكمة التي ارادت زيادة ملكية الدولة لأراضيها، فظهرت النصوص التي سميت بمراسيم مارس1963 لتعالج هذه الوضعية وتحدد كيفية عمل وهياكل التسيير الذاتي منها:

- مرسوم رقم63-88 الممضي في1963/03/18، يحدد حقوق الملكية الشاغرة، حيث لا يملكها اي شخص.
- مرسوم رقم63-90 الممضي في 1963/03/18، الذي ارسى نظام التسيير الذاتي الذي يقضي بتأميم جزئي لأراضي بعض كبار الملاك، فشمل هذا المرسوم127 مزرعة معظمها مختصة في انتاج المحاصيل التصديرية(الخمور، الحمضيات، وبدرجة اقل الحبوب).
- مرسوم 22مارس1963 تعلن بان هذه المؤسسات الشاغرة تسير ذاتيا بالعناصر التالية: الجمعية العامة للعمال، مجلس العمال، لجنة التسيير، المدير.[1]

ثانيا: تأميم المناجم:

في06 ماي1996قامت الجزائر بتأميم مناجمها بموجب رقم 66-93 وبعد 4 سنوات من نيلها الاستقلال، فقبل سنة 1962، كان النشاط المنجمي يقوم اساسا على استغلال القوة الاستعمارية لحقول الحديد والرصاص والزنك، وبين الحربين العالميتين كانت الجزائر منتجة هامة لمعادن الحديد في

[1] جلولي محمد، **القطاع الخاص والتنمية الفلاحية**-دراسة حالة ولاية سعيدة، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة ابن خلدون، تيارت، سنة2010-2011، ص45.

العالم، فقد ساهم انتاجها في ازدهار الصناعات التحويلية في بلدان اوروبية عدة لاسيما فرنسا وبريطانيا العظمى وألمانيا، وخلال حرب التحرير قامت الشركات الاجنبية بتقليص الاستثمار في هذا القطاع.[1]

وبعد تأميم الموارد الجوفية سنة 1966تم تاسيس شزكة عمومية وطنية للبحوث واستغلال المناجم، وكانت تتميز باحتكار واستغلال الموارد الجوفية ماعدا المحروقات والمياهن حققت الشركة الوطنية عملا معتبرا في احصاء الثروات الجوفية وتحويل المعادن المستخرجة حيث تم انشاء معامل للتحويل المبدئي للزنك والزئبق واستغلال الرخام وما الى ذلك، هذا مادل على ارادة الشركة الوطنية في تحقيق ادماج صناعي داخل البلاد، كما واصلت جهدها في تكوين اختصاصيين جزائريين في ميدان البحث عن الموارد الجوفية واستغلالها.[2]

ثالثا: تأميم البنوك:(النظام المصرفي البنكي).

ورثت الجزائر في 1962 نظاما مصرفيا مبنيا على القواعد التي تحكم السوق المصرفية الفرنسية وعلى خدمة الاقلية الاستعمارية، حيث كانت الخزينة العمومية هيئة مكلفة بجمع الضرائب على حساب الاغلبية الجزائرية واعادة توزيعها لفائدة الاقلية الاوروبية، كانت البنوك عبارة عن مؤسسات تم انشاءها عند الحاجة لتحقيق بعض العمليات التي تتطبل اموالا ضخمة (الشركة الجزائرية للقرض والبنك)، او لتمويل العمليات التابعة لإنتاج الخمور(مكاتب الخصم)، اضافة الى اعتبارها وكالة لدى البنوك الباريزية (القرض الليوني والشركة العامة)، وكانت هناك ايضا هيئة تقوم بدور البنك المركزي وهي"بنك الجزائر" الذي كان يتمتع بامتياز اصدار العملة كان الفرنك هو العملة وله نفس قيمة العملة الفرنسية، ومن اهم اهداف هذا النظام مايلي:

- اقتطاع الموارد على الاغلبية المسلمة واعادة توزيعها على المعمرين.
- تمويل الزراعة الفرنسية.

[1] احمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة 1993،ص45.

[2] جلولي محمد، مرجع سبق ذكره،ص49.

- تمويل النشاطات التجارية لاسيما نشاط تصدير الخمور والحمضيات اي ماينتجه المزارعون المعمرون.

وبعد استقلال البلاد وجد هذا النظام مناقض لأهدافها اي التي كانت تطمح الى تحقيقها، حيث كانت تهمها جدا مواصلة النشاط في ظروف لا توجد فيها الضمانات العادية لتحقيق عمليات القرض والبنك، لذا رفضت البنوك تمويل النشاط الزراعي بعد الاستقلال بسبب هجرة الملاك الاوروبيين وعدم وجود ضمانات، اما السبب الحقيقي لتناقض هذا النظام مع الاهداف المرجوة هو رفض البنوك الرأسمالية تمويل لجان العمال اي اخذت تسير المزارع مكان ملاكيها الاوربيين، اضافة الى قيام البنوك بتسهيل ومساعدة المعمرين في تهريب اموالهم الى فرنسا، هذا ما ادى الى وجود ازمة مالية ومصرفية في الجزائر غداة الاستقلال.[1]

رابعا: تأميم المحروقات:

لقد عملت الجزائر في بداية السبعينات على تأميم قطاع المحروقات، ومرت عملية التأميم بمراحل مختلفة:

تاميم الشركات البترولية غير الرسمية في الفترة الممتدة بين 1967-1970 وكان هذا على النحو التالي:

- تأميم شركة British Petrolen في بداية 1967.
- تأميم شركة Mobiloil Esso في 24 اوت 1967.
- تأميم شركةShell في ماي 1968.
- تأميم الشركة البترولية الفرنسية عام 1967 بعد فشل المفاوضات بين الجزائر وفرنسا، وهذا بسبب الشركات الفرنسية رفع سعر البترول من 2.08 دولار للبرميل الى 2.85دولار للبرميل، وكان ذلك في خطاب الرئيس الراحل هواري بومدين في 1971/02/24 الذي نص على"اخذ حصة 51% من الشركات الفرنسية العاملة في الجزائر مما يحقق الرقابة الفعلية على المحروقات، وهذا ما سمح للجزائر من مراقبة 56%من مجمل الانتاج البترولي.

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية 03، سنة 1999، بن عكنون، الجزائر، ص 35.

- التأميم الكامل لحقوق الغاز.
- تأميم النقل البري للبترول والغاز، اي كل أنابيب النقل المتواجدة على التراب الوطني، وكرد فعل على القرار الذي اتخذته الجزائر قامت الشركات الفرنسية بالضغط عليها بأساليب مختلفة للتراجع عن هذا القرار ومنها مايلي:

– رفع تعبئة البترول كوسيلة ضغط، وتأكيدها على ان البترول الجزائري لايمكن ان تجد له سوق خارج فرنسا.

– الضغط على الهيئات الصناعية والمالية الدولية التي تقيم علاقات اقتصادية مع الجزائر.

واجهت الجزائر صعوبات في الدخول الى الاسواق العالمية في بادئ الأمر بسبب تردد الدول على ابرام عقود مع الجزائر، ولكن بعد ان تبين للجميع مدى جدية الجزائر في الدخول في التعاملات مع الجزائر واعتبار ذلك مكسبا لها واكد خروجها منتصرة من معركة التأميمات.[1]

المبحث الثاني: البرامج والسياسات الاقتصادية المطبقة في الجزائر 1962 إلى غاية 1999.

مر الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل منذ الاستقلال حيث اتبعت الجزائر بعد استقلالها سياسة اقتصادية اشتراكية، إذ هيمنت الدولة على كل المجالات الاقتصادية باستعمالها المؤسسات العمومية كأداة لتنفيذ سياستها، حيث اجتهدت السلطات الجزائرية في تحسين مستوى معيشة أفرادها وتحقيق مكانة معتبرة للدولة ضمن دول العالم وذلك من خلال تبنيها مجموعة من البرامج والسياسات الاقتصادية لتحقيق اهدافها الاساسية وذلك مرورا بعدة مراحل .

المطلب الأول: مراحل البناء الاقتصادي والسياسات المطبقة في كل مرحلة 1962–1970.

مر بناء الاقتصاد الجزائري بمراحل متعددة منذ الاستقلال تمثلت فيما يلي:

[1] زيتوني هوارية، **اثر تغيرات اسعار البترول على ميزان المدفوعات**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، سنة 2011–2010، ص34،35،36.

أولا: مرحلة الانتظار (من مرحلة الدم الى مرحلة العرق) 1962-1966.

تميزت هذه المرحلة بصفة عامة بمشاكل تسييريه للجهاز الانتاجي وذلك نتيجة الرحيل المفاجئ للمعمرين من كل القطاعات، إذ وجد العمال الجزائريون أنفسهم أمام الأمر الواقع، وبالتالي فهم ملزمون بالمبادرة في الأخذ بزمام الامور سواءا كان ذلك في القطاع الفلاحي اوعلى مستوى مختلف الورشات الصناعية، حيث اعتبرت هذه العملية أول مسيرة تصحيحية للاقتصاد بعد الاستقلال رغم عدم وضوح النموذج الوطني للتنمية الاقتصادية، ولكن مع مرور الزمن امتدت إلى قطاعات أخرى، إذ قامت السلطات الجزائرية ب:

- تأميم الأراضي الزراعية سنة 1963 و تطبيق نظام التسيير الذاتي على القطاع الفلاحي .
- في سنة 1964 تم إنشاء الشركة الوطنية لنقل و تجارة المحروقات (سوناطراك).
- في 1965 تم التوسع في التسيير الذاتي حيث شمل القطاع الصناعي و الخدماتي. [1]

ثانيا: مرحلة بداية نظام التخطيط (الاقتصاد المخطط) 1966-1966 .

شهدت هذه المرحلة قيام الدولة الجزائرية بوضع الأسس الضرورية لتخطيط التنمية الاقتصادية وإنشاء مفهوم السيادة الوطنية على ضوء الإجراءات التالية:

- قيام الدولة بتأميم قطاعات المناجم و البنوك سنة 1966 .
- تأميم قطاع توزيع مواد و مشتقات المحروقات سنة 1967.
- وفي سنة 1971 تم تأميم كل مصادر ثرواتها الباطنية.[2]

كما شهدت سنة 1967 تقديم مخطط قريب المدى لوضع الوسائل المادية والمالية و البشرية من أجل تحقيق مخططات قادمة ألا وهو، المخطط الثلاثي الأول1967-1969:

لم يكن هذا المخطط اقتصاديا بأتم معنى الكلمة، كونه يفتقر إلى شروط التخطيط (الشمول، تحديد الأهداف، الدقة ...) إضافة غلى عدم صياغته بشكل مؤشرات كمية، بل جاء على شكل

[1] كربالي بغداد، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد08، سنة2005،ص03.

[2] عبد الرحمان تومي، **الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، دار القبة القديمة للنشر والتوزيع، الجزائر، بدون طبعة ،2011، ص08.

مشروع استثماري قطاعي إجمالي، والأدوات والتقنيات التي استعملت فيه كانت ذات طابع عملي ميداني، بناءا على احتياجات مختلف القطاعات الاقتصادية؛ كان الهدف منه تحضير الوسائل المادية والبشرية والهياكل الاقتصادية والاجتماعية والإدارية للتكيف مع سياسة التخطيط المركزي الجديدة التي تم تبنيها، بالإضافة إلى السعي للقضاء على التفاوت الجهوي في الحصول على المشاريع، حيث أعطى هذا المخطط الأولوية للاستثمارات في الصناعات الثقيلة والأنشطة المرتبطة بالمحروقات بالدرجة الأولى، إضافة إلى الصناعات البتروكيماوية، صناعة الحديد والصلب والصناعات الميكانيكية.[1]

المطلب الثاني: البرامج التنموية المطبقة في مرحلة التصنيع والنمو 1970– 1986.

بعد وضوح الرؤية السياسية وحزم الأمور فيما يخص طبيعة النهج الاقتصادي المتبع ووفقا لاديولوجية اشتراكية بحتة، تم الشروع في تطبيق جملة من المخططات التنموية والمتمثلة في مخططات التنمية المركزية ومخططات التنمية اللامركزية.

أولا: السياسة الصناعية، التجارية و الزراعية خلال مرحلة التنمية المركزية 1970–1979.

كانت المخططات في هذه المرحلة تقوم على فكرة الاستثمار العمومي الذي يكون في القطاع الصناعي و تحديدا في الصناعات التي صنفت على أنها أقطاب للتنمية، كما تم تمويل استثمارات المؤسسات العمومية 100% عبر القروض، مع الحفاظ على معدل فائدة حقيقي سالب يشجع على تمويل هذه المؤسسات، أسعار محددة إداريا، رقابة محكمة على التجارة الخارجية إضافة إلى تدخل الدولة في جميع القطاعات الاقتصادية تقريبا، عقب هذا تم تطبيق مخطط يعقد على4سنوات بعد أول مخطط (المخطط الثلاثي الأول 1967-1969) جاء ليكرس استراتيجية التنمية المركزية ومقاربة التصنيع.[2]

---

[1] فاتح حركاتي، **الاثار المتوقعة لانضمام الجزائر الى منظمة التجارة العالمية على القطاع الزراعي**، دار النشر الوفاء، الطبعة الاولى، 2015، الاسكندرية، مصر، ص88.

[2] بختاش راضية، **مصادر النمو الاقتصادي ودور السياسات الاقتصادية في تفعيله –حالة الجزائر-خلال الفترة (1970–2010)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، سنة 2014-2015، جامعة الجزائر03، ص94.

- **المخطط الرباعي الأول 1970-1973:**

الهدف الأساسي من هذا المخطط هو إنشاء صناعات قاعدية تكون بمثابة دعامة لإنشاء صناعات خفيفة فيما بعد، حيث تحصلت صناعة وسائل الإنتاج على أكبر حجم استثماري تجاوزت بذلك قطاع المحروقات، تليها الزراعة والري في المرتبة الثالثة ثم قطاع التكوين، والمراد من هذا التخصيص هو تطوير القطاع الزراعي باعتباره امرا ضروريا في هذه المرحلة وعاملا مهما في خلق الطلب على المنتوجات قطاعي المحروقات و وسائل الإنتاج، و بما أن كلا منهم بحاجة إلى يد عاملة مؤهلة وإطارات كفء فقد تم تطوير قطاع التكوين.

كما حدد لهذا المخطط أهداف أخرى طموحة أهمها:

- تحقيق معدل نمو سنوي يقدر ب 9 %من الناتج الداخلي الخام.
- تدعيم وإنشاء الصناعة.
- الاستقلالية الاقتصادية والبعد عن التبعية الفرنسية بالاعتماد على المصادر المحلية في التموين والتمويل.
- تحقيق التكامل الاقتصادي عن طريق اختيار مشاريع متكاملة بين القطاعات بالتركيز على الصناعات الأساسية.
- دعم أسعار المواد واسعة الاستهلاك وتوجيه هذا الأخير من شأنه الرفع في مستوى معيشة السكان.[1]

- **المخطط الرباعي الثاني 1974-1977:**

اعتبر المخطط الرباعي الثاني تكملة للمخططين السابقين، و قد عرف غلافا ماليا يزيد عن حجم الاستثمار التقديري للبرنامج الثلاثي ب 12 مرة و عن المخطط الرباعي الأول بأربع مرات، أهم ما ميز هذا المخطط هو اهتمامه بالجانب الاجتماعي أكثر من سابقيه من حيث إجبارية

[1] عابد عبد الكريم غريسي، **دور الدولة في الاقتصاد(نظرة تحليلية تاريخية)**، دراسة حالة الجزائر، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، الجزائر، سنة2011-2010، ص71.

التعليم، مجانية الصحة وكذا توفير مناصب عمل، إضافة إلى مجموعة من الأهداف يمكن حصرها فيمايلي:

- المساهمة بشكل أوسع في إيجاد المزيد من فرص العمل، لذا تم إنشاء وحدات توفر مناصب شغل تزيد عن 100.000 سنويا؛
- تحقيق معدل نمو سنوي للناتج الداخلي الخام قدر ب 11,5 % وهو أكبر من المعدل السابق للمخطط الرباعي الأول.
- تحقيق الاندماج والتكامل الاقتصادي من خلال تلبية الطلب المحلي للمواد الاولية الصناعية أكثر فأكثر (إنتاج الفولاذ، أدوات البناء..).
- إحلال الواردات عن طريق برمجة إنجاز حوالي 500 وحدة صناعية (الصناعات الكهربائية والالكترونية وصناعة النسيج).
- تراجع الصناعة القاعدية والتوجه لقطاع المحروقات ويرجع ذلك إلى الظروف الدولية وسوق الطاقة الذي جعل الحكومة تختار صناعة التمييع، حيث تعتبر الصناعة الطاقوية مميزة بكثافة رأسمالية عالية مما أدى إلى تكثيف إنتاج النفط بشكل واسع حيث قدر ب 22,8 مليون طن سنة 1963 حتى بلغ 63 مليون طن سنة 1979، إضافة إلى انتقال إنتاج الغاز الطبيعي من 300.000 طن إلى 30 مليون طن ما بين 1963-1979، أما قطاع الفلاحة و الري فكانت الأهداف المعلنة فيه غير تلك المراد تحقيقها.

رغم كل الإجراءات والأساليب المطبقة إلا أن هذه المرحلة شهدت عيوبا استوجبت مرحلة تكميلية لهذه المخططات من خلال تغيير شكل التنمية من نمط تسيير مركزي إلى تنمية قائمة على نظرة لامركزية.[1]

ثانيا: السياسات المنتهجة خلال مرحلة التنمية اللامركزية 1980-1985.

عرفت الفترة الممتدة ما بين 1980-1984 سياسة تنموية لامركزية أسلوبها التخطيط وأدواتها إعادة هيكلة المؤسسات العمومية عضويا وماليا وتحسين أدائها بالتحكم في الإنتاج وتوزيع

[1] كربالي بغداد، مرجع سبق ذكره، ص04.

الأنشطة بصفة متوازنة عبر التراب الوطني، وذلك من خلال إصدار المرسوم رقم 80-240 في 1989/14/10 ينص على أهمية التطبيق الفعلي للتسيير اللامركزي، وهذا ما جاء به المخطط الخماسي الأول.

- **المخطط الخماسي الأول 1980-1984**:

جاء هذا المخطط بمجموعة من التعليمات يمكن إيجازها في النقاط التالية :

- إعادة توجيه هيكل الاستثمارات حيث كان الاهتمام الأكبر في إطار هذا المخطط هو إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، إذ كان القطاع الأكثر تضررا هو القطاع المنتج والممثل في الفلاحة، الري، الصيد البحري و الغابات، الصناعة، البناء.[1]
- أما السياسة المالية عرفت بدورها تغييرا مهما في هذه المرحلة، بعد أن كانت الدولة تمتاز بفائض في ميزانيتها، إذ لم يدم هذا طويلا ففي سنة 1983 شهدت أول عجز لها ويرجع ذلك لكونها سياسة متهاونة إضافة إلى تغير هيكل الاستثمارات.
- خلال هذه الفترة عرفت المبادلات الخارجية وضعية جد مستقرة نتيجة استقرار الميزان التجاري وعدم تغير هيكل الواردات.
- أما على مستوى سياسة التشغيل فقد تم إعادة هيكلة الاستثمارات، مما نتج عن ذلك تغير في عدد مناصب الشغل التي تم خلقها خارج القطاع الفلاحي وهذا ما يبرزه بوضوح عملية إعادة توجيه الاستثمارات مما أدى إلى انخفاض مناصب العمل في القطاع الصناعي، فقد أصبح مشكل التشغيل يطرح نفسه بوضوح سنة 1985 حيث تم تقنيعه بخلق مناصب عمل وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات غير الإنتاجية مما وفر تلك المناصب في القطاع الثانوي.
- و فيما يخص السياسة الصناعية تم اتخاذ قرار تقليص كامل لحجم المؤسسة الوطنية وفصل وظائف التطوير، التسويق، و الاستغلال في إطار عملية إعادة الهيكلة العضوية، و التي عملت على تقويم

[1] عبد الرحمن تومي، مرجع سبق ذكره، ص31،32.

الشركات الوطنية إضافة إلى إعادة الهيكلة المالية ، والهدف من وراء كلا العمليتين هو الرفع من كفاءة المؤسسات العمومية.[1]

المطلب الثالث: السياسات الاقتصادية المطبقة خلال مرحلة الإصلاحات الذاتية والتعديل الهيكلي 1986-1998.

بعد ظهور اختلالات هيكلية على مستوى الاقتصاد الجزائري و المتعلقة بزيادة الطلب على العرض ناتجة عن فترة الاستدانة التي كانت الجزائر خلالها تتحصل على قروض لتمويل عمليات التصنيع، و التي كانت مرهونة بالريع البترولي، إضافة إلى الوضعية الصعبة التي بات عليها الجهاز الإنتاجي نتيجة الارتفاع الكبير للطلب وزيادة الاستيراد، كل هذا جعل الاقتصاد الجزائري بحاجة إلى الدخول في إصلاحات وتعديلات هيكلية لتصحيح أو انتهاج أساليب جديدة للدفع بالوتيرة الاقتصادية إلى الأمام.

1- مرحلة الإصلاحات الاقتصادية 1986-1995:

واجهت الجزائر صدمة نفطية لعام 1986 كانت كافية لإبراز كل صفات الضعف في النظام المركزي المخطط، وبات من اللازم سعي الجزائر للقيام بالعديد من الإصلاحات، لما يتماشى والأوضاع الداخلية والخارجية الجديدة، ولكن على الرغم من تطبيق الحكومة لبعض الإصلاحات الذاتية الجزئية خلال فترة 1986-1988 والتي مست القطاع البنكي سنة 1986، وكذا الإصلاح الزراعي سنة 1987 ومنح المؤسسات العمومية الاستقلالية وجعلها تخضع للقانون التجاري، إلا أن حدة الأزمة الاقتصادية ما فتأت تزداد من سنة لأخرى، هذا ما جعل الجزائر تنتهج طريقا آخر من الإصلاحات مرورا بعدة مراحل نوجز أهمها فيما يلي :

- اتفاق الاستعداد الائتماني الأول 1989-1990:

بموجب هذا الاتفاق تمكنت الجزائر من سحب حصتها المقدرة ب 633 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، كما وافق الصندوق على منحها 155,7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وذلك ضمن اتفاق التثبيت 1989.

[1] بختاش راضية، مرجع سبق ذكره، ص99-100.

ففي إطار برنامج التثبيت الاقتصادي توّجت المفاوضات السرية بين الجزائر و صندوق النقد الدولي لعقد أول اتفاق للدعم (standby 1) في 1989/5/31 لمدة سنة، حيث قامت الجزائر في هذه الفترة ب:

- الإصلاح المالي والبنكي من خلال قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 1990/4/14 والذي يهدف إلى استقلالية البنك المركزي، وتحرير حركة رؤوس الأموال مع الخارج.
- إصلاح نظام الأسعار و جعلها أكثر مرونة من خلال القانون 89-12 وكذا التمييز بين الأسعار الإدارية و الأسعار الحرة كبداية لرفع الدعم.
- الترخيص للمؤسسات الوطنية والأجنبية القيام بعمليات التصدير والاستيراد مما ساهم في تحرير التجارة الخارجية.
- الإصلاح الضريبي الذي جاء به قانون المالية عام 1991.
- التحول السياسي المتمثل في التعديل الدستوري لسنة 1989 والانتقال الى مفهوم التعددية الحزبية.
- زيادة النمو الديمغرافي على معدل النمو الاقتصادي.[1]

– اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني 1991-1992.

بموجب هذا الاتفاق يلتزم الصندوق بتقديم قرض قيمته 400 مليون دولار موزع على أربعة أقساط يستمر تحريرها بناء على الالتزام بقواعد الاتفاق ،كان تنفيذ هذا الاتفاق من طرف الحكومة الجزائرية صعبا، في ظروف وطنية امتازت بإضرابات سياسية واقتصادية ومن جهة أخرى اي تراجع عن تطبيق هذا البرنامج قد يؤدي إلى وقف تحرير قروض جديدة.

– التصحيح دون تدخل المؤسسات المالية الدولية 1992-1993:

شهدت هذه الفترة توقف الجزائر عن التعامل مع صندوق النقد الدولي و ذلك لعدم تقبلها فكرة تخفيض قيمة عملتها الوطنية، و إعادة جدولة ديونها، وخصوصه المؤسسات العمومية المنتجة، وقد تم خلال هذه الفترة إصدار نصين قانونيين هما:

[1] نصير احمد، **اثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر** خلال الفترة1990-2012، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة الجزائر03، السنة 2013-2014،ص247،248.

- المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات وإلغاء النظرة القديمة للاستثمار العام والخاص؛
- المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في أفريل 1993 المتعلق بمراجعة القانون التجاري.

– اتفاق الاستعداد الائتماني الثالث 1994-1995.

نتيجة التدهور الكبير في الاقتصاد الجزائري مع نهاية 1993 وارتباطه بالعوامل الخارجية، اضطرت الجزائر إلى التفاوض من جديد مع صندوق النقد الدولي بطريقة علنية على عكس سابقتيها، إذ تم إبرام اتفاقية تثبيت مدتها سنة وإعادة جدولة الديون من خلال الاتفاق مع نادي باريس نهاية ماي 1994 لإعادة جدولة مبلغ 4,4 مليون دولار لمدة 12سنة بما فيها 4 سنوات فترة سماح، إضافة إلى أهم نتائج ما سبق ما يلي:

- كبح معدل التضخم في حدود 2,9%؛
- تخفيض عجز الميزانية سنة 1994 إلى 5,7 % من الناتج الداخلي الخام؛
- تخفيض قيمة العملة الوطنية (الدينار الجزائري) من 35,1دج للدولار إلى 23,4 دج.[1]

2- مرحلة التعديل الهيكلي 1995-1999.

لقد دخلت الجزائر في مفاوضات نتج عنها أربع اتفاقيات، تمخض عنها في البداية عمليات إعادة جدولة الديون المستحقة لتحرير القدرات المالية ولكن شرط خضوعها للتحول نحو اقتصاد السوق، والهدف الأساسي من ذلك هو الوصول إلى الحدود الدنيا للنفقات باعتبارها ضروريات الإنفاق العمومي.

- وتبعا لذلك اتجهت الدولة إلى تعديل أسعار الصرف باعتمادها المرحلية في تعديل قيمة الدينار ولم تكن هذه الإجراءات من دون تكلفة حيث سجلت زيادة في ضغط التكاليف التشغيلية للمؤسسات الصناعية.
- لقد شهدت هذه المرحلة : تحقيق الناتج الإجمالي الحقيقي لأعلى معدلات نمو قدر متوسطها ب: 3,6% منذ عام 1986 و هذا بالرغم من انخفاض أسعار البترول، و الذي أثر بشكل

[1] فاتح حركاتي، مرجع سبق ذكره، ص99،96.

كبير في معدل نمو PIB أين بلغ 1,81 %، بالإضافة إلى تسجيل انخفاض في نصيب الفرد من الناتج المحلي بنسبة 1,5 %.

- **أهداف التعديل الهيكلي:** جاء ليحقيق مجموعة من الأهداف يمكن إيجازها فيما يلي:

– تحقيق توازن بين الموارد و النفقات، و يمكن تحقيق الزيادة في الموارد من خلال التوسع في السياسة الضريبية.

– الضغط على النفقات الجارية خاصة التجهيزات العمومية والأجور.

– ضرورة تعديل سياسة تكوين الأسعار.

– المطالبة بتدنية المخصصات إلى الحدود الدنيا والتوقف عن تنفيذ المشاريع المسطرة في الإطار العمومي.[1]

المبحث الثالث: التحولات الاقتصادية خلال الفترة الممتدة من 1999–2019:

دخلت الجزائر مرحلة جديدة حيث قامت بتطبيق خطط اقتصادية هدفها الاساسي دعم برامج الاصلاح السابق وتدارك التأخر المسجل على مدار اكثر من عشر سنوات من الأزمة، تحريك النشاط الاقتصادي بعدما كان يعاني شبه توقف من خلال لجوء الدولة الى استخدام بعض آليات مثل تمويل التنمية بالعجز تحفيز الاستثمار الداخلي.

المطلب الأول: أهم المحطات الاقتصادية للجزائر مابين1999–2004:

يأتي برنامج رئيس الجمهورية كمتغير جديد تتعاطى معه الساحة الاقتصادية بالقدر الذي تتفاعل معه الساحة السياسية.

[1] بوشة محمد، **محاولة لتقييم السياسة النقدية في ظل الاصلاحات الاقتصادية**، الفترة(1990-1998)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، سنة2011-2012،ص198-200.

أولا: منطلقات برنامج رئيس الجمهورية:

يستند برنامج الرئيس على ستة معالم كبرى، نوردها بالترتيب كما جاءت في سياسات الحكومة التنموية باعتبارها الأداة المجسدة له.

- **الورشات الكبرى:** وهي تخص كل من إصلاح العدالة ، إصلاح مهام الدولة وهياكلها وإصلاح المنظومة التربوية.
- **تعميق الإصلاحات الاقتصادية** : وتخص كل من برنامج الإنعاش الاقتصادي ، برنامج دعم النمو الإصلاح المصرفي والمالي تحسين تسيير المالية العمومية ، ترقية الاستثمار والشراكة والخوصصة، والتنمية الريفية، قطاع الصيد البحري والموارد الصيدلانية، التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال، اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي والانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة.
- **التنمية البشرية** : تشمل سياسة الصحة وإصلاح المستشفيات، سياسة الثقافة والاتصال والنشاطات الموجهة نحو الشباب، ترقية الشغل ومحاربة البطالة والتضامن الوطني السياسة الوطنية التي تهتم بقضايا المرأة والاسرة تحسين ظروف العمل وعلاقات الحوار الاجتماعي الاوروبي والانضمام الى المنظمة العلمية للتجارة.
- **التنمية المستدامة** : وتستهدف كل من البنى التحتية والأشغال الكبرى، ترقية السكن، سياسة الماء ، الحفاظ على البيئة ،سياسة المدينة .
- **السياسة الخارجية:** والتي تعتني بنشاط الحكومة في المجال الدولي، والجالية الوطنية بالخارج.
- **السياسة الدفاعية:** تضمن السلم وتنشر ثقافة الأمن والدفاع الوطني في المجتمع.[1]

ثانيا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي2001-2004:

حاولت الدولة من خلال هذا البرنامج تحضير المناخ الملائم وتعزيز الإمكانيات المحلية لإنتاج والنمو في المناطق الواسعة من البلاد، يهدف على المدى القصير والمتوسط الى مكافحة الفقر، حيث خصصت لهذا البرنامج غلاف مالي قدره 525 مليار دج أي ما يعادل 7,5 مليار دولار، اضاف اليه غلاف آخر فاق 5 مليار دج كإنفاق عمومي سنوي، يكمل دعم الانعاش

[1] عبد الرحمن تومي، مرجع سبق ذكره، ص207-208.

الاقتصادي في اطار برامج اخرى، مثل صندوق تنمية مناطق الجنوب، وبرامج الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية حيث كان يهدف الى:

- محاربة الفقر الذي تعاني منه شريحة كبرى من المجتمع، دون إغفال ديمومة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- العمل على انشاء مناصب شغل، لاسيما في قطاعي البناء والأشغال العمومية والسكن.
- تفعيل المسعى الشامل للتنمية الوطنية، وذلك من خلال:
- الاسراع في انجاز المشاريع المتعلقة بالمياه.
- مواصلة الجهود المتعلقة بتطهير العقار الصناعي او العصرنة.
- العمل على الحد من النزوح الريفي وذلك عن طريق دعم البرامج المخصصة لعودة سكان الارياف الى مناطقهم، وتشجيع الانشطة الانتاجية التي بادرت بها قطاع الفلاحة.[1]
- انشاء شبكات تضامن لحماية الشرائح الهشة من المجتمع، واستعادة التلاحم الاجتماعي.

وفي هذا الصدد اصدر في بيان الحكومة عن السياسة العامة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي محتوى البرنامج على مستوى مختلف القطاعات كما يلي:

1- دعم النشاطات الإنتاجية:

- **الفلاحة:** يندرج هذا البرنامج في إطار المخطط للتنمية الفلاحية وقد قدرت تكلفة هذا البرنامج ب65 مليار دينار جزائري ،يتمحور حول البرامج المرتبطة ب:

– تكثيف الإنتاج الفلاحي، شاملة المواد الواسعة للاستهلاك وترقية الصادرات من المنتجات الفلاحية.

– مكافحة الفقر والتهميش، لاسيما عن طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية ومعالجة ديون الفلاحين.

[1] سي بشير موسى، مساهل امين، **سياسة تنويع الصادرات واثرها على النمو الاقتصادي**–دراسة حالة الجزائر من سنة 2009-2016، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة تيارت، سنة 2017-2018،ص 52،53.

- **الصيد والموارد المائية:** بالرغم من طاقات هذا القطاع ،فإنه لا يحظى بالعناية المستحقة له ونظرا لطول الساحل الجزائري، يمكن القول أن الصيد مصدر ثروة لم يستغل بكفاية فأقتصر لبرنامج الإنعاش الاقتصادي هنا أساسا في أوله على مشاريع، البناء، التصحيح والصيانة البحرية .

2- التنمية المحلية والبشرية:

- **التنمية المحلية:** إن البرنامج المقترح والمقدر غلافه ب 116 مليار دينار جزائري، يحدد نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلية على عدة مستويات تسمح من خلاله التدخل فيما يخص التحسين النوعي والمستدام للاطار المعيشي للمواطنين، ان البرنامج يتضمن مخططات بلدية موجهة اغلبها لتشجيع التنمية والتوزيع التوازني للتجهيزات والانشطة، يستجيب هذا البرنامج لحاجات ملموسة ،معبر عنها بمشاريع رامية إلى التنمية المستدامة على صعيد المجموعات الإقليمية.
- **التشغيل والحماية الاجتماعية:** إن البرنامج المقترح بالنسبة لهذه الفترة في ميدان الشغل والحماية الاجتماعية يتطلب غلاف مالي يقدرب16مليار دينار جزائري ،فهو يخص برامج الأشغال ذات الكثافة العالية لليد العاملة والمتعلقة بالولايات المحرومة.

3- تنمية الموارد البشرية: قدرت تكلفة البرنامج في هذا المجال ب90,3 مليار دينار جزائري، حيث تم اختيار المشاريع وفقا لانعكاسها المباشر على حاجيات السكان، وكذا لتقييم الإمكانيات والقدرات الموجودة (منشآت الصحة والتربية)،كما احتفظ بالمشاريع والاستثمارات التي تقدر الإمكانيات العلمية والتقنية والتي تقلص من ضغط تدفق الطلبة عند الدخول الجامعي.[1]

4- تعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي:

في إطار الأشغال الكبرى للتجهيز والتهيئة العمرانية قدر الغلاف المالي ب:210,5 مليار دينار جزائري ويتشكل هذا البرنامج من ثلاث جوانب:

[1] حنان عبابسة، مرجع سبق ذكره، ص66،68،69.

- **التجهيزات الهيكلية للعمران:** تهدف إلى تحسين إطار معيشة سكان المراكز الحضارية الكبرى حيث يتمركز الفقر، وتم تقدير هذا البرنامج ب142,9مليار دينار جزائري وتتوزع:
  - البنى التحتية للموارد المائية:31,3مليار دج.
  - البنى التحتية للسكة الحديدية:54,6 مليار دج.
  - الأشغال العمومية :45,3مليار دج.
  - تأمين الموانئ:1,5مليار دج.
  - الاتصالات:10مليار دج.
- **إحياء الفضاءات الريفية بالجبال الهضاب العليا والواحات:** ينص على حماية الفضاءات الساحلية على طول الخط الساحلي والمحافظة على مستوى المراكز الحضرية، من اجل السماح فيما يلي:
  - المحيط:6,10 مليار دج.
  - الطاقة:16,8مليار دج.
  - الفلاحة (حماية الأحواض المنحدرة):35,6مليار دج.[1]

المطلب الثاني: برامج التنمية المطبقة في الفترة2005 –2014.

جاءت هذه البرامج لدعم النمو ومواصلة وتيرة الازدهار في النشاط الاقتصادي الذي نتج عنه مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، حيث أنها تختلف عن سابقها من حيث المدة التي يمتد من خلالها ومن خلال القيمة الإجمالية لهذا البرنامج ويرجع ذلك إلى تغطية النقائص التي سجلت بعد تطبيق برنامج الإنعاش.

أولا: البرنامج التكميلي لدعم النمو (المخطط الخماسي الأول) [2005–2014]:

هذا البرنامج يعتبر برنامجا تكميليا لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي السابق الذي تم تنفيذه في الفترة (2001-2004)وقد خصص لهذا البرنامج مبلغ ب:4202.7 مليار دينار جزائري،

[1] علوان ضاوي، **السياسة المالية فاعليتها وآثارها النقدية في الاقتصاد الجزائري** خلال الفترة1999،2010 ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة عنابة، سنة2016-2017، ص161.

وهو مايعادل60مليار دولار أمريكي عند سعر صرف70 دينار جزائري مقابل1دولار، كما خصص مبلغ 1400مليار دينار جزائري، وهو ما يعادل 20 مليار دولار لبرنامج صندوق الهضاب العليا لنفس الفترة، وعليه يكون مجموع ما خصص من مبالغ مالية في هذه الفترة يعادل 100مليار دولار وهو ما يعادل 7000 مليار دينار، عند سعر صرف 70دينار مقابل الدولار وهو مبلغ ضخم ويفوق البرنامج السابق بأكثر من 13مرة.

ويهدف هذا المخطط إلى:

- ضمان الحفاظ على نسبة نمو اقتصادي لا تقل عن 5٪ طوال المرحلة ،وهو التزام يأخذ بعين الاعتبار الاختلالات العديدة الممكنة.
- إنشاء 100.000 مؤسسة اقتصادية جديدة.
- توفير مليوني منصب شغل جديد نصفه عبر التوظيف في جميع القطاعات إلى الاستثمار الذاتي والنصف الآخر عبر البرامج العمومية المستهلكة لليد العاملة.
- إنجاز ألاف المنشآت الجديدة في المجالات التربوية، الاجتماعية، الثقافية، الطاقوية والهياكل القاعدية التي تساهم بدون شك في تحسين رفاهية المواطنين في شتى ربوع الوطن.[1]
- إن المبلغ المخصص للبرنامج التكميلي يقدر ب: 4202,7 مليار دينار جزائري مع العلم انه تم تقسيم هذا البرنامج إلى خمسة برامج فرعية وتتمثل في :
- قطاع التنمية المحلية والبشرية: استفاد من برنامج خاص يصل 1908,5مليار دينار جزائري أي ما يعادل45,5 % من إجمالي البرنامج.
- قطاع الصناعة، الفلاحة، الصيد البحري : استفادت من 337,2 مليار دينار جزائري وهو ما يمثل 8 %من إجمالي البرنامج.
- القطاع الإداري، الحكومي : استفادت من برنامج خاص لتطوير و إصلاح الهيئات الحكومية على غرار الداخلية، العدالة، المالية تصل قيمته 203،9 مليار دينار جزائري ما يعادل 4,8 % من البرنامج التكميلي.

[1] صدوقي عبد الحفيظ، **التضخم الركودي في الجزائر ومدى فعالية السياسة والمالية والنقدية في علاجه خلال الفترة 1985–2012**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر03، سنة2014–2015، ص581،583.

– قطاع التكنولوجيات الحديثة للأعلام والاتصال : استفادت من 50 مليار دينار جزائري ما يعادل نسبة 1,2 %من البرنامج التكميلي.[1]

وقد كانت المبالغ المخصصة للبرنامج خلال الفترة 2005-2009 كما يلي:

الجدول رقم(1-1): محاور برنامج دعم النمو للفترة 2005-2009: الوحدة: مليار دج

القطاعات	المبالغ	النسب%
– تحسين ظروف معيشة السكان	1908,5	45,5
– تطوير المنشآت الاقتصادية	1703,2	40,5
– دعم التنمية الاقتصادية	337,9	8
– تطوير الخدمة العمومية	203,9	4,8
– تطوير التكنولوجيات الجديدة	50	1,2
المجموع	4202,7	100

المصدر: عبد الرحمن تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق** ص243.

من خلال الجدول السابق يتضح سعي الدولة لتطبيق إستراتيجية إنعاش محاولة مواصلة النمو وتحسين مستوى المعيشة، حيث خصص لهذه الأخيرة45 % من الاستثمارات مع توجيه نفقات الميزانية باتجاه الاستثمار في المنشآت الأساسية بنسبة 40,5%.[2]

ثالثا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (المخطط الخماسي الثاني) للفترة الممتدة من 2010 إلى2014.

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني، التي انطلقت قبل عشرة سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة (2004-2009) الذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح الهضاب العليا وولايات الجنوب والذي بلغت كلفة جملة عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 17500مليار دينار جزائري من بينها المشاريع المهيكلة ما تزال قيد الانجاز، ويهدف هذا البرنامج إلى:

[1] بختة سعيدي، مرجع سبق ذكره، ص 158.

[2] عبد الرحمن تومي، مرجع سبق ذكره، ص243.

يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة(2010-2014) من النفقات 21214 مليار دج أي ما يعادل 286مليار دولار ويشمل شقين هما:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700مليار دينار اي ما يعادل 130مليار دولار.
- انطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534مليار دج أي ما يعادل 156مليار دولار.[1]

- **مضمون برنامج توطيد النمو:2010-2014:**

خصصت الجزائر لهذا البرنامج غلافا ماليا يقدر بحوالي 21214 مليار دج أي ما يعادل 286مليار دولار والذي من شأنه تم تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ عشر سنوات في عدم هندسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد تم توزيعه كما ورد في بيان السياسة العامة للحكومة على ستة محاور يمكن تبسيطها في الجدول الآتي:[2]

الجدول رقم(1-2): برنامج التنمية الخماسي 2010-2014:

المحاور	المبالغ المخصصة
التنمية البشرية	رصد لمحور التنمية مبلغ 10122 مليار دينار ليشمل مجموعة من القطاعات من بينها قطاع التربية الوطنية و التعليم العالي
المنشآت الأساسية	بلغ الغلاف المالي المخصص لهذا المحور 6448 مليار دينار ويشمل ثلاث قطاعات: الأشغال العمومية ،النقل ،تهيئة الإقليم والبيئة.
تحسين الخدمة العمومية	تم تخصص مبلغ 1666 مليار دينار لتطوير كل من قطاعات العدالة والمالية والتجارة وإدارة العمل وكذا الجماعات المحلية

[1] جيداني ميمي زوجة أجنيف، **إشكالية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لاستهداف التضخم في الجزائر في الفترة1990-2013**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر03، سنة2015-2016، ص209.

[2] عز الدين علي، **أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2000-2012**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر03، سنة2013-2014، ص95.

مكافحة البطالة	360مليار دينار ليشمل قطاع الفلاحة والصيد البحري وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا الإنعاش وتحديث المؤسسات العمومية الاقتصادية
محور التكنولوجيات الجديدة للإيصال	100مليار دينار لتطوير البحث العلمي 50مليار للتجهيزات الموجهة لتعميم الإعلام الآلي 100مليار دينار لإقامة الحكم الإلكتروني الى توزيع الاقتصاد
التنمية الاقتصادية	رصد له مبلغ 1566 مليار دينار ليشمل قطاع الفلاحة والصيد البحري وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا لإنعاش وتحديث المؤسسات العمومية الاقتصادية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قوائم برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة 2010-2014 نقلا عن مذكرة أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر ص 95.

المطلب الثالث: المخطط الخماسي للتنمية في الجزائر لسنة 2015-2019.

لقد باشرت الحكومة الجزائرية خلال الفترة الأخيرة عدد من الإصلاحات و المبادرات بشكل خاص إلى توزيع الاقتصاد وتحسين مناخا للأعمال و تعزيز الأمن الطاقوي وحماية البيئة وتطوير فروع الاقتصاد الأخضر والنهوض بالمجالات الترابية.

اولا: البرنامج الخماسي 2015-2019 .

رصدت الدولة نحو 262 مليار دولار، للمخطط الخماسي للنمو 2015-2019 وكما تم فتح حساب رقم 302-143، تحت عنوان صندوق تسيير عمليات الاستثمار العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي كما جاء في التعليمة رقم 14 المؤرخة في 7 سبتمبر 2015 ؛ حيث أشار إلى التسجيلات الخاصة بكل الحسابات وكيفية التعامل معها .[1]

ثانيا: تشجيع الخطة الخماسية الجديدة لنمو الجزائر:

أقرت الحكومة الجزائرية لزيادة دعم مسيرة (النمو والتنمية) التي بدأت منذ العشرية التي سبقت على الاستثمار في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأخضر بالأخص (الزراعة والمياه وإعادة تدوير واسترجاع النفايات والصناعة والسياحة) وخصصت ميزانية تقدر ب: 22,100مليار

[1] الأمر رقم **302/143**،المؤرخ في 7سبتمبر 2017، المديرية العامة للمحاسبة 2015 ،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 41، الصادرة بتاريخ 29يوليو 2017 ،ص53.

دينار جزائري، أي ما يقارب 280 مليار دولار وتشمل هذه الخطة مجالات يمكن تلخيصها على العموم كما يلي:

- تم اقتراح استكمال المشاريع التي هي في طور الانجاز والتي ستستكمل قبل نهاية 2014 بمبلغ 15الف و100 مليار دينار , يصب مجملها في دعم مشاريع الاستثمار الخاصة بالسكن التي تم إطلاقها مؤخرا.
- ستواصل الحكومة من خلال هذا البرنامج مشاريعها فيما يخص تكملة 663 كلم من الطريق البرية الخاصة بالهضاب العليا .
- إنشاء خط جديد يربط بين الجنوب والهضاب العليا على مسافة 2000 كلم، ومن المتوقع مضاعفة المزيد من خطوط السكة الحديدية وتهيئة الخطوط الخاصة.
- تزويد 1,5 مليون مشترك جديد بالكهرباء و2 مليون مشترك بالغاز الطبيعي كما انه سيتم تعزيز قدرة توليد الطاقة الكهربائية .
- تسعى الحكومة إلى تجسيد برنامج خاص يتعلق بحماية البيئة من مخاطر التلوث كما سيتم تشجيع الاستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر وإعادة تدوير واسترجاع النفايات .
- توجيه الجهود نحو التكوين والبحث والابتكار وهي المجالات التي مازال العرض المتوفر فيها اليوم غير كاف وغير ملائم للمهن الجديدة للاقتصاد الأخضر.[1]

[1] مشري محمد الناصر، **تقييم حصيلة برامج ومخططات التنمية في الجزائر**، دراسة اقتصادية خلال الفترة2005-2015، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية ،جامعة سوق اهراس، الجزائر، سنة2017.

ثالثا: أهداف ونتائج المخطط الخماسي.

من اجل تعزيز النتائج وتجسيد الالتزامات الواردة في البرنامج الرئاسي ستقوم الحكومة في إطار التشاور بإعداد المخطط الخماسي والذي تتمثل أهدافه في:

- العمل على إحداث نمو قوي للناتج الداخلي الخام.
- استهداف بلوغ نسبة نمو اقتصادي 7% مع مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الاجتماعية.
- تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات، واستحداث مناصب شغل.
- إعطاء عناية خاصة للتكوين وتوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية وتكوين اليد العاملة والمؤهلة.
- ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة و التكنولوجيا القوية ودعم المؤسسة المصغرة.
- تشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة.
- تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات وتوفير العقار والقروض .
- عصرنة الإدارة الاقتصادية واطفاء الطابع اللامركزي على القرار من اجل ضمان خدمة جيدة .
- العمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام و الخاص محلي أو أجنبي.[1]

[1] حيدوشي عاشور، وعيل ميلود، **أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، جامعة اكلي محند اولحاج، البويرة ، الجزائر، العدد الخامس ،جوان 2017 ،ص338.

خلاصة الفصل:

لقد عمد الاستعمار الفرنسي منذ احتلاله الجزائر سنة 1830 على هدم الهوية الوطنية والمكانة الاقتصادية التي كانت تكتسيها الجزائر في العهد العثماني، فقد جعل الاقتصاد الجزائري في مرحلة الاحتلال يتميز بانه اقتصاد استهلاك، وذلك من خلال اتباعه مختلف الاجراءات والقوانين للعمل على تأمين مصالحهم الاقتصادية ونهب الموارد والثروات وتحويلها إلى البلد الام (فرنسا) إضافة إلى مصادرة الاراضي وتشجيع الهجرة إلى الجزائر (الاستيطان).

بعد احتلال دام 130 سنة خرج الاستعمار الفرنسي من الجزائر سنة 1962 تاركا وراءه اقتصادا هشا، ضعيفا وغير مترابط، هذا ما دفع السلطات الجزائرية الى تبني استراتيجيات وفق نظرية اشتراكية قائمة على اسس التخطيط المركزي وهيمنة القطاع العام على الاقتصاد.

إن الاستراتيجيات والسياسات التنموية المطبقة آنذاك، كانت الغاية منها تكمن في تحقيق هدفين أساسيين، تمثلا في الاستجابة للحاجات الاجتماعيةالاكثر استعجالامن جهة والعمل على التحرر التدريجي من التبعية من جهة اخرى وذلك باقامة اقتصاد من شأنه توسيع الطاقة المالية والبشرية وحل مشاكل التوظيف، في حين تأكد تفوق دور الدولة في المجال الاقتصادي، من خلال استعادة الثروات الطبيعية والاخذ بزمام الاقتصاد الوطني، إضافة إلى إقامة جهاز تنظيمي من شأنه ضمان تدخل الدولة بشكل مباشر في كل مجالات الحياة الاقتصادية، و قد مر المسار التنموي في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية بداية الألفية الثالثة بعدة مراحل و التي شهدت عدة اصلاحات، أهمها تأميم الثروات الطبيعية وبناء قاعدة اقتصادية تترتكز على التصنيع، وانتهاج سياسة التسيير الذاتي للقطاع الزراعي، إضافة إلى أهم البرامج التنموية والمخططات الخماسية والتي كان هدفها الاساسي الدفع بعجلة الاقتصاد الجزائري إلى النمو والخروج من التبعية.

الفصل الثاني:

استراتيجية التنويع والمشاريع

الاقتصادية في الجزائر.

مقدمة الفصل:

سعت العديد من البلدان بالعمل الجاد على تطبيق إستراتيجية التنويع الاقتصادي وانجاحها من خلال تبني حزمة من السياسات الاقتصادية التنويعية والتي يكون الهدف منها اعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة وتحسين كفاءة فاعلية هذه القطاعات، والهدف من ذلك هو تحقيق التنمية على مختلف الاصعدة.

يمثل التنويع الاقتصادي مقياسا لدرجة الصمود التي من شأنها المساهمة في تحقيق استدامة النمو الاقتصادي على المدى الطويل وتوفير التنمية المستدامة للدول في الاقتصاديات القائمة على نطاق واسع من الانشطة في مجموعة واسعة من القطاعات بحيث، يتم دمجها بقوة في مناطقهم هي أكثر قدرة على توليد النمو القوي والمستدام، لذا تم التطرق في هذا العمل لتحليل مدى تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر وما تم التوصل اليه من انجازات إضافة الى تحديد كل من المشاريع الاقتصادية التي تعد النواة الاساسية في البناء الاقتصادي وهدفها المحوري حول الدراسة الاقتصادية، وعلى هذا الاساس تم تقسيم الفصل الى ثلاث مباحث:

- **المبحث الاول**: اسس ومفاهيم حول التنويع الاقتصادي.
- **المبحث الثاني**: استراتيجية التنويع الاقتصادي كبديل لقطاع المحروقات بالجزائر.
- **المبحث الثالث**: ماهية المشروعات الاقتصادية.

المبحث الأول: أسس ومفاهيم حول التنويع الاقتصادي.

أصبحت قضية التنويع الاقتصادي من القضايا المعاصرة الهامة وما دفع للاهتمام أكثر الشعور العام بعدم الاطمئنان حيال المدة التي تستغرقها فترة الازدهار النفطي، كما أن التقلبات الحادة في أسعار النفط وما ينتج عنها من عدم استقرار في اقتصاديات الدول المعتمدة عليه يجعل من التنويع الاقتصادي أحد الأولويات الأساسية للسياسة الاقتصادية، ذلك أن التنويع يمكن أن يقلل من آثار هذه التقلبات ويؤدي إلى استدامة النمو واستقرار الاقتصاد.

المطلب الأول: تعريف التنويع الاقتصادي و أهميته.

شكل موضوع التنويع الاقتصادي إحدى أهم القضايا الأساسية، التي يتعلق بها مستقبل التنمية في الاقتصاديات ذات المحصول أو المنتج الواحد، وذلك نظرا للأهمية التي يكتسيها في إعداد قاعدة اقتصادية متينة ومتنوعة.

أولا: تعريف التنويع الاقتصادي.

للتنويع تعريفات متعددة تختلف عن بعضها البعض باختلاف الرؤية التي ينظر من خلالها إلى هذه الظاهرة.

تعريف 1: التنويع بشكل عام هو تقليلا لاعتماد على المورد الوحيد والانتقال لمرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع.[1]

تعريف 2: كذلك يعرف التنويع الاقتصادي بأنه العملية التي تشير إلى الاعتماد على مجموعة متزايدة من الأصناف التي تشارك في تكوين الناتج(المخرجات)، ويمكن أيضا أن يترجم في صورة تنويع أسواق الصادرات أو تنويع مصادر الدخل بعيدا عن الأنشطة الاقتصادية المحلية (أي الدخل من الاستثمار الخارجي)، أو تنويع مصادر الايرادات العامة، كما ان التنويع الاقتصادي وبشكل خاص يعد تحدي

[1] لزهاري زواويد، عبد الجليل طواهير، **دور التنويع الاقتصادي في دعم التنافسية وتحقيق التنمية**، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة، العدد02 ، ديسمبر2018، الجزائر، ص246.

مرتبط بوضع البلدان المصدرة للنفط ذات فوائض رأس المال.[1]

تعريف3: التنويع الاقتصادي هو سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من المخاطر الاقتصادية، ولرفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك من خلال توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة بدلا من الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج معين حيث تم الإشارة إلى التنويع "عدم وضع البيض في سلة واحدة". فالاعتماد على مصدر واحد أو مصادر محدودة، كالنفط والغاز، يجعل أي اقتصاد عرضة لمخاطر تقلبات تلك المصادر.[2]

وكخلاصة لما سبق من تعاريف فإن التنويع الاقتصادي هو العملية التي تضمن خروج الاقتصاد من حالة الانكماش في مصادر الدخل، وتخفيض الاعتماد على مورد أو قطاع معين أو سلعة وحيدة في الحصول على إيرادات، وذلك بإعداد قاعدة اقتصادية متينة ومتنوعة تستجيب لمتطلبات والحاجيات الأساسية للمجتمع وفي المقابل حماية الاقتصاد من الصدمات الخارجية.

ثانيا: أهمية التنويع الاقتصادية:

يعد التنويع الاقتصادي كضمان للاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل، باعتبار أنه عملية توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية من خلال إنتاج و توزيع السلع و الخدمات.

1- أهمية التنويع الاقتصادي بالنسبة للنمو الاقتصادي: يرى الكثيرون أن التنويع الاقتصادي يقود إلى النمو الاقتصادي، وذلك للأسباب التالية:

- تقليل المخاطر الاستثمارية من خلال زيادة معدلات النمو.
- تقليص المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الانتاجي.
- تقليص المخاطر المؤدية إلى إنخفاض حصيلة الصادرات.
- توطيد درجة التكامل بين القطاعات الإنتاجية.

[1] موسى باهي، كمال روابنية، **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد5، ديسمبر2016،جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، ص135.

[2] الشارف بن عطية سفيان،**الاقتصاد الجزائري بين التنويع الاقتصادي ولغز أحادية المصدر**،مجلة المالية والاسواق، العدد8، سنة2018، جامعة محمد بن احمد، وهران2، الجزائر، ص107.

- توليد الفرص الوظيفية و زيادة القيمة المضافة.

2- أهمية التنويع الاقتصادي في الاقتصاديات النفطية: هناك العديد من المنافع التي يمكن أن تنشأ عن الاقتصاد الأكثر تنوعا، أهمها:

- أن يصبح الاقتصاد أقل تعرضا للصدمات الخارجية.
- زيادة تحقيق المكاسب التجارية.
- تحقيق أعلى معدلات الانتاج الرأسمالي.
- يساعد التنويع أكثر على التكامل الاقليمي.

هذه المنافع بالاضافة الى الارادة الفعالة يمكن أن تحقق تنمية إقتصادية وإجتماعية، سيؤدي خفض الاعتماد على النفط إلى رفع نمو الانتاجية، وتعزيز النمو الممكن، والحد من تقلب الناتج، ويعتبر تحسين البنية التحتية والبيئة الأمنية ومناخ الأعمال متطلبات حيوية لتنويع الاقتصاد.

أما بالنسبة للإعتماد المفرط على النفط فيمكن أن ننظر إليه من الجوانب التالية:

- إعتبار استخراج النفط نوعا من استنزاف مخزون رأس المال، بينما يعتمد تنويع القاعدة الاقتصادية على ايجاد دخول متدفقة و موارد متجددة؛
- إعاقة تقلبات مستويات الدخل القومي الناجمة من تذبذب الايرادات النفطية، الاستقرار في مستويات الاستثمار وفرص العمل، ومن ثم تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاج إلى ثبات واستقرار المصادر التمويلية.[1]

المطلب الثاني: مؤشرات وأنماط التنويع الاقتصادي.

تهدف الدول إلى تنويع اقتصادياتها وتقييم مدى نجاح هذا النهار من خلال تطبيق مجموعة من المؤشرات على مختلف أشكال و أنماط التنويع المتاحة.

أولا: أهم متغيرات التنويع الاقتصادي والمؤشرات المطبقة عليه.

يلعب التنويع دورا هاما في نمو وتطور الاقتصاد، وذلك بإستناده على مجموعة من المؤشرات.

[1] اسماعيل صاري، بوضياف مختار، **سبل التنويع الاقتصادي لتنويع التنمية وللتخفيف من حدة الصدمات النفطية المتوالية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد01، سنة2019، جامعة سطيف، ص398،399.

1- أهم المتغيرات الدالة على التنويع الاقتصادي:

هذه المعايير والمتغيرات تعبر عن أداء الاقتصاد الكلي ويمكن الاستناد إليها لتقييم نجاح أو فشل سياسات التنوع الاقتصادي وتقييمها في بلد ما ومن المتغيرات التي تطبق عليها مؤشرات التنويع الاقتصادي نذكر منها ما يلي:

- **معدل ودرجة التغير الهيكـــلي:** كما تدل عليهما النسبة المؤوية لاسهامات القطاعات الوحيدة أو الريعي(النفط مثلا) مقابل القطاعات الاخرى في الناتج المحلي الإجمالي، إضافةإلى نمو أو تقلص إسهام هذه القطاعات مع الزمن،ومن المفيد أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج الاجمالي حسب القطاع، حيثما يتيح توافر البيانات بذلك.
- **درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعد استقرار سعر النفط:** ومن المفهوم أن التنويع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن.
- **نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات والعناصر المكونة للصادرات غيرالنفطية:** بصورة عامة يدل الارتفاع المطرد للصادرات غير النفطية على ازدياد التنويع الاقتصادي، حيث تم اصدار قرار وزاري مشترك بين وزارة المالية والتجارة والتخطيط، ينص على تدعيم المنتجات المصدرة ماعدا المحروقات ومشتقاتها.[1]
- **التوزيع القطاعي للقوى العاملة:** أي تطور إجمالي العمالة بحسب القطاع، ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس وأن يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الاجمالي.
- **نسبة مساهمة كل من القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي:** وهو مؤشر هام في الدول النفطية، ومؤشر يقيس إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي.

[1] قاسمي الأخضر، **أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، سنة 2013-2014، ص25.

- **توزع ملكية الاصول بين القطاعين العام والخاص:** حيث يمكن الاستناد إلى هذا المؤشر لتقييم درجة نجاح برامج الخوصصة، ولاختيار وتعزيز صلاحية مؤشرات أخرى تظهر تغيرات إسهام القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي، والعمالة، وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي.[1]

ثانيا: مؤشرات التنويع الاقتصادي:

تعددت الأدوات الإحصائية المستعملة في قياس التنويع الاقتصادي بغرض القياس والأهداف المرجوة منه، حيث يستند الباحثون الاقتصاديون إلى عدة مؤشرات أبسطها معامل الاختلاف لقياس التشتت ومؤشر جيني الذي يستخدم لغرض قياس مستوى التمركز، والأكثر استعمالا وتعقيدا هو معامل هيرفيندال–هيرشمان والذي يحسب وفق العلاقة التالية[2]:

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{I=1}^{N} \left(\frac{xi^2}{X}\right) - \sqrt{\frac{1}{N}}}}{1 - \sqrt{1}/_{N}}$$

حيث:

N: عدد النشاطات.

Xi: الناتج النشاط.

X: الناتج المحلي الإجمالي لجميع النشاطات.

تتراوح قيمة معامل هيرفندال– هيرشمان بين الصفر والواحد أي ($0 \leq H \leq 1$) فإن كان مساويا للصفر معناه وجود تنوع كامل في الاقتصاد، وإن كان مساويا للواحد الصحيح فإن التنوع معدوما.ودلالة ذلك أنه في الحالة الأولى كلما كان ($H \sim 0$) فإن الناتج يتكون من حصص متساوية من جميع النشاطات وفي الحالة المعاكسة ($H \sim 1$) فإن الإنتاج متركز في نشاط واحد من النشاطات الاقتصادية بينما لا تساهم بقية القطاعات بنسب معتبرة فقيمة الناتج الإجمالي، ويتجلى من طريقة

[1] شليحي الطاهر، بن موفق زروق، **المنظور الاستراتيجي لعملية التنويع الاقتصادي في الدول النامية**، مجلة الحقيقة، العدد04، ديسمبر2018، جامعة الجلفة، الجزائر، ص205-207.

[2] نوي نبيلة، **التنويع الاقتصادي والنمو المستدام في الدول النفطية–دراسة حالة الجزائر**، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد35، ص182.

احتساب قيمة معامل هيرفندال– هيرشمان أنه يقيس عدم التنويع في الاقتصاد وليس التنويع أن يوجد علاقة عكسية بين قيمة (H) وطبيعة الناتج المحلي الإجمالي من حيث التنويع الاقتصاد، لذلك اصطلح الاقتصاديون معامل التنويع بحيث يكون وعلاقة طردية مع واقع التنويع الاقتصادي المراد دراسته. ويعرف معامل التنويع بالعلاقة:

$$Div= (1-H)$$

وتدل القيمة 0 للمعامل (Div) على انعدام التنويع والقيمة (1) على التنويع الاقتصادي التام، كما لا يقتصر استعماله على المستوى الكلي وإنما على المستوى الجزئي أيضا، كتنوع منتوجات مؤسسة معينة أو تنوع الصادرات سواءً من حيث السلع أو من حيث الأسواق[1].

ثالثا:أنماط التنويع الاقتصادي.

يوجد جوانب وأشكال مختلفة من التنويع، فقد يكون التنويع في جعل الهيكل الإنتاجي(الصناعي) المحلي لبلد ما أكثر تنوعا وذو قاعدة اقتصادية عريضة وأقل اعتماد على عدد قليل من الأنشطة، أما على صعيد الصادرات فالتنويع قد يكون حول توسيع سلة الصادرات البلد أو عند دخول أسواق جديدة للتصدير بوجه عام، وبالتالي يمكن أن نميز بين تنويع المنتجات وتنويع الأسواق:

- **تنويع الهيكل الإنتاجي(الصناعي)** : يكون متعلق بشكل خاص بتحقيق المكاسب الإنتاجية، وهو ما ينطبق بشكل خاص على الاقتصادات القائمة على الموارد المنحصرة في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية، بهدف التهيئ للدخول في فضاءات جديدة للإنتاج، وبالتالي يمكن أن يساعد في الحد من الاعتماد على مجموعة محدودة من الأنشطة الإنتاجية، وتفادي الظواهر غير المرغوب فيها مثل" لعنة الموارد الطبيعية" أو" المرض الهولندي"، التنويع الإنتاجي يمكن أن يعمل على تسهيل التغير الهيكلي نحو أنشطة ذات مستويات أعلى من التكنولوجيا والمهارات، وبالتالي التنمية بمعناها الأكثر شمولية.
- **تنويع الأسواق:** ويحتل نفس القدر من الأهمية، إذ أن الاعتماد المفرط على سوق واحدة أو عدد قليل جدا من الأسواق يحمل مساوئ واضحة، حيث أن الانخفاض في الطلب يمكن أن يؤثر

[1] ممدوح الخطيب، **أثر التنويع على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية**، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلد 22 ، العدد 03 ، سبتمبر 2015 ، ص462 .

عكسيا على الاقتصاد مما لو كان هناك مزيجا متنوعا أو عوضا عن ذلك وجود طلب أكثر استقرارا في الأسواق الأخرى، وعلاوة على ذلك هناك وفورات خارجية يمكن جنيها من خلال الوصول إلى أسواق جديدة بمنتجات جديدة والتي تمكن البلد من تحقيق القدرة التنافسية الصناعية، على سبيل المثال، المهارات التكنولوجية وإنشاء قنوات تسويق التي تحتاج لفتح منافذ تصدير محتملة،كما تحتاج المهارات المتخصصة والمؤسسات الناشئة للدعم للدخول في خطوط المنتجات الجديدة وعموما، تنويع الأسواق يقلل من التعرض للصدمات الخارجية، ويعمل على تخفيف سرعة الطلب والمنافسة الجديدة وعلاوة على ذلك، فإن التصدير إلى أكثر من بلد مؤشر على قدرة البلد على المنافسة دوليا، إن النظر إلى درجة تنويع المنتجات وتنويع الأسواق معاً يعطي صورة متكاملة على مدى المخاطر الجسيمة المحيطة بالهيكل الإنتاجي والتصديري لبلد ما، وفي معظم الحالات فإن هيكل الإنتاج الأكثر تنوعا أفضل من ذلك الذي يعتمد على عدد قليل من السلع، وخاصة السلع الأولية ونفس الشيء، فإن الاعتماد على عدد كبير من المنتجات المصدرة ووجهات التصدير، بشكل عام، هوأفضل من التركيز على القليل، ومع أن عملية تنويع الإنتاج والتجارة قد تكون مكّلفة، محفوفة بالمخاطر وطويلة الأجل، فإنه بالمقابل لا يمكن الإستهانة بالمكاسب التنموية المحتملة من ذلك.[1]

المطلب الثالث: أهداف ومبررات التنويع الاقتصادي.

تسعى الدول النفطية الى تبني استراتيجية التنويع الاقتصادي لتحقيق مجموعة من الاهداف التنموية وذلك بالاعتماد على مجموعة من المبررات التي دفعتها غلى التفكير بهذه الاستراتيجية.

أولا: أهداف التنويع الاقتصادي:

بما أن التنويع الاقتصادي عملية تدريجية تراكمية لتنويع مصادر الدخل ولزيادة مساهمة القطاع الصناعي والقطاع الخدمي في الناتج المحلي الاجمالي، فإن الهدف الرئيسي منه لاسيما في الدول النفطية، هو الحد من الاعتماد على قطاع البترول وعائداته عن طريق تطوير اقتصاد غير بترولي وصادرات غير بترولية ومصادر إيرادات اخرى، كما أنه يهدف إلى تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص، وعموما يمكن حصر أهداف التنويع الاقتصادي في النقاط التالية:

[1] موسى باهي، كمال رواينية، مرجع سبق ذكره، ص136.

- توسيع فرص وآفاق كل من الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر.
- تقوية الروابط بين القطاعات الاقتصادية وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- زيادة الشركاء التجاريين وتوسيع آفاق الأسواق الدولية.
- تنويع العوائد المالية وتوسيعها وزيادة القيمة المضافة في قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة.
- خلق صناعة تصديرية تسهم في تقوية الروابط الامامية والخلفية للصناعات القائمة.
- توفير بعض فرص العمل للعمالة الوطنية بغية تسريع عملية النمو الاقتصادي.[1]
- تطوير منتجات أخرى في المحروقات، كعامل مولد للدخل، لمواجهة حالة توقف الموارد النفطية أو انخافضها (مورد غير متجدد).
- الزيادة والحفاظ على القدرة التفاوضية للدولة في التجارة الخارجية.
- زيادة أثر السحب " l'effet d entrainement " على مستوى القطاعات الأخرى، يعد دعم القطاعات غير النفطية ضرورة إقتصادية من أجل خلق إقتصاديات تنافسية ومن أجل الاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي دون الاعتماد على المحروقات، كما تهدف سياسات التنويع الاقتصادي إلى توسيع فرص الاستثمار وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد، وتقليل الاعتماد على عدد محدود من الأسواق الدولية والشركاء التجار يين الدولي، وعادة مايكون لجهود التنويع الاقتصادي ثلاثة أهداف متداخلة: توسيع قاعدة الإيرادات، رفع القيمة المضافة القطاعية واستقرار النمو الاقتصادي.[2]

[1] جبار بوكثير، حميد زرقوط، **قراءة لاستراتيجية التنويع الاقتصادي بدولة الامارات العربية المتحدة**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، العدد07، جوان2017، الجزائر، ص334.

[2] عمام ريم، فرحات عباس، **التنويع الاقتصادي كأداة فعالة من أدوات التنمية الاقتصادية المحلية**، مجلة آفاق للعلوم، العدد 13، سبتمبر2018، ص261.

ثانيا: مبررات التنويع لاقتصادي:

يستند أصحاب فكرة ضرورة التنويع الاقتصادي على الأسباب التالية:

- **تقليل المخاطر الاستثمارية** :يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من الزيادة فرص الاستثمار، وتقليل المخاطر الاستثمارية، فتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية يقلل من المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل منه.
- **تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات** :تعتمد بعض الدول التي يتسم اقتصادها بدرجة ضعيفة من التنويع الاقتصادي على تصدير منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات، فعند انخفاض أسعار المنتجات المصدرة، تنخفض عوائد الصادرات من النقد الأجنبي، مما يؤدي إلى تقليص إمكانية الدولة في تمويل الواردات أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية.
- **زيادة إنتاجية رأس المال البشري** :يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة إنتاجية العمل ورأس المال البشري، ويؤدي بالتالي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.
- **توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية**: يسهم التنويع الاقتصادي الناتج من زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة في تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها، مما ينجم منه العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاج التي تنعكس إيجابياً على النمو الاقتصادي.
- **تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي**: يؤدي ضعف التنويع الاقتصادي الناجم عن تركز الإنتاج في عدد محدود من المنتجات إلى تذبذب ملحوظ في مستويات الناتج المحلي الإجمالي.
- **توليد الفرص الوظيفية** :ذلك لأن التنويع يحفز النمو الاقتصادي، ويحقق التنمية المستدامة، ويزيد من درجة الترابط والتشابك بين القطاعات الاقتصادية، وكذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة، ويولد الفرص الوظيفية، ويقلص من معدلات البطالة[1].

[1] ضيف أحمد، عزوز أحمد، **واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد19، سنة2018، ص22.

المبحث الثاني: استراتيجية التنويع الاقتصادي كبديل لقطاع المحروقات بالجزائر.

اعتمد أداء الاقتصاد الجزائري ولفترة طويلة على الريع البترولي الذي أصبح يمثل العنصر الرئيسي في الموازنة العامة للدولة والعامل الرئيسي لتحديد قيمة النفقات العامة، فهو بصفة عامة المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي،حيث أن ارتفاع أسعار النفط يرفع من مستوى النشاط ومعدل النمو وينتعش الاقتصاد بقطاعيه العام والخاص، ويحدث العكس تماما عندما تتدهور الأسعار العالمية للنفط ويتقلص الطلب عنه،من هذا المنطلق وعلى خلفية الأزمة النفطية التي شهدها العالم منذ سنة 2014 بدأ البحث الجاد عن بدائل النفط والتحول نحو النموذج الاقتصادي الجديد القائم على التنويع الاقتصادي.

المطلب الأول: التنويع الاقتصادي في الجزائر ومقوماته.

إن ضرورة تبني استراتيجية التنويع الاقتصادي تعتمد على كتلة من المقومات التي تسعى من خلالها الدول الى تحقيق مجموعة من الاهداف لضمان استمرارية النمو الاقتصادي.

أولا: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر.

اعتمد أداء الاقتصاد الجزائري على استخراج النفط وتصديره لسنوات طويلة، حيث تعد الإيرادات عماد الميزانية العامة (% 70من المداخيل)، ركيزة الصادرات (% 98من إجمالي الصادرات) ومحرك النشاط والنمو الاقتصادي، وقد انتقلت مساهمة المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي من 43,7 %سنة2007 إلى 37% سنة 2011 و % 35 سنة 2013 ،ويعزى ذلك أساسا إلى انخفاض الاحتياطات الوطنية، انخفاض سعر البرميل في الأسواق العالمية المتسمة بالتغير، المنافسة القوية، بالإضافة إلى منافسة الطاقات البديلة، كل هذا جعل الاقتصاد الوطني رهينة قطاع المحروقات[1].

لهذا التقلص الشديد علاقة بانهيار سعرا لنفط وقلة المبيعات. وهذا ما يطرح مشكلة القدرة الطاقوية والاقتصادية على مواجهة أثر تراجع أسعار النفط، والبعث القوي لإنتاج المحروقات وتثمين القطاع، وأشار البنك الجزائري في بيان له حول الظرف إلى تقليص بنسبة % 4,59 لكميات المحروقات المصدرة بين السداسي الأول لسنة 2015 ونفس الفترة من سنة 2014 وانخفاض بنسبة 42,7 %من قيمة

[1] حفاظ رانية، حفاظ زحل، **دراسة تحليلية تقييمية لاستراتيجية التنويع الاقتصادي كبديل لقطاع المحروقات بالجزائر**، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، العدد 06، جوان2017،الجزائر،ص433.

الصادرات (18,2مليار دولار في السداسي الأول لسنة 2015 مقابل 31,8 لنفس الفترة من سنة 2014)، بعد أن تمتعت لسنوات عدة بفائض في ميزان تجارتها، فإن الجزائر لم تسجل عجزا إلا في السداسي الأول من سنة 2015 ،حيث سجلت صادرات المحروقات تراجعا نسبته 71,43 % مما قدر بحوالي 18,09 مليار دولار مقابل 32,14 مليار دولار خلال نفس الفترة من سنة 2014 الاعتماد على قطاع المحروقات جعل بنية وهيكل الاقتصاد مختلا، حيث يوظف قطاع الخدمات في الوقت الراهن 58% من السكان النشطين، على حساب القطاع الإنتاجي، أين تمثل الصناعة خارج المحروقات أقل من 5% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2013 و % 6 من مناصب الشغل.

أما القطاع الفلاحي، الذي تقدر مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ب 9,7% سنة 2012، فإنه لا يغطي سوى نسبة تتراوح ما بين 25% و 30 %من الاحتياجات الوطنية من الحبوب، وقد بلغت الفاتورة الغذائية (أساسا الحبوب والحليب) 9مليار دولار سنة 2012 ، كما تمثل الواردات الغذائية حوالي % 18 من الحجم الإجمالي للواردات والذي بلغ نحو 55 مليار دولار سنة 2013 أي قرابة 7% من الناتج المحلي الإجمالي.كما يعتمد الاقتصاد على دعم الاستثمار العمومي، حيث تبلغ النفقات العمومية نحو % 40 من الناتج المحلي الإجمالي، بالنظر لارتفاع الميزانية المخصصة لبرنامج الاستثمار 280مليار دولار للفترة 2010-2014 وكذا الارتفاع الكبير للنفقات المخصصة للأجور والتحويلات الاجتماعية، هذه الأخيرة مثلت أزيد من28 % من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2012 وخلال سنة 2015 تم الحفاظ على مبلغ التحويلات الاجتماعية المعرب عنه أثناء مراجعة قانون المالية التكميلي الذي ينص على غلاف مالي قدره 1711 مليار دج، أي 9,1% من الناتج الداخلي الإجمالي وعلى نمو قدره 6,4 %مقارنة بسنة 2014.[1]

ثانيا: مقومات التنويع الاقتصادي في الجزائر.

نذكر أهم مقومات التنويع الاقتصادي وهي كما يلي:

أ- نوعية وحجم المؤسسات: يشير تقرير البنك الدولي لعام 2009 إلى أن التنويع الاقتصادي يعتمد على مقومات متعددة من أهمها نوعية المؤسسات، حيث يرى في الاعتماد على المؤسسات الملائمة

[1] حفاظ رانية، حفاظ زحل، المرجع السابق، ص434-435.

منطلق رئيسي في تنويع الصادرات تقوم على بنية تحتية فعالة ونظم اتصالات متطورة لخفض التكاليف ورفع مستويات الأداء والجودة، بالإضافة إلى وجود بيئة اقتصادية مستقرة يحرك نشاطها قطاع مالي متطور ومؤشرات انفتاح تجارية مرتفعة، للقدرة على دخول الأسواق من أجل تعزيز تنافسية السلع المنتجة والمصدرة دون إهمال القطاع الخاص، ويشيد الخبراء الاقتصاديون بدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الأهداف المرجوة من التنويع الاقتصادي ويعزى عدم مقدرة بعض الاقتصاديات خصوصا الإفريقية لاعتمادها على مؤسسات كبيرة كثيرا ما تكون للقطاع العام وبالتالي لا تقوم على أسس الربحية والتنافسية.

ب– الحوكمة: يعد الحكم ثاني أهم ركائز التنويع الاقتصادي في ظل توفر الرشادة والعقلانية وتبني خطط إستراتيجية تهدف لاستدامة التنمية الاقتصادية والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة بالسبل التي تضم تطوير القطاعات غير الريعية لدعم الأداء الاقتصادي واستدامة النمو سواء تعلق الأمر بالأجهزة ، التشريعية أو الأجهزة التنفيذية فقيام كل جهاز بالمهام المخولة إليه يحقق الشفافية والنزاهة، كما أن القضاء على التباطؤات التشريعية والتنفيذية هو تحد قائم بالنسبة للدول الريعية بحيث كثيرا ما تصدر قرارات على ظروف غير مناسبة، بالإضافة إلى ارتفاع معدل تغير القواعد القانونية، ولتجنب ذلك لابد من تبني نماذج القياس والمحاكاة والتنبؤ بسلوك الظواهر الاقتصادية للتعامل معها وتخفيف من حدة الأزمات.[1]

المطلب الثاني: واقع المحروقات في الجزائر والقطاعات البديلة لها.

اعتمد أداء الاقتصاد الجزائري على استخراج النفط وتصديره لسنوات طويلة، ما جعل الاقتصاد الوطني رهينة قطاع المحروقات، كما أثر على بنية وحالة القطاعات الاقتصادية الاخرى التي تعتبر راكدة وتحتاج لوقت طويل لتحريكها حتى تصل إلى درجة الاعتماد عليها لتعويض قطاع المحروقات.

[1] طلحاوي فاطمة الزهراء، مدياني محمد، **أثر تنويع القاعدة الانتاجية على النمو الاقتصادي في جنوب افريقيا**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد16، جانفي 2019، ص149-150.

أولا: المحروقات في الاقتصاد الجزائري:

يعتبر قطاع المحروقات في الجزائر أهم القطاعات الاقتصادية بحيث يمثل 70% من عائدات ميزانية الدولة كما يساهم بنسبة 35% من الناتج الداخلي الخام، وحوالي 98% من العائدات الخارجية للجزائر، وفضلا عن ذلك فالجزائر تعتبر المنتج رقم12 عالميا للنفط بمقدار 1,2 مليون برميل يوميا، كما أنها المصدر الخامس للغاز عالميا بما يعادل 60 مليار متر مكعب، وتؤكد هذه المؤشرات على أهمية قطاع المحروقات في الجزائر بحيث دفع الحكومات الجزائرية المتعاقبة غلى وضع هذا القطاع في قمة الاولويات، من خلال السعي نحو تطويره وتنظيمه وجعله قاطرة التنمية في الاقتصاد الجزائري.

لقد شهدت الجزائر منذ اخر تعديل قانوني لها في سنة 2006 انخفاضا في حجم إنتاج المحروقات بنسبة 20% خلال السنوات الماضية، و في المقابل ارتفعت نسبة الاستهلاك المحلي للنفط من 26% من الانتاج الكلي سنة 2005 إلى 40% سنة 2010.[1]

ثانيا: أهم القطاعات البديلة لقطاع المحروقات في الجزائر.

اعتمدت السلطات الجزائرية العمومية على البحث عن بدائل اقتصادية تمكنها من القضاء نهائيا من التبعية النفطية وهذا من خلال تبني سياسة واضحة لتطبيق استراتيجية التنويع الاقتصادي، وبالرغم من تعدد و تنوع القطاعات البديلة للمحروقات إلا أن الجزائر اعتمدت أو أولت اهتمام كبير لبعض هذه البدائل، من أبرزها:

1- القطاع السياحي:

أضحى القطاع السياحي في الجزائر، يلعب دورا جوهريا في الاقتصاد ويمكن إبراز هذا الدور من خلال ما يلي:

- **خلق مناصب عمل دائمة:** إن القطاع السياحي كثيف التشابك ويرتبط مع العديد من القطاعات الأخرى، وهذا ما يعني قدرة السياحة على توليد فرص العمل، بحيث تفوق حدود القطاع السياحي وتمتد إلى القطاعات الأخرى التي تجهزه بالمستلزمات.

[1] قوي بوحنية، محمد خميس، **قانون المحروقات في الجزائر واشكالية الرهانات المتضاربة**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد04، جانفي 2013، ص59.

- **تدفق رؤوس الأموال الأجنبية:** تساهم السياحة في توفير جزء من النقد الأجنبي لتنفيذ خطط التنمية الشاملة.
- **تحسين ميزان المدفوعات:** تساهم السياحة كصناعة تصديرية في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدولة، ويتحقق هذا نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية.[1]

2- القطاع الزراعي: لا يزال يلعب القطاع الزراعي كبديل استراتيجي دورا هاما في الاقتصاد الجزائري، ذلك ما جعل السلطات الوطنية تخصص جزءا كبيرا من مجهوداتها لتكثيف الزراعة، والتي تنبع اهمية هذا القطاع من خلال:

- زيادة الانتاج الغذائي لتلبية الطلب المتزايد من طرف السكان الذين هم في تزايد ايضا، وإلى زيادة الصادرات والحد من الواردات، إضافة إلى خلق وظائف جديدة من خلال تغطية مطالب القطاعات الاخرى.
- زيادة الدخل الوطني الزراعي الذي يدخل ضمن الدخل الوطني الاجمالي، مما يرفع من متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي بصفة مستمرة من خلال العمل على انتاج اكبر قدر من الناتج المادي وتحقيق أعلى مستويات استغلال الموارد المتاحة من يد عاملة وموارد طبيعية.
- التقدم الاقتصادي والذي يقصد به تطوير و تنمية الفنون الانتاجية، والذي اعتبر من أبرز عناصر التنمية الاقتصادية وأهم أهدافها.[2]

3- قطاع الطاقة:

يمكن أن يساهم التنويع الاقتصادي من خلال الطاقات المتجددة في الجزائر في رفع معدل النمو الاقتصادي وذلك بالتأثير على جوانب عدة، كما يلي:

- زيادة إنتاجية العمل ورأس المال البشري والتطور المالي.

---

[1] جبار بوكثير، بسمة مناخ، **بدائل دعم تنمية القطاع السياحي في ظل تدهور أسعار الطاقات غير المتجددة**، مجلة دراسات وابحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، العدد06، جوان2017، ص408-409.

[2] سالمي رشيد، اسماء قاسمية، **دور القطاعين الزراعي و السياحي كخيارات استراتيجية بديلة لقطاع المحروقات**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة المدية، الجزائر، ص236.

– زيادة فرص الاستثمار وتقليل المخاطر الاستثمارية، حيث أن تنويع الاستثمارات في مجال الطاقات المتجددة وتوزيعها على عدد كبير من المنتجات يقلص من المخاطر الاستثمارية ويزيد من العوائد.

– زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة وتقوية العلاقات التشابكية فيما بينها؛ وينجم عن ذلك التأثيرات الخارجية في الإنتاج التي تنعكس إيجابا على النمو الاقتصادي.

– تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي الناجم من التنويع الاقتصادي بواسطة الطاقات مما يؤدي إلى رفع معدلات النمو.[1]

4– القطاع الصناعي: وأهم ما يميز القطاع الصناعي هو ارتفاع الإنتاجية مقارنة ببقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، مما يجعله عنصرا أساسيا في التنويع الاقتصادي كبديل لقطاع المحروقات، كما أن الصناعة التحويلية تساهم بشكل كبير في إحلال الواردات وتنمية الصادرات وتنويع مصادر الدخل وتوفير المزيد من العملات الأجنبية وتحسين ميزان المدفوعات، ويمكننا إبراز أهمية الصناعة في:

– تتميز الصناعة بقدرتها على استيعاب اليد العاملة وتوسيع فرص الشغل والتخفيف من البطالة؛

– تساهم الإنتاجية المرتفعة في القطاع الصناعي في تسريع وتيرة نمو الدخل القومي من خلال علاقات التكامل بين الصناعة والقطاعات الأخرى زيادة على قدرة القطاع الصناعي على استيعاب التكنولوجيا واستخدام المعدات والآلات المتطور.

– يعتبر التطور الصناعي عنصرا أساسيا في خلق المهارات والخبرات الصناعية و التقنية.[2]

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري واستراتيجيات الانتقال إلى التنويع الاقتصادي.

إن مشكلة الاقتصاد الريعي في الجزائر لا تكمن في طبيعة هذا الاقتصاد بحد ذاته، وإنما في الاعتماد عليه والاستسلام له، وبالتالي عدم استخدام الجدية في بناء اقتصاد متنوع خارج قطاع

[1] محمد براق، عبد الحميد فيجل، **الطاقات المتجددة كخيار استراتيجي لتنويع الاقتصاد بين الواقع والمستقبل**، مجلة الدراسات الاقتصادية المتقدمة، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد01، ديسمبر2016، ص12.

[2] مخضار سليم، **دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص101.

المحروقات، وعليه يمكن التطرق إلى معرفة أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني وبالتالي وضع مجموعة من الأسس التي يمكن للجزائر الارتكاز عليها لبناء إستراتيجية جديدة للتخلص من الاقتصاد الريعي وبناء اقتصاد متنوع خارج النفط .

أولا: التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري.

لقد ساهم الدخل الريعي في إهمال التحديات الاقتصادية ووسائل وسياسات تفعيلها لغاية حدوث الأزمات والتغاضي عن حلول هذه الأزمات بعد انتهائها، ولقد أثبتت الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2007 أن الاعتماد على مراكمة الفوائض النفطية واستثمارها يعتبر مجازفة لا تشكل بديلا لإحداث التنمية، ولقد ساهم انتشار الفساد وتراجع المؤشرات المعلنة عن بيئة الأعمال في ضياع فرص من شأنها أن تجذب المزيد من الاستثمارات في الجزائر لاسيما وأن اغلب الدراسات تشير إلى أهمية دور المؤسسات الملائمة في جذب الاستثمار بدلا من أهمية سياسات الحوافز الضريبية وغيرها من الحوافز، لذا كان على الجزائر أن تلعب الدور المنوط بها لتعزيز النمو وتقليل تفاوت الدخول من خلال تدرجها في تحقيق الأهداف وأولوياتها وخلق قطاع خاص منظم يعمل وفق آلية السوق وبعيدا عن التوجهات الاحتكارية، والاهتمام بالتطور التكنولوجي، لذا فعلى الجزائر أن تعمل على توفير مجموعة من الشروط للخروج من دائرة الاقتصاد الريعي والتي تتمثل في:

- بناء الحكم الراشد والعمل على حوكمة الإدارة، التي تطورت فيها آليات الفساد وذلك عن طريق: تحديث الإدارة الجبائية وتدعيم آليات الرقابة الجبائية والجمركية والتنسيق وتبادل المعلومات مع مختلف الهيئات والإدارات ذات الصلة بالنشاط التجاري والاقتصادي، والتحكم أكثر في دواليب النشاط التجاري والاقتصادي، عن طريق إيجاد وسائل كفيلة بالوصول إلى المعلومة الاقتصادية فحوكمة الإدارة سواء كانت عامة أو محلية لا يتم إلا باعتماد المساءلة و الشفافية وإقرار المشاركة في صناعة القوانين والقرارات الاقتصادية.[1]

[1] سبتي اسماعيل، بن السراج ايمان، **أثر تدهور أسعار النفط على اجراءات التنويع الاقتصادي في الجزائر**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 02ن سبتمبر2017، جامعة المسيلة، الجزائر، ص137.

- إن رفع الناتج المحلي الإجمالي يعتبر هدفا من أهداف السياسة الحكومية، ويمكن تحقيقه من خلال توافر مجتمع متعلم تتواجد فيه الخدمات الصحية المتطورة والقدرة على استيعاب الأجيال القادمة في وظائف حيوية ضمن قطاعات ابتكاريه عالية الإنتاجية والاعتماد على المعرفة والتكنولوجيا لرفع القدرة الإنتاجية للمؤسسات والقطاعات باختلافها، فالنمو ينبغي أن يكون هو التنمية في كافة استراتيجيات الدولة التي تدور حولها جهود تخفيض أعداد الفقراء وتوسيع مشاركة المواطنين في شؤون الحكم وتحسين الإدارة، ووضع إستراتيجية متواصلة تستهدف النمو.
- تأهيل المؤسسات الاقتصادية وفق المقاربات الدولية الاقتصادية وذلك باكتساب القدرة على التعامل مع سوق مفتوح لا تتوفر فيه أسباب الحماية والدعم الذي اعتادت عليه في السابق، وكذا التخلص من أساليب الإدارة التقليدية إلى أساليب الإدارة الفعالة والتحكم في مفهوم إدارة الجودة وفي أساليب التسويق الحديثة عن طريق اختيار قنوات التوزيع الملائمة وإدارة المعلومات بشكل جيد.
- العمل على تنويع الاقتصاد: وذلك بتنويع القاعدة التصديرية عن طريق إيجاد الاستراتيجيات والسياسات الكفيلة بذلك مثل الاستراتيجية السياسية، إستراتيجية تفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستراتيجية التأهيل المقاولاتي والعمل على الاستفادة من تجارب البلدان الأخرى، مثل دول جنوب شرق آسيا فمستقبل الاقتصاد الجزائري مرتبط بمدى قدرته على صناعة خيارات بديلة للمحروقات[1].

ثانيا: استراتيجيات الانتقال إلى التنويع الاقتصادي في الجزائر.

بصفة عامة فإن التنويع الاقتصادي هو عملية طويلة الأمد تتطلب من الدولة وضع استراتيجيات لتحقيق التنمية الاقتصادية والمتمثلة فيما يلي:

1- زيادة الاهتمام بالقطاع السياحي: يلعب القطاع السياحي دورا مهما في اقتصاديات الكثير من الدول فهو يعتبر من أهم المصادر التي تدر إيرادات مالية كبيرة خاصة من العملة الصعبة، فهناك الكثير من دول العالم ومنها الدول النفطية وجدت ضالتها في القطاع السياحي فقامت باستغلال مواردها وإمكانياتها السياحية بشكل يضمن استدامتها ويغنيها عن الاعتماد على مصادر الثروة الناضبة وعلى

[1] سبتي اسماعيل، بن السراج ايمان، المرجع السابق، ص138.

رأسها احتياطات الثروة النفطية. إن الجزائر تمتلك مقومات طبيعية، جغرافية، ثقافية وتاريخية تؤهلها لمزاولة العديد من الأنشطة السياحية التي تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني خارج قطاع النفط إلا أنها ليست مستغلة. فبالرغم من الضآلة النسبية لمساهمة قطاع السياحة في الجزائر في تحقيق التنمية إلا أن هذا القطاع يعتبر من أهم القطاعات الواعدة في الاقتصاد الجزائري إذا ما استغل جيدا بدءا بالحرص على التطبيق الفعلي لبرنامج المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 ،وضع إستراتيجية إعلانية محلية ودولية للتعريف بالمنتج السياحي الجزائري، تحسين الخدمات السياحية الجزائرية خصوصا من حيث النظافة، الصيانة، الجودة، والسعر، بالإضافة إلى الاستفادة من كل جديد في تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجال السياحة.

2- تنمية القطاع الصناعي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز قدرتها التنافسية: تعتبر الصناعة من الدعائم الأساسية لإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة وذلك لما يمكن أن تقوم به من خلق فرص جديدة للعمل وتنويع مصادر الدخل وزيادة الدخل القومي بالإضافة إلى تعزيز الصادرات، لذلك فقد أولت الدولة الجزائرية في الآونة الأخيرة اهتماما خاصا بقطاع الصناعة، والذي يعتبر أحد المتغيرات الأساسية لتحسين معادلة الإنتاج الوطني، وذلك من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف:

- العمل على وضع استراتيجية صناعية شاملة تضم وتأخذ بعين الاعتبار كافة معطيات المحيط الاقتصادي الجزائري، وتضع المؤسسة في مستواها الحقيقي عن طريق تشجيع الإبداع، تطوير الموارد البشرية، عصرنة المؤسسات.
- عادة تأهيل القطاع الصناعي القائم وتنشيطه، وهذا لا يعني هيمنة القطاع العام والتسيير المركزي للاقتصاد.
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنويع أنشطتها باعتبارها اللبنة الأساسية للصناعات الجديدة، وذلك من خلال توفير التمويل اللازم لها، تحديث الإدارة المركزية والمحلية، الإدارة الضريبية[1].

[1] بوطلاعة محمد، بن دبيش نعيمة، **ميكانيزمات تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات أزمة النفط**، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد02، سنة2018، ص305.

3- جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة: اندفعت الجزائر نتيجة لعوامل أساسية داخلية منها وخارجية إلى بذل العديد من الجهود لتحسين مناخها الاستثماري، وذلك لجلب أكبر قدر ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر كونها أصبحت تدرك بأنه الأفضل من بين الأشكال الأخرى لتدفقات رأس المال الأجنبي، وذلك بالنظر إلى دوره الفعال والأساسي في خلق القيمة وتنويع القاعدة الاقتصادية للتقليص من حدة التقلبات، غير أن حجم الاستثمارات الأجنبية باستثناء قطاع المحروقات يبقى محدودا للغاية وذلك بالرغم من الفرص والمؤهلات التي تمتع بها القطاعات الأخرى مما يطرح إشكالية عدم التوزيع العادل للاستثمارات الأجنبية على القطاعات الاقتصادية في الجزائر وتمركزها في قطاع الطاقة، كما أن نسبة الاستثمار الأجنبي في الجزائر جد ضئيلة فهي لا تتعدى 1 % من مجموع المشاريع الإجمالية المنجزة خلال الفترة 2002-2016 ،ورغم ذلك فهي تساهم ب 17 % من رأس المال الإجمالي، وتوفر10 % من مناصب الشغل، وهذا يدل على كفاءة الاستثمار الأجنبي مقارنة بالاستثمار المحلي[1].

المبحث الثالث: ماهية المشروعات الاقتصادية.

المشاريع قائمة كانت او قيد الاطلاق او الانتهاء ليست سوى طموحات نجدها عند الافراد كما عند المؤسسات وكذلك عند الدول وماتزال تشكل حوافز وفرصا اقتصادية وسياسية وتربوية وثقافية التي استعانت بها وهدفت من خلالها الى تحقيق جملة من النتائج المعلنة عنها او غير المعلنة، ففي اذهاننا توجد المشاريع، وفي احاديثنا نتكلم عن المشاريع وفي مستقبلنا نطمح الى تحقيق المشاريع....غير ان المشاريع تنطلق ولا تدار من تلقاء ذاتها بل تتطلب ادارة ومدراء متخصصين يسهرون على قيامها وانجاحها معا .

المطلب الاول: مفهوم المشروع الاقتصادي وخصائصه.

تعتبر المشروعات على انها وحدات استثمارية يمكن تمييزها فنيا وتجاريا وصناعيا عن باقي الاستثمارات وهناك عدة تعريفات للمشروع تختلف باختلاف وجهات نظر الباحثين والدارسين.

[1] بوطلاعة محمد، بن دبيش نعيمة، المرجع السابق،ص306.

1- تعريف المشروع:

هناك عدة تعريفات للمشروع تختلف باختلاف وجهات نظر الباحثين والدارسين:

المشروع هو عبارة عن مجهود يتم القيام به بهدف تحقيق انجاز محدد لمرة واحدة ،وذو طبيعة خاصة لا تتكرر بنفس الصورة ويتم عادة انجاز هذا المشروع من خلال فترة زمنية محددة وفي حدود الموازنة الموضوعة[1]

2- تعريف المشروع الاقتصادي: يعرف بانه تجمع انساني يهدف من خلال العمل الجماعي الى انتاج سلعة او خدمة، من خلال فترة معينة وفي مكان معين متبعا في ذلك طريقة معينة للإنتاج وتنظيما خاصا للعمل.[2]

وهناك تعريف اخر :

يعتبر المشروع الاقتصادي النواة الاساسية في البناء الاقتصادي الوطني ومحور اهتمام رئيسي في التحليل الاقتصادي في جميع المجتمعات يصعب ايجاد تعريف واحد له بسبب اختلاف وتعدد المفاهيم المعطاة للمشروع والتي تعدد الزوايا التي يمكن النظر اليه منها بالإضافة الى طبيعة و نوعية اهتمامات الباحثين في مجالات الاقتصاد، و الادارة والصناعة والاجتماع فقد ينظر الى المشروع الواحد من جهة تمويلية او تنفيذية او ادارية او تشغيلية او العلاقات الانسانية بين الافراد المكونة له او كونه اداة لتحقيق هدف معين اقتصادي او اجتماعي ومع هذا تبقى المفاهيم للمشروع الاقتصادي قاصرة عن التعبير عن جميع الخصائص الرئيسية للمشروع الاقتصادي فقد ورد عن المشروع الاقتصادي بكونه وحدة استثمارية ذات كيان محدد المعالم فنيا او خليط من الانشطة التي تستخدم جانبا من الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة في جميع المجتمعات بهدف الحصول على مجموعة من المنافع التي يفترض بالضرورة ان تكون اكبر قيمة من تلك الموارد المستخدمة من اجلها .[3]

---

[1] احمد يوسف دودين، **ادارة المشاريع المعاصرة** ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان، الاردن 2014 ،ص 21.

[2] رشيد صالح، عبد الفتاح صالح، **التمويل المصرفي لمشروعات البنية التحتية بنظام البناء والتشغيل ونقل الملكية** ، الطبعة 2006، بيروت، لبنان، ص369 .

[3] فؤاد بغدادي ،**تمويل المشاريع الاستثمارية واشكالية تحديد معدل التقييم الحالي (دراسة حالة شركات المساهمة العامة)**، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة ،جامعة الجزائر03،سنة2012-2013 ،ص05-06.

3- تعريف المشروع الاستثماري وخصائصه .

تعددت وتنوعت المفاهيم التي عرفت المشروع الاستثماري وذلك راجع لتوجه النظري والعملي للقائم بالتعريف.

1- تعريف المشروع الاستثماري:

- يمكن تعريفه على انه كل تنظيم له كيان حي مستقل يديره منظم او اكثر يعمل على التأليف والمزج بين عناصر الانتاج و يوجهها لإنتاج او تقديم سلعة او خدمة او مجموعة من السلع والخدمات وطرحها في السوق من اجل تحقيق اهداف معينة خلال فترة معينة .[1]
- يعرف من الناحية الادارية على انه اقتراح بتخصيص قدر معين من الموارد في الوقت الحاضر ليستخدم في خلق طاقة انتاجية جديدة، اعادة تأهيل انتاجية قائمة او توسيعها، بهدف الحصول على منفعة صافية من تشغيلها في المستقبل عبر فترة زمنية.[2]
- **خصائص المشروع الاستثماري.**

يتميز كل مشروع استثماري بمجموعة من الخصائص تميزه عن باقي انشطة المشاريع الاخرى ومن أهم هذه الخصائص:

– **الغرض** :عادة يكون المشروع بمثابة نشاط يحدث لمرة واحدة فقط و له مجموعة من النتائج النهائية المرغوب فيها و يمكن تجزئته الى مهام جزئية يجب أن تنفذ لكي تحقق أهداف المشروع.

– **دورة الحياة** : للمشروعات دورة حياة فمن البداية البطيئة إلى الحجم البنائي ثم الوصول إلى الذروة، وتبدأ في الانخفاض وبعدها الزوال، وحسب الابحاث فهناك خمسة مراحل لهذه الدورة هي: مرحلة التأسيس، التجميع، الرسم والسيطرة، توسيع الهيكل التنظيمي، التدهور.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد ،**دراسة الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية** ،الدار الجامعية ،الطبعة 2008 ،ص 19.

[2] بن حركو غنية، **واقع دراسات الجدوى وتقييم المشاريع الاستثمارية في الجزائر**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، سنة 2010-2011، ص19.

– **الانفرادية** :يتميز كل مشروع بخصائص فريدة تميزه عن المشاريع الاخرى ويمكن القول انه لا يوجد مشروعان للإنشاء او للبحث و التطوير متماثلة مع بعضها تماما، وقد يتشابه مشروعان من حيث العناصر الاساسية الا انهما سيواجهان درجة من المخاطر مختلفة واسلوب الادارة سيعكس فلسفة المنظمة و نمط ادارة المشروع.

– **الصراع (النزاع)**:يواجه مدير اي مشروع مجموعة مواقف تتميز بالصراع ،و من هذه المواقف هو تنافس المشروعات مع الاقسام الوظيفية في المنظمة ذاتها على الموارد البشرية و المالية المتاحة ،كما ينشا الصراع نتيجة تعدد الاطراف المهتمة بالمشروع ففي اي مشروع توجد اطراف متعددة تهتم بإنجازه مثل (فريق المشروع ،المنظمة الام، الموردون، الممولون، المستفيد المباشر من المشروع.

– **التداخلات** : عادة تتداخل المشروعات في المنظمة مع بعضها البعض ،و تتداخل ايضا مع الاقسام الوظيفية الاخرى في المنظمة من انتاج و تسويق وتمويل وموارد بشرية .[1]

المطلب الثاني :انواع المشاريع الاقتصادية.

يمكن تصنيف المشاريع الاستثمارية من وجهات نظر مختلفة، ويعتبر التصنيف السليم لها ضروري من اجل التقييم السليم لها، وحتى يلقى كل مشروع الاهتمام الكاف من الدراسة المخصصة له، ويمكن تقسيمها من زوايا مختلفة كالاتي :

1– **انواع المشروعات الاستثمارية حسب حجمها** :تنقسم الى قسمين هما :

- **المشروعات صغيرة الحجم** :وتتميز بما يلي :

– تعطي انتاج في فترة قصيرة نسبيا .

– تحتاج لراس مال صغير ،لذلك فان طريقة التمويل بسيطة وبالتالي فمن الممكن ان تمول من صاحب المشروع .

– لا تحتاج الى مستويات عالية من الخبرة، وتعتمد على تكنولوجيا بسيطة.

– يمكن ان تتواجد في مناطق متعددة .

[1] مؤيد الفضل، محمود العبيدي، **ادارة المشاريع منهج كمي**، مؤسسة الوراق، عمان، الاردن، الطبعة الاولى 2005، ص20،21.

- **المشروعات كبيرة الحجم** :وتتميز بما يلي :

– تعطي انتاج بعد فترة طويلة نسبيا .

– تحتاج لراس مال كبير لذلك فان طريقة التمويل اكثر تعقيدا .

– تحتاج لمستويات عالية من الخبرة الادارية وتعتمد على تكنولوجيا معقدة.

– تحتاج الى التمركز في مناطق محددة ،مثل المناطق الصناعية في المدن الصناعية .

– في حال فشل هذه المشروعات فان مخاطرها كبيرة نسبيا.[1]

2– انواع المشاريع الاستثمارية حسب الملكية :تقسم الى ثلاثة اصناف :

– المشاريع العامة :تعود ملكيتها للدولة ،حيث تقوم بتمويلها وإدارتها عن طريق توظيف أشخاص لإدارتها والعمل فيها ، وتخضع للقرارات العامة من مراقبة وتدقيق تعود منافعها على جميع أفراد المجتمع، والخسائر تعود على الدولة ومنه أفراد المجتمع ككل ،ويتم اختيار هذه المشاريع حسب الأولويات .

– المشاريع الخاصة :مشاريع يمتلكها افراد المجتمع ,و هي تمثل القطاع الخاص في اي دولة تهدف الى تحقيق الربح لأصحابها و المساهمين فيها ،حيث تمول من طرف مالكيها الذين يتحملون تبعات نشاط المشروع .

– المشاريع المشتركة :تشتمل على حصة من راس المال تمتلكها الدولة و حصة اخرى يمتلكها القطاع الخاص ,هذا النوع من المشاريع يعطي للحكومة وضعا مؤثرا يمكن ان يسمح بمراقبة الاقلية وربما الاغلبية حيث تقدم الملكية الخاصة الجزئية مصدرا بديلا للضغط من اجل تحقيق الكفاءة ويسمح بتطبيق مبادئ الحوكمة و التسيير الفعال .[2]

[1] فتحي حن، **اهمية دراسة الجدوى المالية في تمويل المشاريع الاستثمارية**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،جامعة بسكرة، سنة 2012-2013، ص13،14.

[2] زحوني نور الدين ،**فعالية دراسة الجدوى الاقتصادية والمالية في اختيار وتقييم المشاريع الاستثمارية**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 03، سنة،2013-2014ص05-06.

3- انواع المشاريع الاستثمارية حسب الطبيعة و الهدف : يمكن تقسيمها الى الانواع التالية :

- **المشاريع الانشائية** :تعد المشاريع الاكثر شيوعا في الواقع العملي ،و تتمثل في مشروعات التشييد والبناء ،مثل بناء العمارات السكنية ،و بناء الطرق و الجسور وكذلك بناء القواعد والمرتكزات الاساسية لكافة المشاريع الاخرى .
- **المشاريع الصناعية** :هي المشاريع ذات الطابع التكنولوجي و الهندسي التي تهدف الى اقامة المصانع و خطوط الانتاج و بناء الطائرات، وصناعة السيارات ....
- **المشاريع الخدمية** :مثل المشاريع التعليمية و الفندقية و انتاج الافلام السينمائية .
- **المشاريع العلمية** :وهي المشاريع ذات الطابع العلمي مثل تصميم نظام معين و التنقيب عن الاثار، و بحوث العمليات .
- **المشاريع الاجتماعية** :مثل المشاريع الخاصة بمكافحة الفساد ،و مشاريع تنظيم الاسرة والنوعية ضد التدخين .
- **المشاريع الاقتصادية**: مثل المشاريع المتعلقة بمواجهة الكساد و الفقر و البطالة، و التضخم ومشاريع الخصخصة .[1]

4- انواع المشاريع الاستثمارية حسب درجة الارتباط الاقتصادي.

تختلف الاستثمارات باختلاف قوة الترابط فيما بينها ويمكن ان نأخذ خمسة انواع منها وهي :

- **المشاريع المستقلة** : إذا ما توفرت الإمكانية التقنية لاختيار المشروع الأول عن الاخر أو اختيارهما معا و عدم تأثر التدفقات النقدية للمشروع الاول باختيار او رفض الثاني فيمكننا اعتبار ان المشروعين مستقلان .
- **المشاريع المكملة** : إذ أدى أحد المشروعين إلى تحسن الاخر من حيث الارتفاع في الايرادات أو التخفيض في التكاليف ، نستطيع القول أنهما مشروعان مكملان .

[1] احمد يوسف دودين ، ، المرجع سبق ذكره ، ص 34-35.

– **المشاريع المعوضة:** إذا ما أدى المشروع الاول إلى تدهور المشروع الثاني أو نقصان لإيراداته أو زيادة تكاليفه نقول أن المشروعين معوضين .

– **المشاريع المتنافية** :و هو اختيار مشروع واحد من بين عدة مشاريع معروضة بحيث لا يؤدي هذا الاختيار إلى أي تأثير على المشاريع الأخرى.

– **مشاريع متلازمة او متكاملة:** وجوب تحقيق المشروع الاول لتحقيق المشروع الثاني، ومعنى ذلك يستلزم اختيار احدهما اختيار الثاني وان رفض احدهما يعدم التدفقات النقدية للثاني، وهذا ما يدفع لاعتبارهما كمشروع واحد، اي ادماج التدفقات النقدية لكليهما.[1]

5– انواع المشاريع الاستثمارية حسب القابلية للقياس .

– **مشاريع قابلة للقياس:** هي المشروعات التي تنتج منتجات او تولد منافع قابلة للتقييم النقدي، وهذه المنتجات قد تكون سلعا او خدمات لها اسواق تتحدد فيها اسعارها .

– **مشاريع غير قابلة للقياس** :هي المشروعات التي يصعب تقييم منتجاتها بصورة نقدية ، ومن امثلتها مشروعات الصحة والتعليم والبيئة وغيرها .[2]

المطلب الثالث: أهداف المشروع والعوامل المؤثرة في نجاحه أو فشله .

تكمن الغاية من اقامة المشاريع الاقتصادية في تحقيق اهداف معينة،

1– أهداف المشاريع الاستثمارية : ان تحديد الهدف المراد تحقيقه في المشروع يعتبر بمثابة النقطة المحورية التي تدور حولها الدراسة الاقتصادية للمشروع ،تقوم عليها المعايير و المقاييس النسبية ومن هذا المنطلق هناك اختلاف في اهداف المشروعات، فقد كان الرأي السائد في النظم الرأسمالية يرتكز على رفض النظرية الكلاسيكية باعتبار ان الهدف الأساسي لأي مشروع يعمل في ظل اقتصاد السوق هو تعظيم الربح، و قد كان هذا الهدف رائج و مقبول خلال القرنين 12 و 19 إلا أن التقدم التكنولوجي في وسائل وطرق الانتاج وظهور التخطيط الاستراتيجي للمشروعات ساهم في الاهتمام بربحية الأجل

[1] حسين بلعجوز، الجودي صاطوري، **تقييم واختيار المشاريع**، ديوان المطبوعات الجامعية ،2013،03،ص،12،13.

[2] زهية حوري ، **تقييم المشروعات في البلدان النامية باستخدام طريقة الاثار**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة منتوري قسنطينة ، سنة2007، ص10.

الطويل، وظهرت أهداف أخرى بجانب هدف الربحية تعمل على تدعيم هذا الهدف وتحقيق البقاء والنمو للمشروعات، هذا ما أدى الى وجود معايير لتقييم الاستثمار في المشروعات من وجهة نظر المستثمر الفرد الذي يعظم المصلحة الشخصية ومعايير التقييم من وجهة نظر الاقتصاد القومي والتي تعظم المصلحة العامة، ويمكن تقسيم أهداف المشروعات الاستثمارية الى مجموعتين أساسيتين هي :

– أهداف المشاريع الاستثمارية الخاصة :

تشير النظرية الاقتصادية الى الهدف الرئيسي من إنشاء المشروعات الخاصة هو تحقيق أقصى ربح ممكن أي الربح الصافي و هو الناتج عن المقابلة بين الايرادات والتكاليف الخاصة بالمشروع، وقد يخطط للربح وتعظيمه في الأجل القصير ولكن معظم المشروعات في وقتنا الحاضر تخطط للربح على المدى البعيد والطويل، فاذا كان الهدف الاساسي في مثل هذه المشروعات هو تحقيق اقصى ربح، إلا أن هناك أهداف أخرى تسعى مثل هذه المشروعات الى تحقيقها مثل تعظيم الايرادات والاحتفاظ بسمعة جيدة وتحصيل مركز تنافس مناسب في السوق والاحتفاظ بسيولة مناسبة وتحقيق أكبر قدر ممكن من المبيعات وتعظيم الصادرات و كسب السوق الداخلي والخارجي والاستمرار والبقاء والنمو .

– أهداف المشاريع الاستثمارية العامة :

يكون الهدف المسيطر في المشروعات العامة هو تحقيق الاهداف العامة للاقتصاد القومي والمصلحة العامة للمجتمع وتعظيم المنفعة العامة، إلا أن هذه الاهداف هي ليست فقط الاهداف التي تطمح تلك المشروعات الى تحقيقها، بل هناك أهداف أخرى يمكن رصدها لتلك المشروعات، ويأتي في مقدمة هذه الاهداف هدف تحقيق الربح و ذلك حتى نضمن الاستمرار والبقاء والنمو في دنيا الاعمال، بالإضافة إلى مجموعة من الاهداف الاقتصادية والاستثمارية والمالية والاجتماعية، من هنا يمكن القول أن الاوزان النسبية لمعايير الربحية الاقتصادية أو التجارية تغلب عليها جدوى وتقييم المشروعات الخاصة، والاوزان النسبية لمعايير الربحية الاجتماعية تغلب على جدوى المشروعات العامة، مع الاتفاق على ضرورة تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تشغيل كلا النوعين من المشروعات . [1]

[1] ضرار العتيبي ونضال الحواري ، **ادارة المشروعات الانمائية وتقرير الجدوى** ،الطبعة العربية 2007، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ص119-120.

2- العوامل المؤثرة في نجاح المشروع أو فشله:

هناك عدة عوامل تلعب دورا هاما في نجاح أو فشل المشروع الاستثماري، نذكر منها:

- **عوامل نجاح المشاريع الاستثمارية:**

يمكن تحديد العوامل المؤثرة في نجاح المشروع كالاتي:

- التزامات فريق المشروع.
- تقسيم المسؤولية و المخاطر.
- - كفاءة المقاول وصاحب العمل وجهة الاشراف التي تمثله.
- مدى وضوح أهداف المشروع.
- طبيعة القيود والمحددات المفروضة على المشروع.

بالإضافة الى ماتقدم فإن لمدير المشروع تأثيرا واضحا في نجاح المشروع إذ أن الخبرة التقنية لمدير المشروع لا تكفي لنجاحه فلابد أن تقترن بثلاث مقومات هي (تباين الكلفة، الوقت، استخدام الموارد..) .

- **عوامل فشل المشاريع الاستثمارية:**

إن أكثر الدراسات تحدد العوامل او الاسباب المؤدية إلى فشل المشروع و هي كالاتي:

– ضعف الاحاطة بالمشروع يتضمن : ضعف الدعم التنفيذي وضعف متابعة صاحب العمل وضعف الخبرة في نوع العمل في المشروع [استخدام فريق عمل ليس لديه الخبرة الكافية لإدارة المشروع] مما يسبب الكثير من الاخطاء الفنية و التي تؤدي إلى ارتفاع التكاليف و طول مدة إنشاء المشروع.

– عدم الوضوح في أهاف المشروع و التي تتضمن توقع غير دقيق ، أو عدم وضوح أسلوب التعامل مع التغيرات و عدم الاتفاق على تسليم المشروع .

– اختيار مدير المشروع ذو خبرة قليلة في إدارة المشاريع. [1]

[1] ثائر شاكر محمود الهيتي، سامي ذياب الغريري، **التخطيط الاستراتيجي في ادارة المشاريع التنموية**، الطبعة الاولى2014، عمان ، الاردن، ص79-80.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل استطعنا ان نلمس معنى التنويع الاقتصادي والذي يعني بدوره القاعدة الاقتصادية واقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة انتاجية ومالية وخدمية تسهم في ايجاد مصادر متعددة للدخل المستدام لذا يتعين على الجزائر الاستمرار في الاصلاحات، بالتزامن مع ضبط اوضاع المالية العامة للتحول من نماذج النمو المستخدمة في الماضي والمدفوعة بالإنفاق الحكومي القائم على المحروقات بزيادة الانتاجية في القطاع الخاص غير النفطي، بحيث ترتكز الجزائر على اسس لبناء استراتيجية جديدة والتي تهدف الى التخلص من الاقتصاد الريعي وبناء اقتصاد متنوع خارج النفط، وذلك لوضعه في مأمن نسبي من تقلبات الاقتصاد العالمي في زيادة الاهتمام بالقطاع السياحي وتنمية القطاع الصناعي والمشاريع الصغيرة والمتوسطة لجذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

الفصل الثالث:

أثر التنويع الاقتصادي في تمويل المشاريع الاقتصادية

دراسة حالة الجزائر للفترة 2000-2018.

مقدمة الفصل:

شهد الاقتصاد الجزائري العديد من التحولات التي أثرت بشكل مباشر على طبيعة تسيير وتمويل المشاريع الاقتصادية، إذ وضعت هذه الأخيرة في مركز اهتمامات السلطات الحكومية، كونها تشكل أداة هامة في رفع مستوى التنمية، واعتبرت مسألة التمويل بمثابة الإشكالية الرئيسية بالنسبة لمختلف المؤسسات الاقتصادية نظرا لاقتصارها على مصدر وحيد يرتكز بالدرجة الأولى على البنوك العمومية، لذلك انتهجت السلطات العمومية العديد من الإجراءات والسياسات عبر مختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري، إذ تغيرت توجهات أصحاب المشاريع والقائمين على البلاد في مجال سياسة التمويل، أين ارتكزت على هيئات جديدة للدعم من جهة، ومحاولة إضفاء آليات تتماشى وتلك الهيئات للحصول على التمويل من جهة ثانية، إضافة إلى تقييم دور الاستثمارات العامة في الجزائر في خلق التشابك بين أهم القطاعات البديلة للمحروقات (الزراعة، الصناعة، الطاقات المتجددة، السياحة)، ومساهمة هذا التشابك في دعم التمويل وتحفيز الاستثمار، الذي بدوره يؤثر على النسيج الاقتصاي الوطني، وهذا ماسيتم التطرق له من خلال الفصل الموالي، ومنه تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول**: واقع المشاريع الاقتصادية في الجزائر.
- **المبحث الثاني**: آليات تمويل المشاريع الاقتصادية في الجزائر.
- **المبحث الثالث**: أثر التنويع الاقتصادي في تمويل المشاريع الاقتصادية دراسة حالة الجزائر للفترة مابين 2000-2018.

المبحث الاول: واقع بعض المشاريع الاقتصادية في الجزائر من سنة 2000 الى2018.

سنحاول قدر الامكان في هذا المبحث للتعرض على واقع المشاريع الاقتصادية في الجزائر والتعرف على اهمية المشاريع الكبرى ودورها في التنمية الاقتصادية ،وكذا تطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة واهميتها البالغة في اقتصاديات المجتمعات كافة ،واهم القطاعات البديلة التي استثمرت فيها الجزائر .

المطلب الاول: المشاريع الكبرى في الجزائر واهميتها.

تم التخطيط لهذه المشاريع الكبرى في منتصف التسعينات الا انها حبيسة الادراج بسبب الوضعية المالية الصعبة التي كانت تمر بها الجزائر، غير ان تحسن المداخيل النفطية ابتداء من سنة 2000 سهل تمويل الكثير من هذه المشاريع والتي تلعب دور كبير في احداث تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة وتنشيط مختلف القطاعات الاقتصادية.

1- المشاريع الكبرى في الجزائر.

عرفت الجزائر انطلاق مشاريع كبرى متعددة في شتى المجالات، ففي سنة 2000 عرفت اسعار البترول ارتفاعا استمر إلى غاية 2010 ووصلت الايرادات إلى 98% من إجمالي صادرات الجزائر، مما استدعى استخدام العائدات البترولية في تمويل المشاريع التنموية الكبرى، في إطار برامج دعم الانعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو الخاص بالفترة 2005-2009 والذين بلغت تكلفتها أكثر من 200 مليار دولار، كما تم رصد حوالي 286مليار دولار للبرنامج التنموي الخماسي 2010-2014 الذي تضمن استكمال مشاريع سابقة واستحداث مشاريع أخرى.[1]

حيث استهدفت المشاريع الخاصة برنامج دعم الانعاش الاقتصادي:

- تأهيل المنشآت القاعدية.
- دعم الفلاحة والتنمية الريفية.
- انجاز الاف الوحدات السكنية.

[1] ونادي رشيد، الاندماج الاقتصادي للسياسة المالية، دراسة حالة الجزائر 2000-2011، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر03، سنة 2013-2014، ص214.

وبعدها اطلقت السلطات العمومية مجموعة اخرى من المشاريع التنموية الكبرى في اطار البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009المرفق بالبرنامجين التكميليين لتنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا 2006-2009،وقداستهدفت هذه البرامج التكميلية:

- استخدام عائدات المحروقات لتحقيق التنمية المستدامة.
- تعزيز النمو وتوسيع فرص العمل خاصة خارج قطاع المحروقات.
- مواصلة تطوير المنشآت القاعدية والاستجابة للحاجيات الاقتصادية والاجتماعية.

كما يتواصل تعزيز الاهداف السابقة مع المشاريع الكبرى التي يتضمنها البرنامج الخماسي التنموي الحالي المتعلق بالفترة 2010-2014.

وفي هذا الاطار يمكن القول ان البرامج التنموية التي تم اطلاقها في السنوات الماضية قد ارتكزت على مجموعة من المشاريع الكبرى، تتميز اضافة الى انها ذات تكلفة كبيرة بأنها تهدف الى:

- المساهمة المعتبرة في دعم النمو.
- المساهمة المعتبرة في خلق مناصب الشغل.
- تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة اقليميا.

تركزت هذه المشاريع الكبرى في مجالات البنية التحتية والهياكل الاساسية وقطاع الاسكان وقطاع الفلاحة والتنمية الريفية ،وتضمنت بناء منشآت قاعدية جديدة وتطوير الهياكل الاساسية الموجودة ،كما استهدفت دعم القطاع الفلاحي وتنمية المناطق الريفية من اجل خلق توازن جهوي على مستوى النشاطات الاقتصادية يسمح بعودة واستقرار سكان الارياف الذين نزحوا بشكل جماعي الى المدن، وفي هذا الاطار انطلقت السلطات العمومية في انجاز مشاريع تحديث وتوسيع شبكة الطرق ،ومشاريع السدود ومحطات تحلية مياه البحر ،ومشاريع السكك الحديدية ومشروع الميترو، ومشاريع تطوير الموانئ البحرية والمطارات وغيرها من المشاريع في مختلف المناطق .[1]

2- أهمية المشروعات الكبرى في الجزائر:

تكتسي اهمية كبيرة في الاستراتيجية التنموية للسلطات العمومية في الجزائر، وذلك لعدة اعتبارات اهمها:

[1] باشوش حميد ،**المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية للطريق السيار شرق-غرب**،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة الجزائر ،السنة2010،2011،ص74-75.

- تلبية حاجيات الافراد في التعليم والصحة والسكن واستحداث مناصب العمل و توفير المناخ لازدهار الانشطة الاقتصادية اضافة الى متطلبات الاندماج الاقتصادي اقليميا و عالميا التي تفرضها تحديات اتفاقيات الشراكة مع بلدان الاتحاد الاوروبي ومسار الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.
- توفير الهياكل والمنشآت الاساسية الكفيلة بخلق البيئة الضرورية لجذب وتحفيز الاستثمارات ومختلف الانشطة الاقتصادية.
- استجابة السلطات العمومية لمتطلبات تحسين الظروف المعيشية للسكان عن طريق مشاريع الهياكل الاساسية في قطاعات الصحة والتعليم ومشاريع الطرقات والري والقطاع الفلاحي، والتنمية الريفية.
- اضافة الى الاثر المباشر لمختلف هذه المشاريع على تنمية وتطوير القطاعات، وزيادة مساهمتها في خلق الثروة، استهدفت هذه المشاريع ايضا توفير مئات الآلاف من مناصب العمل.

كما ان للمشاريع اهمية بالغة في جانب توفير الشروط الضرورية لخلق بيئة مناسبة تسمح بخلق وازدهار الانشطة الصناعية و الفلاحية ،حيث انه لا يمكن للاستثمارات المحلية والاجنبية ان تنتعش في ظل هياكل ومنشآت اساسية ضعيفة وذلك راهنت السلطات العمومية من خلال مجموعة المشاريع الكبرى على تحسين البنية التحتية بشكل يسمح بتحفيز الانشطة الاقتصادية ،وجذب الاستثمارات الاجنبية في مختلف القطاعات الاقتصادية وبشكل متوازن إقليميا. [1]

المطلب الثاني: المشاريع الصغيرة والمتوسطة واهميتها في الجزائر.

تحتل المشاريع الصغيرة والمتوسطة مكانة مهمة في الاقتصاد العالمي بصفة عامة والاقتصاد الوطني بصفة خاصة لأنها تشكل اهم العناصر والمكونات للنشاط الاقتصادي ،فهي تعتبر المحرك الاساسي للتنمية والتطور الاقتصادي والتي توفر قاعدة صناعية وبنية تحتية واسعة وركيزة اساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخلق فرص عمل ،وقد اعطت الجزائر اهمية كبيرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة نظرا لأهميتها الكبيرة في دفع عجلة التنمية.

1- المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة النموذج الاكثر انتشارا في الاقتصاد الجزائري منذ وقبل الاستقلال، وكانت دوما المحرك الفعال للتنمية وتلبية حاجات السوق من السلع والخدمات المختلفة، ففي سنة 2000 ، قامت الجزائر بتطبيق ميثاق بولوني la charte de bologne الخاص بالمشاريع الصغيرة و المتوسطة الصادر في جوان، الذي يصنف المشروعات من حيث حجم

[1] باشوش حميد ، ،مرجع سبق ذكره،ص139.

العمالة و كذا رأس المال المستثمر في المشروع، حيث أن الجزائر تبنت توجها دوليا في تعريف مؤسساتها الصغيرة و المتوسطة.[1] وهذا ما يظهره الجدول التالي:

جدول رقم(3-1) : معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الصنف	عدد العمال	رقم الاعمال	الحصيلة السنوية
مؤسسة صغيرة	49-10	أقل من 200 مليون دج	أقل من100 مليون دج
مؤسسة متوسطة	250-50	200 مليون دج إلى 02 مليار دج	100 مليون دج إلى 500 مليون دج

المصدر: القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر 12/ 12/ 2001، ص08.

لقد خطت الجزائر خطوات ايجابية وثابتة، في مجال تطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، يمكن توضيحها فيمايلي:

- **إنشاء وزارة خاصة لهذا القطاع:** لعل أهم اجراء يساعد على تفعيل مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة كانت ام العامة، والذي بادرت به الجزائر هو انشاء وزارة خاصة لهذا القطاع وهي وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتكفل بمهمة تهيئة المحيط الملائم والظروف المواتية لترقية نشاط هذه المؤسسات وترف على هذا القطاع مما يبين الاهمية التي توليها الجزائر لعملية تأهيل هذا القطاع وبالتالي الاستفادة منه، وكذا اتباع كل الهيئات الناشطة مع هذا القطاع لهذه الوزارة.
- **وضع إجراءات تنظيمية وتشريعية خاصة بالقطاع:** كي يتم التحكم في أي قطاع يجب وضع مجموعة من الاجراءات والقوانين واللوائح الكفيلة بتنظيم سيره الحسن، لهذا اتخذت الجزائر هذه المبادرة بوضع الكثير من النصوص المنظمة لهذا القطاع وكذا المنشأة لكل الاجهزة والهيئات الفاعلة في تطويره وانجاح عمله، وفي الجدول التالي سنحاول تلخيص هذه الاجراءات

[1] اسماعيل جوامع، فايزة بركات، **تفعيل مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية تجربة الجزائر**،مجلة البحوث والدراسات، العدد10،الجزائر، سنة2010، ص161،162.

التنظيمية، مع العلم انه لا يمكن في هذه الورقة تفصيل ما تم انجازه في كل الفترات، بل سنحاول التطرق لأحدث هذه القوانين وأهمها فقط.[1]

الجدول(3-2): أهم القوانين و القرارات التشريعية لتطوير قطاع المشروعات (الص و م).

الرقم	عنـــــوان النـــص	رقم الجريدة الرسمية	تاريـــخ النشر
1	قانون رقم **01-18** المؤرخ في 12 ديسمبر 2001المتضمن القانون التوجيهي لترقية المشروعات الصغيرة والمتوسطة	77	2001/12/15
2	المرسوم التنفيذي رقم**373**/02المؤرخ في11نوفمبر2002 المتضمن انشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي	74	13نوفمبر2002
3	المرسوم التنفيذي رقم**78/03**المؤرخ في25فبراير سنة2003 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المشروعات	13	26فبراير2003
4	مرسوم تنفيذي رقم**04-163**المؤرخ في05يونيو سنة2004 يتضمن إنشاء مشتلة المشروعات محضنة الجزائر	36	6يونيو2004
5	مرسوم تنفيذي رقم**11-19** المؤرخ في 25 يناير2011 يحدد صلاحيات وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	5	26يناير2011

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

2- اهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

يرجع اهتمام الجزائر بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى الدور الذي يمكن أن تؤديه في التنمية وذلك من خلال مساهمتها في:

- توفير النقد الاجنبي وذلك اما عن طريق انتاج سلع تصديرية او انتاج سلع بديلة للواردات.
- تساهم في احتواء مشاكل المجتمع مثل التهميش والفراغ وما يترتب عليها من آفات اجتماعية خطيرة عن طريق خلق مناصب عمل تؤمن للأفراد والأسر الأمان والاستقرار الاجتماعي.

[1] اسماعيل جوامع،فايزة بركات، مرجع سبق ذكره، ص163-164.

- التوظيف الامثل للموارد البشرية اذ تعطي الفرصة لعدة فئات من المجتمع كالشباب والمرأة لأن تصبح قوة فاعلة ،وهو ما يسهل دخولها الى العملية الانتاجية من خلال تبني هذا النهج من المشاريع.
- مساهمتها في توسيع قاعدة الملكية وتوزيع الثروة عن طريق ما تمتاز به في توجيه المدخرات نحو الانتاج بدلا من الاستهلاك لاسيما في المناطق الاقل حظا في النمو والتنمية. [1]
- لقد ساهمت المشاريع الصغيرة والمتوسطة في امتصاص نسبة البطالة، حيث بلغ عدد مناصب الشغل سنة2015 ب2371020 عامل.
- خلق هيكل صناعي متكامل قادر على جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية .
- القدرة على العمل في معظم المناطق الجغرافية حتى في الارياف والتجمعات العمرانية الجديدة او المعزولة .
- استيعاب الافراد ذوي الخبرة القليلة وكذلك الذين لم تكن لهم فرصة العمل في المشاريع الكبرى نتيجة خبرتهم الميدانية .
- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستخدام انشطة اقتصادية سلعية او خدمية لم تكن من قبل وكذا احياء الانشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان.
- امتلاك القدرة على التأقلم مع التقلبات الاقتصادية نتيجة امتلاكها مرونة عالية في التفاعل مع متغيرات المحيط لخارجي المنتسب له .[2]
- تؤدي المشاريع الصغيرة والمتوسطة الى توسيع الوعاء الضريبي ومنه تحقيق مداخيل اضافية لخزينة الدولة، التي توجه الى تحسين الهياكل القاعدية وتدعيم الاستثمار الداخلي.
- تحسين المستوى المعيشي للأفراد وذلك من خلال توفير المداخيل للأفراد.

[1] سعيد بعزيز، طارق مخلوفي، **تمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن في الجزائر**، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، عدد05، جوان2018، ص100 .

[2] عوادي مصطفى، الملتقى الوطني حول **إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، يوم06،07 ديسمبر2017، القطب الجامعي بالوادي، ص11-10.

- تنويع مصادر الدخل، من خلال انتاج السلع البديلة للواردات وامداد المشروعات الكبيرة لما يحتاجه من المدخلات، فضلا عن امكانية توسيع الانشطة التصديرية لهذه المنشآت خاصة الصناعات التقليدية والحرف ومساهمتها في الناتج المحلي.[1]

المطلب الثالث: أهم القطاعات البديلة المستثمر فيها.

رغم تبني الجزائر حزمة من الاستثمارات العامة في مختلف القطاعات غير النفطية، إلا أنها أولت اهتماما كبيرا ببعض القطاعات الاقتصادية ذات مكانة اقتصادية عالمية جيدة.

1- الاستثمار في السياحة:

تمثل السياحة في الجزائر قطاعا اقتصاديا رئيسا لضخ العملات الصعبة، وجذب الاستثمارات الاجنبية، كما يوفر أعدادا لا يستهان بها من فرص العمل، ويمكن من تحقيق استغلال امثل للموارد الطبيعية والبشرية والحضارية والتاريخية المتاحة لخدمة الاقتصاد والمجتمع.[2]

والجدول ادناه يوضح عدد المشاريع المصرح بها سنة 2015 في القطاع السياحي:

الجدول رقم (3-3) :عدد المشاريع الاستثمارية السياحية في الجزائر المصرح بها في سنة2015.

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	244	%3.07	55498	3.6%	5144	3.56%
الصناعة	2124	26.72%	755397	51.27%	69372	48.68%
السياحة	292	2.92%	139180	9.45%	12860	8.67%

المصدر: http://www.andi.dz/index.ph/ar/secteur-d-activites الساعة09:59 2019/05/10

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه انه على الرغم من التحفيزات التي توفرها الدولة الجزائرية للمستثمرين الا انه عدد المشاريع لا يرتقي الى المستوى المطلوب، خاصة في المجال السياحي والذي يمثل 2,32 % مشروع استثمار.

[1] عوادي مصطفى، المرجع السابق، ص 11.

[2] سعيداني رشيد ،**أهمية الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر**،مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 02، جوان2017، الجزائر، ص09.

2- الاستثمار في قطاع الصناعة:

تعد الجزائر كسائر البلدان النامية تسعى لتنمية قطاعها الصناعي، وتعتبر التنمية الصناعية من أهم الآليات التي تبنتها لتطوير وتنمية أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية ،أصبح النهوض بالتنمية الزراعية في الجزائر يحظى بأولوية فائقة حيث يعتبر من البدائل الرئيسية في التنمية الاقتصادية، وقد ساهمت الجزائر بشكل كبير منذ الاستقلال الى يومنا هذا، بالنهوض بالقطاع الصناعي ودفعه نحو الامام ليصبح من القطاعات الاساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية.[1]

و الجدول التالي يمثل عدد المشاريع الاستثمارية خلال الفترة(2002-2012).

الجدول رقم (3-4) :المشاريع الاستثمارية لقطاع الصناعة للفترة(2002-2012).

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة %	القيمة (مليون دج)	النسبة %	مناصب الشغل	النسبة %
الصناعة	3445	**11**	1569597	**62**	103660	**35**

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

3- القطاع الزراعي:

الهدف الرئيسي من الاستثمار في القطاع الزراعي هو تحقيق الامن الغذائي وتحرير الجزائر من التبعية للسوق العالمية في مجال الغذاء ويتحقق ذلك من خلال:

- خلق بيئة مواتية للاستغلال الزراعي، وتشجيع الانشطة المرتبطة والداعمة للزراعة مثل الصناعات الغذائية.

- تطوير أدوات الضبط، خصوصا من خلال نظام ضبط المنتجات الزراعية ذات الاستهلاك الواسع.

[1] طالبي بدرالدين، صالحي سلمى، **واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة،عدد31،سنة2015،ص212.

- ترقية ادارة زراعية تستجيب للتطورات التي يشهدها القطاع، وتعزيز الادارات العمومية ذات العلاقة بالقطاع الزراعي مثل المصالح البيطرية وغيرها.[1]

الجدول رقم(3-5): الاهمية النسبية للقطاع الفلاحي(الزراعة) مقارنة بإجمالي الاستثمارات للفترة 2000-2019: **الوحدة: مليون دج**

	برنامج الانعاش الاقتصادي 2004-2000	البرنامج التكميلي لدعم النمو 2009-2005	البرنامج الخماسي 2014-2010	البرنامج الخماسي للنمو 2019-2015
اجمالي الاستثمار	525	4202,7	21214	26200
الفلاحة (الزراعة)	65,4	300	1000	1500
النسبة %	12,46	7,14	4,71	5,72

المصدر: زهير عماري، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي خلال فترة 1980-2009، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2014، ص65.

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه أن نسبة الاستثمار في القطاع الفلاحي بما فيه الزراعة من اجمالي الاستثمارات، في انخفاض مستمر على طول الفترة 2000-2019 حيث سجلت بمقدار 12,46 % في برنامج الانعاش الاقتصادي خلال 2000-2004 إلى أن وصلت إلى ادنى نسبة لها 4.71 % في البرنامج الخماسي 2010-2014، ثم شهد الاستثمار في هذا القطاع بالنسبة للاستثمار ككل ارتفاعا طفيفا خلال الفترة الموالية 2015-2019 وهي الفترة التي طبقت فيها الجزائر البرنامج الخماسي للنمو، حيث قدرت ب 5.72 % وهذا ما يدل على أن الحكومة لم تعطي الاهتمام الضروري لتنمية القطاع الفلاحي مما قد يؤدي إلى عدم الوصول الى الهدف المنشود، الا وهو تحقيق التنويع الاقتصادي.

[1] بن حاح مونير، بلعاطل عياش، **واقع تنمية القطاعات الاقتصادية البديلة لقطاع المحروقات في الجزائر في ظل تنفيذ برامج الاستثمارات العمومية (2001-2014)**، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العددالاقتصادي-33، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص293.

3- الاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة:

إن إدماج الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الوطنية يمثل تحديا كبيرا من اجل الحفاظ على المواد الاحفورية وتنويع فروع إنتاج الكهرباء والمساهمة في التنمية المستدامة، بفضل البرنامج الوطني للطاقات،

يتوزع هذا البرنامج حسب القطاعات التكنولوجية كما يلي :

- الطاقة الشمسية: 13 575 ميغاواط.
- طاقة الرياح : 5 010 ميغاواط.
- الطاقة الحرارية : 2000 ميغاواط
- الكتلة الحيوية : 1000 ميغاواط.
- التوليد المشترك للطاقة : 400 ميغاواط.
- الطاقة الحرارية الأرضية : 15 ميغاواط[1]

قامت الجزائر بإطلاق برنامج طموح لتطوير الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية للفترة 2010-2013 وتستند رؤية الحكومة الجزائرية على استراتيجية تتمحور حول تثمين الموارد التي لا تنضب، مثل الموارد الشمسية، واستعمالها لتنويع مصادر الطاقة، ويهدف هذا البرنامج الى تأسيس طاقة إنتاجية مقدرة بحوالي 22 ألف ميغاواط من الطاقة ذات الاصول المتجددة خلال الفترة 2011-2030، والجدول التالي يوضح برنامج إنتاج الطاقة المتجددة في الجزائر حتى عام 2030.

الجدول رقم (3-6):مراحل برنامج إنتاج الطاقة المتجددة في الجزائر حتى عام2030.

السنة	2013	2015	2020	2030
قدرة الطاقة المحتمل تركيبها	110 ميغاواط	650 ميغاواط	2600ميغاواط مخصصة للسوق الوطنية احتمال تصديرها يقارب2000ميغاواط	12000 ميغاواط موجهة للسوق الوطنية 10000 ميغاواط مخصصة للتصدير

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على عرض تجربة الجزائر في مجال الطاقات المتجددة، الملتقى الدولي نقلا عن مذكرة واقع التنمية المستدامة في الجزائر ص 65.

[1] وزارة الصناعة والمناجم(الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار)،**انواع الطاقة في الجزائر**.
www.andi.dz/index.ph/ar/secteur-les-energies- renouvebles //:/05/10http2019 09:59 .

المبحث الثاني: آليات تمويل المشاريع الاقتصادية في الجزائر.

تعاني المشاريع الاقتصادية في الجزائر العديد من المشاكل والقيود، إلا أن إشكالية التمويل تعتبر من أهمها، نتيجة لقلة مصادر التمويل وعدم قدرتها على التكيف مع الطبيعة الخاصة لمعظم المؤسسات الاقتصادية، مما استدعى تدخل الدولة باستمرار وعبر مختلف مراحل تطور الاقتصاد الجزائري من خلال العديد من السياسيات التي استمدت جوهرها من النهج الاقتصادي المتبع، إضافة إلى السعي وراء خلق و تطوير اليات جديدة و هيئات مسؤولة عن التمويل من شأنها توفير مصادر تمويل قادرة على تلبية الاحتياجات المختلفة للمشاريع الاقتصادية.

ولكن قبل التطرق إلى معرفة آليات وهيئات التمويل والصعوبات التمويلية يجب معرفة **المفهوم العام للتمويل:** لقد اختلف علماء الاقتصاد في وضع مفهوم واحد للتمويل، فنظرة كل واحد من هؤلاء نتج عنها مفهوم معين للتمويل، لذا يمكننا القول أن التمويل هو عملية التجميع لمبالغ مالية ووضعها تحت تصرف المؤسسة وهذا بصفة دائمة ومستمرة عن طريق المساهمين أو المالكين لهذه المؤسسة وهذا ما يعرف بتكوين رأس المال الجماعي وتجسيد هذا الاخير في الميزانية التي تحتوي على جانبين: جانب الخصوم الذي يظهر في الموارد، وجانب الاصول الذي يظهر في الاستخدامات.[1]

المطلب الأول: الهيئات الداعمة للتمويل في الجزائر.

حتى تقوم المشاريع الاستثمارية بدورها في تنمية الاقتصاد، لابد من وجود مصادر تمويلية لسد احتياجاتها، لذا أنشات الدولة الجزائرية أجهزة وهيئات تسهر على ضمان ودعم التمويل لمختلف المشاريع الاقتصادية ونذكر منها:

1- الجهاز المصرفي الجزائري كهيئة داعمة للمشاريع الكبرى: تعد البنوك طرف أساسي في منح القروض لتمويل المشاريع الاستثمارية الكبيرة في الجزائر، من أهمها:

[1] رابح زرقاني، **أبعاد واتجاهات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ،جامعة الجزائر3، السنة الجامعية 2013-2014، ص51.

- **بنك الجزائر (البنك المركزي)**: يلعب بنك الجزائر دورا تنمويا اساسيا من خلال تمويله المباشر وغير المباشر من أجل التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال عمله على إقامة الهيكل المالي الاساسي لعملية التمويل في الجزائر، إضافة إلى منحه القروض الكافية لتمويل النشاط الاقتصادي في مختلف القطاعات العمومية و الخاصة، إذيعتمد البنك المركزي الجزائري في تمويله للبنوك و المؤسسات المالية على طرق نلخصها فيما يلي:

- يعطي القروض مقابل العملات والسبائك الذهبية والعملات الاجنبية مع مراعاة العملية لشروط مجلس النقد و القرض.
- يعطي القروض بالحساب الجاري لفترة تقل عن العام الواحد وتكون مضمونة من قبل الخزينة العمومية أو بذهب وسندات تجارية قابلة لإعادة الخصم عند بنك الجزائر. [1]

والجدول الموالي يبين عملية تقسيم القروض إلى الاقتصاد حسب القطاع في الفترة مابين 2011-2018:

الجدول رقم(3-7): تقسيم القروض على الاقتصاد حسب القطاعات للفترة 2011-2018. (القيم بملايير الدينارات).

السنوات	مجموع القروض	القطاع العام	القطاع الخاص
2011	3726,5	1742,4	1983,5
2012	4287,6	2040,2	2247,0
2013	5156,3	2434,0	2722,0
2014	6504,6	3382,2	3588,3
2015	7277,2	3688,2	3588,3
2016	7909,9	3952,2	3957,1
2017 ديسمبر	8880,0	4311,3	4568,3
2018 جانفي	8925,5	4363,8	4561,2

[1] زويش فاطيمة الزهراء، **النظام المصرفي ودوره في تمويل المشاريع الاستثمارية**،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الماستر ،اجامعة البويرة، السنة الجامعية 2014/2013، ص 86.

2018 سبتمبر	9792,6	4927,3	4864,8

المصدر: النشرة الاحصائية الثلاثية 2018. على الموقع:

http://www.bank.of.algeria.dz/html/bulletin_statistique_2018AR) تم الاطلاع عليه في: 2019/05/26.

- **بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR**: تأسس هذا البنك في 13 مارس 1982 بمقتضى المرسوم رقم 82-206 ويتولى مهمة تجميع الودائع الجارية أو لأجل، ويقوم بمنح قروض للقطاع الفلاحي والحرفي وتمويل الانشطة المختلفة في الريف.
- **بنك التنمية المحلية BDL**: تاسس بموجب المرسوم رقم 85-85 المؤرخ في 30 أفريل 1985، يتولى مهمة تجميع الودائع بالاضافة إلى تقديم القروض لصالح الجماعات والهيئات العامة المحلية.
- **البنك الوطني الجزائري BNA**: بتاريخ 13 جوان 1966،تم إنشاءه لتمويل القطاعات الاقتصادية العمومية سواء كانت زراعية او صناعية الى جانب العمليات المصرفية التقليدية.
- **بنك الجزائر الخارجي BEA**: أنشئ هذا البنك بتاريخ 01 أكتوبر 1967، لقد تخصص هذا البنك في تمويل العمليات مع الخارج، بالاضافة إلى العمليات المصرفية التقليدية.
- **بنك القرض الشعبي CPA**: بتاريخ 29 ديسمبر 1966 تم إنشاء هذا البنك لتمويل النشاطات الحرفية الخاصة وكذا تمويل القطاع العام خاصة في مجال السياحة والاشغال العمومية والبناء والري والصيد البحري، فضلا عن الاعمال المصرفية التقليدية، حيث يقوم ب:

- تقديم القروض لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل قطاع السياحة والصيد البحري.
- القيام بعملية البناء والتشييد من خلال قروض متوسطة وطويلة الاجل وتقديم القروض للأفراد.[1]

[1] صوفان العيد، **دور الجهاز المصرفي في تدعيم و تنشيط برنامج الخصخصة**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ،جامعة قسنطينة، السنة الجامعية 2010-2011، ص4-5-7.

2- مصادر تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة :

نظرا للاهمية البالغة التي اكتسبتها المشاريع الصغيرة و المتوسطة في النشاط الاقتصادي والدور الرائد الذي تؤديه في خلق الثروة ودفع مسار التنمية، أدى إلى زيادة الاهتمام بها من طرف السلطات الجزائرية، وذلك بخلق مؤسسات تمويلية جديدة تسعى إلى توفير الاموال اللازمة للممارسة النشاط الاستثماري، أهمها:

- **الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ**: و هي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تقوم ب:

- تقديم الاستشارات لأصحاب المشاريع في إطار ترقية مشاريعهم الاستثمارية .
- تسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب **FNSEJ**،كالإعانات والتخفيضات في نسب الفوائد.
- متابعة الاستثمارات المنجزة من طرف الشباب أصحاب المشاريع في إطار احترامهم لبنود دفتر الشروط.
- تشجيع كل النشاطات المساعدة على ترقية تشغيل الشباب.[1]

حسب الاحصائيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على موقعها الالكتروني الرسمي، فقد تم خلال سنة 2016 تم تمويل قرابة 11262 مشروع موزعة حسب النسب التالية:

- 66 % من المشاريع الممولة موجهة للشباب خريجي مراكز التكوين المهني.
- 18 % من المشاريع الممولة موجهة لخريجي الجامعات.
- 65 % من المشاريع الممولة تبلغ قيمة الاستثمار فيها أقل من 5 ملايين دينار.
- وتموّل 14 % من المشاريع للنساء. [2]

[1] بوخطة رقاني، خمقاني نريمان، **تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالقروض البنكية**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الليسانس ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، السنة الجامعية 2012-2013، ص 26.

[2] الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب، www.ansej.com.

والجدول الموالي يبين المشاريع الممولة حسب القطاعات من قبل الوكالة منذ إنشائها والى غاية سنة 2016.[1]

الجدول رقم(3-8): المشاريع الممولة حسب القطاعات من طرف الوكالة منذ نشأتها إلى غاية 2016.

القطاعات	تاريخ انشاء الوكالة 2010-12-31		2016/12/31	
	عدد المشاريع	%	عدد المشاريع	%
الفلاحة و الصيد البحري	15.171	% 11	54.615	15 %
الصناعات التقليدية	21.979	% 16	42.621	% 12
البناء و الاشغال العمومية و الري	9.818	07 %	32.828	09 %
الصناعة و الصيانة	10.807	% 08	33.806	09 %
المهن الحرة	3.648	% 03	9.456	03 %
الخدمات	79.080	% 56	194.654	53 %
المجموع	140.503	100%	367.980	100%

المصدر: إحصاءات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب متوفر على الموقع:(http://www.ansej.org.dz/index.php/fr/nos-statistiques) تم الاطلاع عليه: 2019/05/25، على الساعة: 22:10.

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة، شهد ارتفاع منذ تاريخ انشائها في 2010 إلى 2016،حيث كان العدد 140 مشروعا اشرفت على تمويله في بداية نشاطها، إلى أن بلغ العدد الحالي 367 مشروعا، هذا ما يدل على أن الوكالة ساهمت بشكل كبير في تنمية الاستثمارات وبالتالي المساهمة في التنمية الاقتصاديةالوطنية ككل.

[1] إحصاءات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب متوفر على الموقع:(http://www.ansej.org.dz/index.php/fr/nos-statistiques)تم الاطلاع عليه: 2019/05/25، على الساعة: 22:10

- **الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار ANDI**: أنشئت هذه الوكالة سنة 2001 و هي تسعى إلى استقطاب الاستثمارات الوطنية و الأجنبية و من مهامها ما يلي:
  - ضمان ترقية، تنمية ومتابعة الاستثمارات الوطنية و الأجنبية· .
  - منح الامتيازات المتعلقة بالاستثمار .
  - تسيير صندوق دعم الاستثمارات والمحافظ العقارية و العقارات.[1]

ساهمت الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار منذ نشأتها في زيادة المشاريع الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة وهذا ما يوضحه الجدول أدناه: [2]

الجدول رقم(3-9): المشاريع المدعومة من قبل ANDI حسب القطاعات من 2002إلى غاية 2017:

القطاعات	عدد المشاريع	%	قيمة المشاريع (مليون دج)	%	رقم الاعمال	%
الزراعة	1.342	2,12	260.750	1,82	55.240	4,49
البناء والاشغال العمومية والري	11.031	17,44	1.331.679	9,31	242.428	19,68
النقل	29.276	46,28	1.164.966	8,15	158.780	12,89
السياحة	1.266	2,00	1.228.830	8,59	77.158	6,26
الخدمات	6.531	10,33	1.272.057	8,90	125.014	10,15
التجارة	02	00	10.914	0,08	4.100	0,33

المصدر: إحصاءات الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار ANDI على الموقع:(http://www.andi.dz/index.php/fr/declaration-d-investissement/bilan-des-declaration-d-investissement-2002-2018) **أطلع عليه يوم**: 2019/05/26، على الساعة: 22:35.

[1] بوخطة رقاني، خمقاني نريمان، مرجع سابق، ص26.

[2] إحصاءات الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار ANDI، على الموقع:
http://www.andi.dz/index.php/fr/declaration-d-investissement/bilan-des-declaration-d-investissement-2002-2018،

- **وكالة ترقية و دعم الاستثمار APSI**: أنشئت وكالة ترقية ودعم الاستثمار بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 اكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار، وهي وكالة تخضع لإشراف رئيس الحكومة، مكلفة بمساعدة أصحاب المشاريع في استفاء الشكليات اللازمة لانجاز استثماراتهم، خاصة المتعلقة منها بالأنشطة المقننة والسهر على احترام الآجال القانونية لهذه الأنشطة، من خلال إنشاء شباك موحد وحيد يضمم الإدارات والمصالح المعنية بالاستثمارات وإقامة المشروعات وذلك بغية تقليص أجال الإجراءات الإدارية والقانونية لإقامة المشروعات بحيث لا تتجاوز 60 يوم.[1]
- **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM** : لقد تم استحداث منظومة جديدة للقرض المصغر دخل حيز التطبيق خلال سنة 2004 وتتكلف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بهذه المهمة، وهي وكالة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتضطلع هذه الوكالة بالمهام التالية:

- تسيير القرض المصغر.
- تمنح قروض بدون مكافأة.
- تدعم وتقدم الاستشارة للمستفيدين من جهاز القرض المصغر وترافقهم في تنفيذ أنشطتهم في مسار التركيب المالي ورصد القروض.
- ضمان متابعة الانشطة التي ينجزها المستفيدون، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة.[2]

المطلب الثاني: آليات تمويل المشاريع في الجزائر.

يتم تمويل المشاريع الاستثمارية من خلال البنوك والمؤسسات المالية بالجزائر، وذلك بالاعتماد على مجموعة من الآليات والطرق التمويلية لتسهيل وضمان سير النشاط الاستثماري.

[1] المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 اكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المؤرخة في 10 اكتوبر 1993، العدد 64، ص05.

[2] عوادي مصطفى، **آليات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، الملتقى الوطني حول إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر، جوان 2017، الوادي، الجزائر، ص13.

1- **التمويل المصرفي**: يقصد به ذلك التمويل الذي يتم عن طريق الجهاز المصرفي المحلي، الذي يعتبر المصدر الاساسي لتمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى في الجزائر، والمتمثل في مجموع البنوك المحلية المسؤولة على التمويل.

بلغت مساهمة البنوك الوطنية في تمويل المشاريع الاقتصادية في نهاية ديسمبر 2015 ما يقارب 1748,3 مليار دج، منها 374,9 مليار دج مقدمة من قبل CNEP أي ما يمثل 21,4% من مجموع الموارد المتاحة للبنوك حيث تميزت توظيفات البنوك الموجهة للممؤسسات الاقتصادية بسيطرة القروض الممنوحة للقطاع العام، حيث بلغت نسبة القروض الممنوحة لهذه الاخيرة 82,1 %من مجموع التوظيفات البنكية مقابل نسبة متواضعة للمؤسسات الاقتصادية الخاصة والتي قدرت ب 17,9% من مجموع التوظيفات البنكية، وقدرت مساهمة البنوك الوطنية الستة في تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة الخاصة في 2014/12/31 بحوالي 260 مليار دج وارتفعت نسبة مساهمة البنوك في تمويل هذه الاخيرة بين عام 2012 و 2014 ب 32%، أما في عام 2015، بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة 189000 مؤسسة والمؤسسات العمومية 788 مؤسسة ص و م*، فإن الارقام تكشف بأن 19% تمكنت من الحصول على قروض بنكية، حيث صرح الامين العام للجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية في حوار اجراه مع جريدة الخبر، صرح بأنه منذ 2013 توجهت البنوك إلى تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بدليل رفع حجم القروض إلى مستوى 300 مليون دج لفائدة المؤسسات.[1]

2- **أليات تمويل كل هيئة وطنية للمشاريع الصغيرة و المتوسطة:**

اتبعت الهيئات المسؤولة عن التمويل في الجزائر مجموعة من الاليات و الاجراءات الخاصة بكل هيئة و المتمثلة في:

[1] السعدي رجال، سامي فؤاد براك، **التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كمدخل للتنويع الاقتصادي**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد02، ديسمبر2017، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، ص469-470.

*ص و م: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

- **الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ**: تقوم هذه الوكالة على تشجيع ودعم ومرافقة الشباب العاطل عن العمل ذو أفكار متعددة حول مشروع إنشاء مؤسسة،وقد عرف جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الآونة الأخيرة جملة من التدابير، أدرجت خلال مجلس لتعزيز هذه الآلية التي تهدف إلى تشجيع ودعم الشباب أصحاب الأفكار الاستثمارية ، الراغب في إنشاء مشروع استثماري تصل تكلفتها 10.000.000 د.ج أي ما يعادل تقريبا 136.000 دولار، من خلال منح امتيازات وتسهيلات عديدة تتمثل في:

- امتيازات جبائية : (الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة و تخفيض الحقوق الجمركية في مرحلة الإنجاز والإعفاء من الضرائب في مرحة الاستغلال؛

- الإعانات المالية (قرض بدون فائدة – تخفيض نسب الفوائد البنكية).

أشكال التمويل المقترحة لدى الوكالة: توجد صيغتين للتمويل في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

أ- **التمويل الثنائي** : يتكون رأس المال من المساهمة المالية الشخصية للشاب أو الشباب أصحاب المشاريع، وقرض بدون فائدة تمنحه الوكالة ينقسم هيكل هذا النوع من التمويل إلى مستويين.

ب- **التمويل الثلاثي**: يشمل المساهمة المالية لصاحب المشروع، القرض بدون فائدة تمنحه الوكالة، وقرض بنكي تتحمل الوكالة تغطية جزء من فوائده، إذ يتوقف مستوى التغطية حسب طبيعة النشاط وموطنه، ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة، تحدد نسبة مساهمة كل طرف وفق مستويين.[1]وهذا ماسيوضحه الجدول الاتي:

[1] الطاهر شليحي، بن موفق زروق، **دور الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب في تمويل المشاريع و مكافحة البطالة**، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، العدد05، ديسمبر2018، ص3-6-7.

الجدول رقم(3-10): صيغ التمويل في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

	التمويل الثنائي			التمويل الثلاثي			
	مبلغ الاستثمار (دج)	المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة (الوكالة)	مبلغ الاستثمار (دج)	المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة (الوكالة)	القرض البنكي
المستوى الاول	أقل من 5000000	%71	%29	لا يتجاوز 5000000دج	%01	% 29	% 07
المستوى الثاني	من 5000001 إلى 10 ملايين	%28	%82	من 5000001 إلى 10 ملايين	% 02	% 28	% 07

المصدر: من إعداد الطالبتين على ضوء المعلومات المتحصل عليها من المرجع السابق.

- **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM**: بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم11-134 المؤرخ في 2011/03/22 المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 04-15 المؤرخ في 2004/01/22 الذي يتعلق بتحديد شروط الإعانة المقدمة للمستفيدين من القرض المصغر و مستواها[1]، تشرف الوكالة على تسيير صيغتين من التمويل كما يوضح الجدول الاتي:

الجدول رقم(3-11): أنماط التمويل القرض المصغر على مستوى ANGEM.

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة
لا تتجاوز 100000دج	كل الاصناف (شراء مواد اولية)	%0	%0	%10
لا تتجاوز 2500000دج	كل الاصناف (شراء مواد اولية على مستوى الجنوب)	%0	%0	%100
لا تتحاوز 1000000دج	كل الاصناف	%01	%70	%29

المصدر: من اعداد الباحثة د.جمعة خير الدين بناءا على معلومات من وكالة ANGEM (فرع بسكرة).

[1] المرسوم التنفيذي رقم 194-17، المواد 02،03،ا الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد36، الصادر في 2017/06/11، المتضمن تعديل القانون الاساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ص09.

وحسب آخر الإحصائيات الصادرة عن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، فإن الوكالة منحت حوالي 801513 قرض موزعة على مختلف القطاعات، وذلك منذ إنشائها وإلى غاية 31 أوت2017،[1] والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(3-12): توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط.

قطاع النشاط	عدد القروض الممنوحة	النسبة %
الزراعة	112880	%14,08
الصناعة الصغيرة	310426	%38,73
البناء والاشغال العمومية	68134	%8,50
الخدمات	166534	%20,78
الصناعة التقليدية	139617	%17,42
التجارة	3164	%0,39
الصيد	758	%0,09
المجموع	801513	%100

المصدر: إحصائيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر متوفرة على الموقع:

http://www.angem.dz/ar/article/chiffres-cles/ تاريخ الاطلاع: 2019/05/30،على الساعة:18:10.

نلاحظ من خلال الجدول أن النسبة الاعلى للقروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر كانت من نصيب قطاع الصناعة الصغيرة بمقدار38,73 % ليليه قطاع الخدمات بنسبة 20,78 %، ثم الصناعة التقليدية ب 17,42 % هذا ما يدل على أن الوكالة تهتم بتمويل هذه القطاعات اكثر من الاخرى أو بالاحرى أن الشباب المستثمر يميل إلى النشاط الصناعي و الخدماتي أكث من غيره، حيث لاحظنا ان نسبة التمويل في القطاعات الاخرى تتراوح مابين 0,09 % و 14,08% .

- **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI**: ساهمت هذه الوكالة في استقطاب حجم كبير من المشاريع الاستثمارية في قطاعات مختلفة في الجزائر، وهذا ما سيندرجه في الجدول التالي:

[1] عوادي مصطفى،مرجع سابق، ص15.

الجدول رقم(3-13): حجم الاستثمارات لدى وكالة ANDI حسب القطاع العام والخاص والمشترك بينهما للفترة 2002-2017: [1]

القيمة: مليون دج

القطاع القانوني	عدد المشاريع	%	قيمة الاستثمار	%	رقم الاعمال	%
القطاع الخاص	61926	97,93	8570379	59,93	1050246	85,26
القطاع العام	1197	1,89	4518781	31,60	131914	10,71
القطاع المختلط	112	0,18	1211505	8,47	49434	4,01

المصدر: إحصاءات الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار على الموقع:

(http://www.andi.dz/index.php/fr/declaration-d-investissement/bilan-des-declaration-d-investissement-2002-2018)

اطلع عليه يوم: 2019/05/27، على الساعة: 10:25.

المطلب الثالث: الصعوبات التي تواجه السياسة التمويلية في الجزائر.

يعتبر القصور في تمويل المشاريع من المعوقات الرئيسية التي تحول دون تنميتها في جميع البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، الا انها في الاخير اكثر حدة واشدهم تأثيرا نظرا لما تعانيه من ندرة رؤوس الاموال، وترجع صعوبة حصول المشاريع الاقتصادية على التمويل إلى اسباب عديدة كطبيعة المرحلة التي تمر بها المؤسسات الاقتصادية، وكذا ضعف الجوانب الادارية والتسيير وقلة الضمانات التي تملكها هذه المشاريع.

أولا: الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة العديد من العقبات والمشاكل والتي تتمثل في:

- **الصعوبات الخاصة بالعقار:** من بين العراقيل التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة هو عدم الاستقرار وعدم تنظيم آليات الحصول على العقار الصناعي، وكذلك الحالة السيئة التي تعيشها أغلبية المناطق الصناعية.

[1] زينات أسماء، **مكانة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تشجيع الاستثمار في الجزائر باستخدام التحفيزات الجبائية**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد33، سنة 2016،ص128.

- **مشاكل النمو غير المسيطر عليه:** كل مشروع صغير أو متوسط يسعى إلى تحقيق مستويات عالية من النمو، ولكن النمو يجب أن يكون مخططا ومسيطرا عليه لأن التوسع يتطلب رؤوس أموال جديدة تأتي من الاموال المحتجزة أو من الاموال الخاصة.[1]
- **مشاكل الخلافات بين الشركاء:** في بعض الاحيان تكون المشاريع الصغيرة والمتوسطة ضحية عدم الاتفاق بين الشركاء وفي الكثير من الامور والاختلافات حول طريقة تسيير العمل مما يؤثر بشكل او بأخر على المؤسسات ويمكن اجمال هذه السلوكيات والتصرفات فيما يلي:

- حب السيطرة والتفرد بالإدارة.
- اختلاف وجهات النظر حول المسائل المالية الإنتاجية والتسويقية وغيرها.
- الانانية وحب الذات والاتكالية واللامبالاة والتوسع في المصاريف الشخصية تؤدي هذه الأسباب إلى نقص السيولة، تأخير السداد، عدم متابعة العمل وغيرها من المشاكل التي قد تتراكم الى حد تهديد استمرارية مؤسسة ذاتها.

- **مشاكل التمويل:** ان من اهم المشاكل التي تعاني منها المشاريع الصغيرة والمتوسطة مشكلة التمويل وضعف رأس المال الخاص والاقتراض من الغير وعدم كفاية ومخاطر الاقتراض من السوق غير الرسمي وصعوبة الحصول على القروض من البنوك التجارية لارتفاع درجة المخاطرة، وإشكالية الضمانات اضافة الى سعر الفائدة والمدة وعدم ملاءمتها لطبيعة نشاط هذه المؤسسات، حتى ان البنوك لا تنظر إليها على أنها مشروعات بنكية، وكذا مشاكل الادارة المالية وصعوبة تقدير الاحتياجات ومشاكل تأخير السداد وخسارة الديون المعدومة .[2]

ثانيا: الصعوبات التي تواجه الجهاز المصرفي.

إن تحسين اداء البنوك لتكون أكثر تكيفا مع المحيط الاقتصادي الجديد يتطلب إجراءات إضافية اكبر من التطهير المالي، وإعادة الهيكلة، وتحتاج الى تشخيص دقيق لمواطن الخلل المستمر

[1] العايب ياسين، **اشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية**، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، جامعة قسنطينة،سنة2011-2010، ص22.

[2] سامية عزيز، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة متنوعة النشاط بمدينة بسكرة،اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، سنة 2014-2013، ص200.

الذي يميز النظام، لإزالة بعض أسباب الازمة البنكية وفيما يلي تحليل مستوى أداء البنوك، قبل وضع العراقيل التي واجهها البنك خلال عشرية التسعينات.

- **عدم الفعالية المالية:** إن الأساس الضيق لتطور النظام تبعا للإجراءات المتخذة من طرف السلطات النقدية لمواجهة مشكلة المديونية الداخلية والخارجية من جهة، وتعزيز اجراءات التعديل الهيكلي، والمالي للنظام المصرفي من جهة أخرى، ويمكن قياس فعاليتها بمقدار كلفة إنتاج الخدمات التي تقدمها البنوك لجميع الاعوان الاقتصاديين ومدى سرعة وصول المعلومات والحلول والبدائل المتاحة لاختيار المشاريع.
- **عدم الفعالية الاقتصادية:** يعاني النظام المصرفي في الجزائر من بعض بجوانب الضعف الهيكلي، نتيجة التركز في النشاط المصرفي اي وجود اكثر من95% من اجمالي الاصول البنكية لدى القطاع البنكي العمومي، مما يحد من شروط المنافسة، ويؤثر في اداء البنوك وتطوير الصناعة المصرفية، على اعتبار ان الوضعية المالية للبنوك(الحقيقية) سلبية، نتيجة استنادها النظام محاسبي لا يلائم مستويات التضخم واسعار الفائدة المطبقة لا تشجع على الادخار، انعكست هذه الاثار على الدور الحقيقي للبنوك في الوساطة المالية، رفع معدلات النمو في الاستثمار خارج قطاع المحروقات، وهو الهدف الذي تسعى له الدولة من خلال الاصلاحات المالية المتبعة.
- **العقبات التنظيمية:** واجهت البنوك عقبات تنظيمية وهيكلية لفترة طويلة، نتيجة غياب تكفل حقيقي من الدولة لإزالة جميع الضغوطات والاضطرابات التي يتعرض لها البنكن بعد تداخل في الوظائف والانشطة الاقتصادية دون وضع معايير دقيقة لإدارتها، الامر الذي حولها عرضة لمصادر الخطر فالنظام المصرفي لا يزال يعاني من ضعف تعبئة تخصيص الموارد بسبب ضعف شبكات الادخار ،تسجيل نقص كبير في المؤونات لمواجهة مخاطر القروض الغير فعالة، في ظل غياب تحليل دقيق للمخاطر البنكية والمتابعة المستمرة لتقييم المؤشرات النقدية. [1]

[1] عقبة نصيرة، **فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة بسكرة، الجزائر، سنة2014-2015،ص176،178،179.

المبحث الثالث: أثر التنويع الاقتصادي في تمويل المشاريع الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر في الفترة 2000-2018).

عمدت الجزائر في ظل الوفرة المالية التي حققتها جراء ارتفاع اسعار النفط في الاسواق الدولية، إلى تصميم استراتيجية بعيدة المدى، من خلال سياسة انفاقية توسعية تهدف الى بعث ديناميكية الاستثمار على النحو الكفيل بانعاش الاقتصاد الجزائري والعمل على رفع الكفاءة الاستيعابية لهذا الاقتصاد وفق هيكل متنوع ومتوازن من الناحية الجهوية والقطاعية.

المطلب الاول: أثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي بالجزائر للفترة 2000-2017.

يعتبر الرفع من معدل النمو الاقتصادي والعمل على استدامته، الهدف الاساسي لكافة البرامج التنموية التي تم اعدادها منذ بداية الالفية، إذ يتحقق من خلال الاستثمار وتحريك الطاقات الانتاجية، مما يعني تفعيل الطلب الكلي عن طريق سياسة انفاقية توسعية.

أولا:تطور حجم الاستثمار العام في الجزائر في الفترة 2001-2014:

إن سياسة الانفاق الحكومي تعتبر من أهم السياسات المالية خاصة الاستثمارية منها، والتي عادة ما تكون مخصصة لتمويل المشاريع الاستثمارية العامة، والتي تهدف الدولة من خلالها أساسا إلى تنمية الثروة الوطنية وتحقيق سياستها وبرامجها التنموية، وتوجيه هذه الاخيرة إلى القطاعات المهمة خارج قطاع المحروقات لتحقيق التنويع الاقتصادي بالدرجة الأولى، ومن خلال الجدول الاتي سنوضح حجم الاستثمارات التي قامت بها الدولة الجزائرية خلال الفترة 2001-2014:

الجدول رقم(3-14): حجم الاستثمارات العمومية في الجزائر خلال2001-2014.[1]

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
قيمةالاستثمار العموم ملياردج	434	502,3	567,5	618,7	872,5	1091,4	1552,2

بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي، 2005- 2010-2014.

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
قيمة الاستثمار العمومي مليار دج	1898	1944,6	1921,4	2140,2	2363	2433,6	2493,9

المصدر: – **التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، بنك الجزائر، 2005، ص176.

– **التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، بنك الجزائر، 2010، ص161.

– **التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، بنك الجزائر، 2014، ص151.

إن الشروع في برامج الانعاش الاقتصادي سمح بعودة الانفاق الاستثماري العام كما يبينه الجدول (3-14)، فقيمة الاستثمار العمومي شكلت نسبة هامة على امتداد الفترة المدروسة، خاصة خلال الفترة 2008_2014 و التي وصل فيها الاستثمار العام الى أعلى مراتبه، وهذا راجع إلى البرامج المطبقة لدعم النمو استكمالا للبرامج التي تم الانطلاق فيها في الفترات الاولى 2000-2007 .

الشكل رقم(1): تطور قيمة الاستثمارات العامة في الجزائر للفترة 2001-2014.[1]

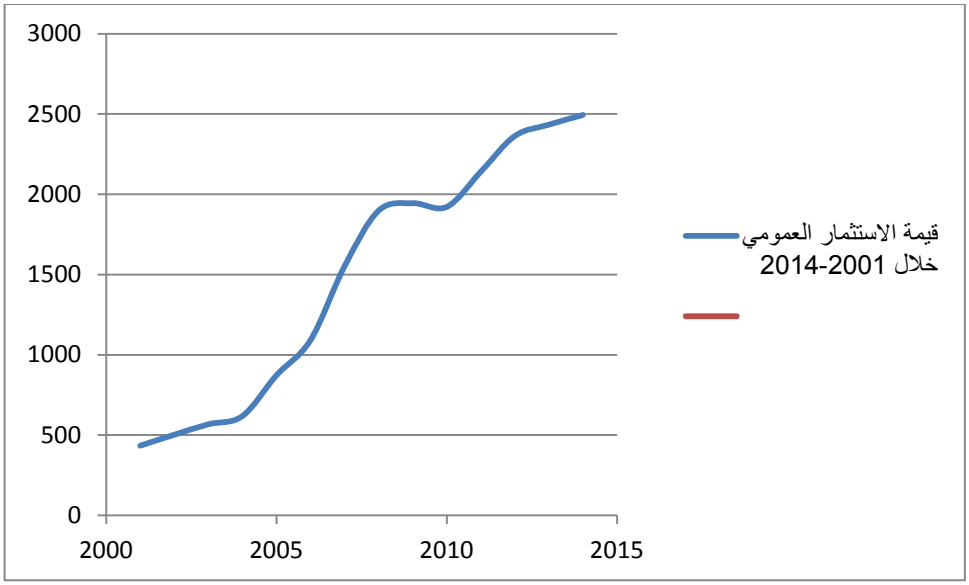

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-14).

[1] بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي ، نفس المرجع السابق.

من خلال الشكل(1) نلاحظ مدى تطور قيمة الاستثمارات العامة خلال مدة 14 سنة، حيث بلغ حجم الاستثمار العام في بداية سنة 2001، بما يقارب 434 مليار دج ليصل في اخر الفترة سنة 2014 إلى قيمة 2493,9 مليار دج، هذا ما يدل على ان السلطات الجزائرية في دعم مستمر للاستثمار العمومي في مختلف القطاعات الاقتصادية، وذلك لتحقيق سياساتها وبرامجها التنموية.

ثانيا: تطور معدلات النمو الاقتصادي من خلال الاستثمارات العامة للحكومة:

شهد الاقتصاد الجزائري منذ بداية الالفية، انتعاش خزينة الدولة وبالتالي تسارع وتيرة النمو الاقتصادي بسبب ارتفاع أسعار المحروقات، ولكن ابتداءا من سنة 2006، عرف معدل النمو تذبذبا بين الانخفاض والارتفاع.

الجدول رقم(3-15): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائرفي الفترة 2000-2017. [1]

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل النمو%	2,4	2,1	4,7	6,9	5,2	5,1	2	3	2,4
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل النمو%	1,6	3,6	2,9	3,4	2,8	3,8	3,8	3,4	3,7

المصدر: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2004-2008، 2012-2015.

الديوان الوطني للاحصائيات (ONS). متعلق بالربع الاول.

- نلاحظ من خلال الجدول أن معدل النمو الاقتصادي بتدخل قطاع المحروقات عرف ارتفاعا ملحوظا ابتاءا من سنة 2002، حيث انتقل من نسبة 2,4% سنة 2000 إلى 4,7% سنة 2002، ليحدث بعدها قفزة نوعية سنة 2003 إذ سجل نسبة 6,9% ، لتستقر بعدها معدلات النمو بين 5,2% و5,1% لسنتين متتاليتين 2004-2005، ونتيجة لانخفاض معدل قطاع المحروقات من سنة 2006-2009، تراجعت معدلات النمو الاقتصادي إلى 2% و3% ثم 2,4% و1,6% خلال السنوات 2006-2007-2008-2009 على التوالي،

[1] بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي 2004-2008، 2012-2015.

الديوان الوطني للاحصائيات (ONS). متعلق بالربع الاول، على الموقع: www.ons.com

وهذا ما يشير إلى أن الاقتصاد الجزائري بدا يعاني من الربع الرابع من سنة 2008، نتيجة انخفاض أسعار النفط و ركود في الاقتصاد القادم، و اشتداد الازمة المالية.

أما في سنة 2010 عاد معدل النمو الاقتصادي امرة اخرى ليشهد تحسنا نسبيا قدر ب 3,6 %، ولكن لم يكن ذلك مطولا، إذ انخفض إلى نسبة 2,9 % سنة 2011 بسبب ركود قطاع المحروقات خلال 2010-2011 على التوالي، اما في السنوات 3 التالية 2012-2013-2014 شهد تذبذبا بين الارتفاع و الانخاض ليشهد بعدها في سنة 2014-2015 على التوالي استقرار بنسبة 3,8 % رغم التراجع الكبير الذي شهده قطاع المحروقات والسبب يعود إلى قطاع الفلاحة والاشغال العمومية، أما سنة 2016 انخفض بنسبة 3,4 % ليرتفع مرة أخرى في الثلاثي الاول من سنة 2017 بنسبة 3,7 % نتيجة التحسن الطفيف في أسعار البترول.

ثالثا: تطور معدلات النمو الاقتصادي خارج المحروقات.

يمكننا عرض نسبة تطور معدلات النمو خارج قطاع المحروقات من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(3-16): تطور معدلات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات للفترة 2000-2017:[1]

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل النمو% خارج المحروقات	1,2	5,4	5,3	5,9	6,2	4,7	5,6	6,3	6,7
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل النمو% خارج المحروقات	9,6	6,3	6,2	7,2	7,3	5,7	5	2,8	2,8

المصدر: - بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي2004-2008، 2012-2015.

- الديوان الوطني للاحصائيات (ONS)، متعلقة بالربع الاول. على الموقع: www.ons.com .

[1] بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي2004-2008، 2012-2015.

الديوان الوطني للاحصائيات (ONS)، متعلقة بالربع الاول. على الموقع: www.ons.com.

الشكل رقم(2): تطور معدلات النمو خارج المحروقات للفترة 2000-2017.[1]

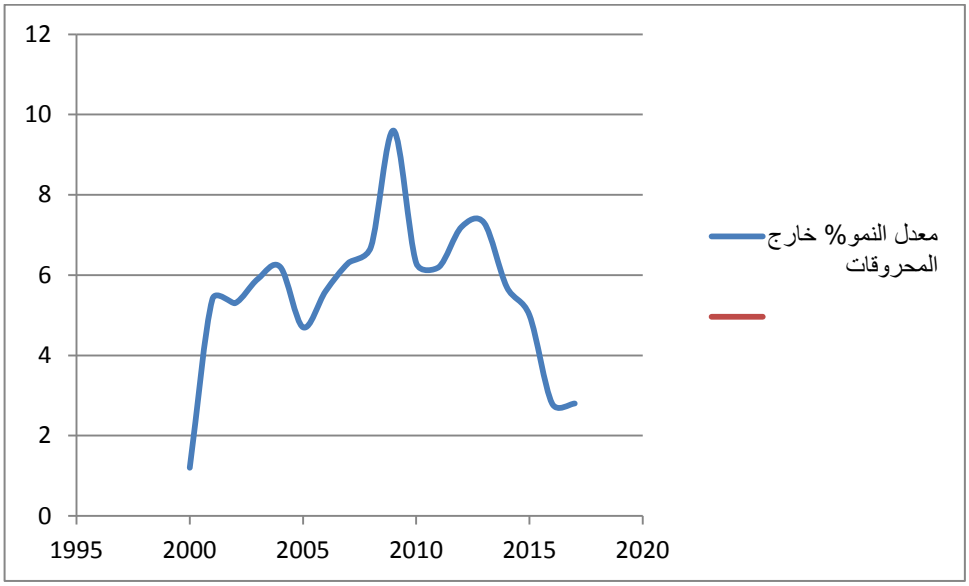

المصدر: من اعداد الطالبتين بالعتماد على الجدول السابق.

شهد معدل النمو خارج قطاع المحروقات تحسنا ملحوظا حيث قدر ب 4,5% سنة 2001 ثم ارتفع إلى 6,2% سنة 2002 بعدها انخفض إلى 4,7% سنة 2005، ليعود بالارتفاع مجددا أين وصل إلى 9,6% سنة 2009.

ولكن أهم ملاحظةفي الجدول هي أن معدل النمو خارج قطاع المحروقات تراجع بداية من 2015، إذ انخفض المعدل من 7,3 سنة 2013 إلى 2,8 سنة 2016، أي تراجع أكثر من النصف، و هي فترة تتوافق مع انهيار اسعار المحروقات؛

ومن هنا نستنتج أن عملية تمويل التنمية في الجزائر تخضع بشكل رئيسي لعائدات قطاع المحروقات، فأي تراجع في أسعار النفط يؤثر مباشرة على النمو الاقتصادي.

[1] الديوان الوطني للاحصائيات ONS، متعلق بالربع الاول، على الموقع: www.ons.com. اطلع عليه يوم: 2019/06/01.

المطلب الثاني: تحليل مساهمة أهم القطاعات البديلة للمحروقات في الناتج المحلي الاجمالي PIB:

يتم تقييم وقياس التنويع الاقتصادي من خلال تحليل ما إذا كان الناتج المحلي الإجمالي قد تم توزيعه عبر نطاق واسع من القطاعات الاقتصادية أو عبر نطاق محدود منها، وما مدى مساهمة هذه القطاعات هي الاخرى في الناتج المحلي الاجمالي.

أولا: توزيع الناتج المحلي الاجمالي على أهم القطاعات الاقتصادية:

لمعرفة دور القطاعات البديلة في التأثير على الناتج المحلي الاجمالي، يتطلب ذلك في المقابل ادراك دور الدولة في توزيع الناتج المحلي الاجمالي على تلك القطاعات أولا، وهذا مايظهره الجدول الاتي:

الجدول رقم(3-17): أثر توزيع الناتج المحلي الاجمالي على أهم القطاعات الاقتصادية للفترة 2007-2014.[1]

القطاع	2007	2010	2013	2014
الزراعة و الصيد البحري	% 7,53	% 8,46	% 9,82	% 10,32
الصناعات الاستخراجية	%45,04	%34,86	% 30,11	% 25,02
الصناعات التحويلية	%3,96	%4,98	% 3.72	% 4,06
الطاقة	%0,9	% 0,81	% 0,75	% 0,53
التجارة و السياحة	% 9,81	%11,25	% 12,34	%13,02

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات الديوان الوطني للاحصائيات.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة توزيع الناتج المحلي الاجمالي على **القطاع الزراعي** في ارتفاع مستمر خلال الفترة 2007-2014، حيث انتقلت من نسبة 7,53% إلى نسبة 10,32% ،أما فيما يخص **القطاع الصناعي**، فقد شهدت الصناعات الاستخراجية انخفاض شديد في توزيع الناتج المحلي الاجمالي على هذا النوع إذ كانت نسبة التوزيع سنة 2007 تقدر ب

[1] الديوان الوطني للاحصائيات ONS ، على الموقع: www.ons.com . اطلع عليه يوم: 2019/06/02.

45,04% إلى أن اصبحت سنة 2014مقدرة ب25,02% كأدنى نسبة لها خلال سنوات الدراسة، حيث نلاحظ في نفس القطاع أن الصناعات التحويلية هي الاخرى شهدت تذبذبات من ارتفاع وانخفاض في نسبة توزيع الناتج المحلي الاجمالي، حيث قدرت هذه الاخيرة سنة 2007 ب3,96 % لترتفع بعد 3 سنوات بمعدل 4,98 % سنة 2010 إلى أن وصلت الى نسبة 4,06 % سنة 2014.

شهد **قطاع الطاقة** في الفترة 2007-2014 انخفاض محسوس في معدل التوزيع من نسبة 0,9% إلى 0,53% وذلك راجع لعدم اهتمام الدولة بهذا القطاع رغم اهميته في المساهمة في التنويع الاقتصادي، أما **الجانب السياحي والتجاري** فقد سجل ارتفاعا لا بأس به في الفترات 2007-2010 بانتقاله من معدل 9,81 % إلى 11,25 % حتى وصل إلى أعلى نسبة له خلال مرحلة الدراسة والتي قدرت ب13,02% وهذا ما يدل على اهتمام الدولة بالقطاعين التجاري والسياحي وبالاخص التجارة الخارجية بما فيها الصادرات من السلع والخدمات.

الشكل رقم(3): أثر توزيع الناتج المحلي الاجمالي على القطاعات الاقتصادية.[1]

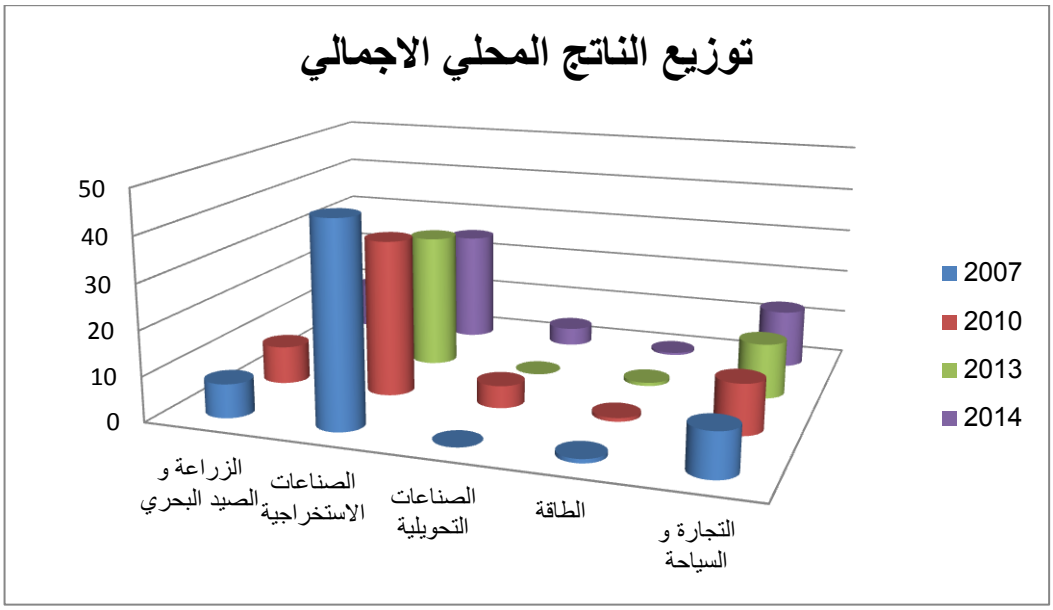

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق.

[1] الديوان الوطني للاحصائيات ONS، على الموقع: www.ons.com، اطلع عليه يوم: 2019/06/02.

ثانيا: اثر مساهمة القطاعات البديلة في الجزائر في الناتج المحلي الاجمالي:

على غرار قطاع المحروقات الذي بات يعرف على أنه المصدر أو المساهم الوحيد في تغيرات نسبة الناتج المحلي الاجمالي PIB في الجزائر، إلا أنه وبعد المجهودات المبذولة من الدولة للخروج من التبعية النفطية والسعي نحو تغيير مصادر الايرادات، أدى ذلك إلى خلق مساهمة قطاعات أخرى في الناتج المحلي الاجمالي: أهمها القطاع السياحي، الزراعي، الصناعي والطاقات المتجددة، وهذا مايوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(3-18): مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي للفترة 2000-2017:[1]

السنوات	ق.السياحة %	ق.الزراعة %	ق.الصناعة %	المحروقات %
2000	1,4	8,4	7,2	39,4
2001	1,6	9,6	7,3	33,8
2002	1,6	9,1	7,1	32,5
2003	1,7	9,6	6,5	35,5
2004	1,8	9.4	6,3	37,7
2005	1,7	7,7	5,6	44,3
2006	1,02	7,5	5,2	45,6
2007	1,7	7,6	05	43,9
2008	2,05	6,6	4,7	45,3
2009	2,3	9,3	5,7	31,2
2010	3,4	8,5	5,1	34,9
2011	3,3	8,1	4,6	35,9
2012	3,3	8,8	4,5	34,2
2013	3,6	9.8	4,6	29,8

[1] – الديوان الوطني للاحصاء (ONS).على الموقع: www.ons.com .

27	05	10,6	3,3	2014
18,9	5,4	11,7	3,5	2015
15,5	5,6	11,8	3,6	2016
17,8	5,3	11,2	3,25	2017

المصدر: - الديوان الوطني للاحصاء (ONS). - Travel & Tourism economic impact 2017,2017 algeria, world travel & tourism council, p03.

- بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر**، التقرير السنوي 2004-2008، 2012-2015.

الشكل رقم(4): مساهمة أهم القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي للفترة 2000-2017.[1]

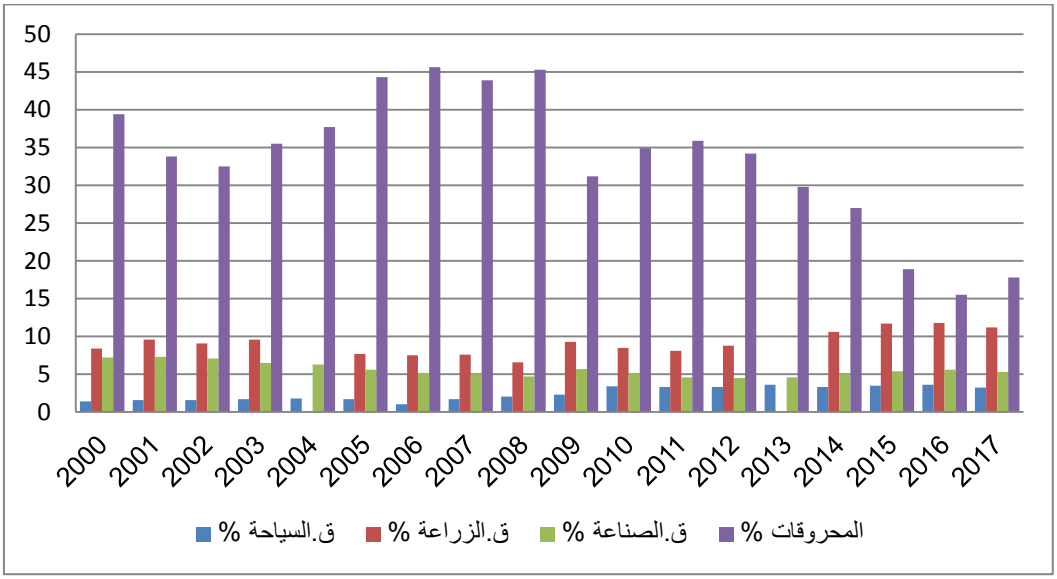

المصدر:من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(3-18).

قطاع السياحة: من خلال احصائيات الجدول والشكل نلاحظ المساهمة الضعيفة لقطاع السياحة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، والتي لم تصل إلى 04% خلال كل سنوات الدراسة، وهي نسبة ضعيفة جدا وأقل من مساهمة القطاعات الاخرى، كما أن هذه النسبة أقل من المتوسط العالمي الذي لا يقل عن 10%، كما يرجع هذا الضعف في القطاع السياحي إلى المساهمة الكبيرة للمحروقات في PIB نتيجة اسعار البترول المرتفعة مما أدى إلى إهمال باقي القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع السياحي.

[1] الديوان الوطني للاحصاء، على الموقع: www.ons.com .

قطاع الزراعة: من خلال الجدول يمكن القول أن مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي متواضعة نوعا ما، حيث سجل معدل المساهمة سنة 2001، نسبة 9,6 % وذلك راجع للظروف المناخية المساعدة على زيادة المحصول الزراعي وبالتالي زيادة الايرادات، ليبقى ثابتا تقريبا في السنوات الثلاثة الموالية 2002-2003-2004، وبعدها انخفض معدل المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي ليصل إلى 7,7% سنة 2005 ليصل إلى نسبة 6,6 %سنة 2008 كأدنى نسبة المساهمة خلال مراحل الدراسة، ثم ليحدث قفزة نوعية ويصل الى نسبة 9,3% ، ليعرف بعدها معدلات مساهمة شبه مستقرة في السنوات 2010-2011-2012 ، ومن سنة 2013 يشهد معدل مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي ارتفاعا محسوسا يصل بها إلى أعلى نسبة له سنة 2016 بمقدار % 11,8، وذلك بفضل المبالغ المخصصة لتطويره والاستثمار فيه، إلا أنه شهد في بعض الاحيان معدلات ضعيفة وهذا راجع إلى أن هذا القطاع يتأثر بالدرجة الأولى بالمناخ كون الزراعة في الجزائر تعتمد على الأمطار.

قطاع الصناعة: على الرغم من أن هذا القطاع يعتبر المحرك الرئيسي للنمو المستدام والتنويع في الاقتصاديات المعاصرة، إلا أن معدل المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي يبقى ضعيف للغاية، حيث أن أحسن معدل له لم يتجاوز 7,3 % خلال فترة الدراسة، وهذا يدل على عدم تجاوب هذا القطاع مع سياسات واجراءات الدعم والتحفيز للتنويع الاقتصادي، كما أنه يعاني منذ سنوات من عدم وضوح معالم الاستراتيجية الخاصة به والعجز الاستثماري خاصة من ناحية التمويل مما أدى إلى عجز الجهاز الانتاجي، وبالتالي نقص الايرادات المحصلة من هذا القطاع ومنه عدم القدرة على تمويل المشاريع الاستثمارية والنهوض بالاقتصاد خارج قطاع المحروقات.

قطاع المحروقات: من خلال الجدول نلاحظ أن قطاع المحروقات يحتل المرتبة الاولى من بين القطاعات الاخرى من حيث المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي بمتوسط قدره 33,4 % خلال سنوات الدراسة، كما أن معدلات المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي متباينة بالنسبة لهذا القطاع، ويرجع ذلك إلى التغيرات الخارجية التي تطرأ على اسعار البترول.

المطلب الثالث: تحليل تطور الصادرات خارج المحروقات وأثرها في تمويل الاقتصاد الوطني للفترة 2000-2018.

تلعب الصادرات الوطنية دورا هاما في التغيرات الاقتصادية، خاصة في مساهمتها في تمويل الاقتصاد الوطني من خلال دورها في تكوين حجم القروض الممنوحة إلى الاستثمار في القطاعات البديلة لقطاع المحروقات.

أولا: تحليل تطور الصادرات خارج المحروقات:

لمعرفة ما إذا كانت الجزائر قد طبقت سياسة التنويع الاقتصادي أم لا، كان لابد من إلقاء نظرة على حجم الصادرات خارج المحروقات، حيث أن سيطرة المحروقات على الصادرات، لا يعني أنه لا يمكن تنمي الصادرات خارجها، ومن خلال الشكل والجدول التاليين سنتطرق الى تطور حجم هذه الاخيرة خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2017.

الجدول رقم(3-19): تحليل تطور الصادرات خارج المحروقات بالجزائر.[1]

السنة	الصادرات الكلية (ص ك) مليون دولار امريكي	الصادرات خارج المحروقات (ص خ م) مليون دولار امريكي	(ص خ م)/(ص ك) %
2000	22031	540	2,45
2001	19132	648	3,38
2002	18825	734	3,90
2003	24612	673	2,73
2004	32083	781	2,43
2005	46001	907	1,97
2006	54631	1184	2,16

[1] - les realisations des echanges exetrieurs de l'Algerie 1963-2010,CNIS Algerie
- statistique du commerce exterieur de l'Algerie, années 2012-2014-2016-2017, CNIS Algerie.

2,21	1332	60163	2007
2,44	1937	79298	2008
2,35	1066	45194	2009
2,67	1526	57053	2010
2,80	2062	73489	2011
2,86	2062	71866	2012
3,33	2165	64974	2013
4,10	2582	62886	2014
5,22	1812	34668	2015
5,39	1621	30026	2016
5,46	1899	34763	2017

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على:

-les realisations des echanges exetrieurs de l'Algerie 1963-2010,CNIS Algerie.

- statistique du commerce exterieur de l'Algerie, années 2012-2014-2016-2017, CNIS Algerie.

الشكل رقم(5): تطور الصادرات خارج المحروقات بالنسبة للصادرات الكلية.

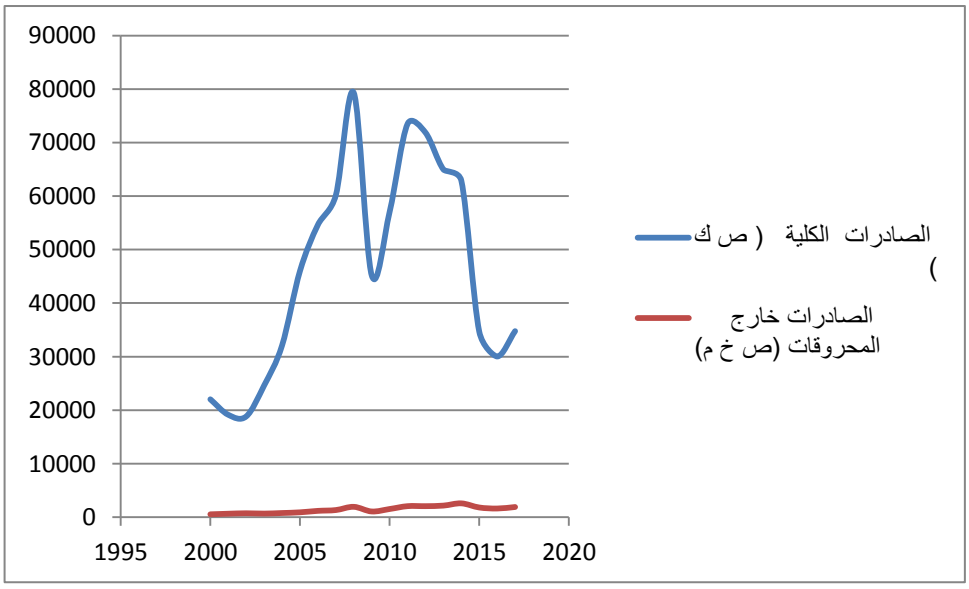

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق

يتضح من خلال الجدول تميز الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2000-2017 بضآلة حجمها مقارنة بالصادرات الكلية، و تسجيل ارتفاع بطيء ومتذبذب، حيث انطلقت من 540 مليون دولار سنة 2000 إلى أن بلغت ما يقارب 1,6 مليار دولار سنة 2016، كما سجلت في 2017 ارتفاع بنسبة 17,14 % مقارنة بسنة 2016، ببلوغها قيمة 1,889 مليار دولار التي تمثل نسبة 5,46 % من اجمالي الصادرات.

تشير هذه النتائج إلى ضعف تنافسية الصادرات في القطاعات البديلة للمحروقات والتي يمكن تفسيرها بضعف ديناميكية النشاط الاقتصادي خارج المحروقات وبالتالي استمرار الدولة في اعتمادها على المورد النفطي بالدرجة الاولى.

ثانيا: حجم القروض الممنوحة لتمويل الاقتصاد المحلي خلال الفترة 2000-2018:

قد يسمح التحسن في الاوضاع المالية للحكومة، نتيجة الايرادات المحصلة من مجموع الصادرات، قيام السلطات بتوجيه القدر الاكبر من الموارد لتمويل الانشطة الاقتصادية على مستوى القطاعات العامة والخاصة، حيث نجد أن حجم القروض الممنوحة للاقتصاد في تزايد مستمر خاصة القروض الممنوحة للقطاع الخاص، والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم(3-20): حجم القروض الممنوحة للاقتصاد حسب القطاعات خلال الفترة 2000-2018.[1] **الوحدة: مليار دج**

السنة	القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع
2000	664	284	948
2001	793	337	1130
2002	715	550	1265
2003	791	587	1378
2004	857	647	1504
2005	895	881	1776

[1] النشرة الاحصائية الثلاثية، بنك الجزائر، على الموقع:، bulletin statistique trimestriel ، bank of algeria.

2006	820	1066	1886
2007	984	1200	2184
2008	1201	1413	2614
2009	1485	1600	3085
2010	1460	1806	3266
2011	1742	1983	3725
2012	2040	2247	4287
2013	2434	2722	5156
2014	3382	3121	6503
2015	3688	3588	7276
2016	3952	3957	7909
2017	4311	4568	8879
2018	4927	4864	9791

المصدر:[1]- النشرة الاحصائية الثلاثية، بنك الجزائر، ديسمبر 2009.

- النشرة الاحصائية الثلاثية، بنك الجزائر، مارس 2013.

- النشرة الاحصائية الثلاثية، بنك الجزائر، ديسمبر 2018.

يلاحظ من خلال الجدول أن حجم القروض الممنوحة للاقتصاد قد شهد ارتفاعا معتبرا طول الفترة 2000-2018، ويرجع ذلك إلى توقيع اتفاق مع البنوك العمومية الخمسة سنة 2001، وقطاع المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة، والملاحظ هنا هو ارتفاع نصيب القطاع الخاص وزيادة تطور حجم القروض الممنوحة له، ويرجع ذلك بالدرجة الاولى إلى انشاء صناديق ضمان القروض وبالتالي زيادة نسبة الائتمان الممنوحة لتمويل الاقتصاد الوطني، إضافة إلى تدخل الدولة في منع

[1] النشرة الاحصائية الثلاثية، بنك الجزائر، ديسمبر 2009.
النشرة الاحصائية الثلاثية، بنك الجزائر، مارس 2013.
النشرة الاحصائية الثلاثية، بنك الجزائر، ديسمبر 2018.

البنوك من رفض الملفات المدروسة من طرف هيئات المراقبة، وذلك لتعزيز روح الاستثمار من خلال زيادة حجم القروض الممولة له، و من شان ذلك الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والخروج من التبعية النفطية أو على الأقل التقليل من الاعتماد على المحروقات بصفة كلية في الاقتصاد الوطني.

الشكل رقم (6): حجم القروض الممنوحة للاقتصاد حسب القطاعات للفترة 2000-2018.

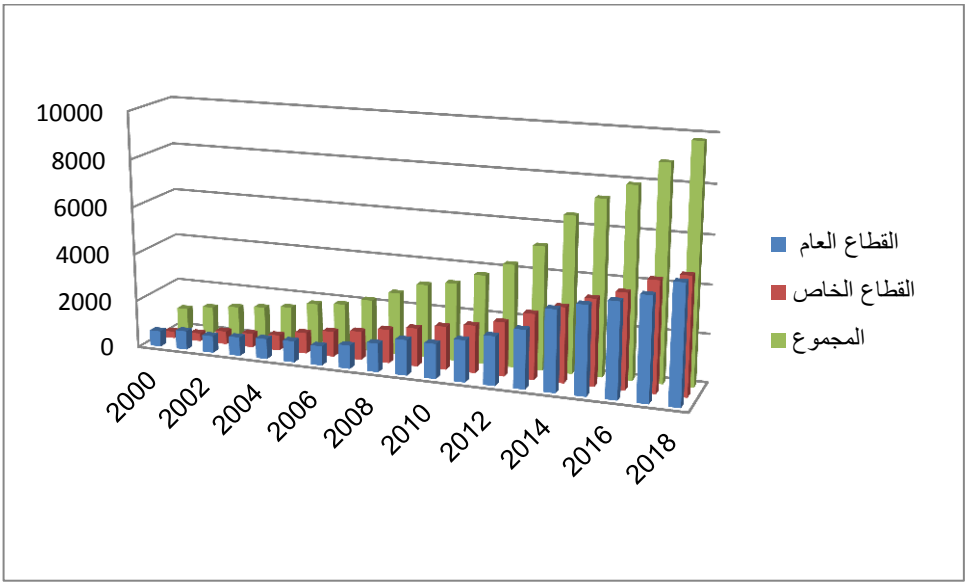

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الشكل(6) الفرق بين القطاع العام والقطاع الخاص من حيث قيمة القروض الممنوحة لكليهما، حيث أن القطاع الخاص تناول الحصة الاكبر من اجمالي القروض على غرار القطاع العام، هذا مايدل على أن الحكومة تقوم بتمويل المشاريع الخاصة اكثر من العامة، ومن شأن ذلك زيادة و تشجيع الشباب على الاستثمار للمساهمة في تحقيق التنويع الاقتصادي والابتعاد عن الاعتماد الكلي على قطاع المحروقات و بالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية.

خلاصة الفصل:

نظرا للاهمية البالغة التي يكتسيها موضوع الاستثمار في الجزائر، والتي من شأنها الخروج من التبعية النفطية من خلال تنويع مصادر الدخل بالاعتماد على قطاعات بديلة للمحروقات، قامت الحكومة الجزائرية بتخصيص جميع امكانياتها في تمويل المشاريع الاستثمارية، وذلك من خلال تبني مجموعة من الاجراءات والمتمثلة في تنويع مصادر تمويل المشاريع الاقتصادية من جهة والآليات المتبعة لتسهيل عملية التمويل من جهة أخرى.

شرعت الجزائر منذ سنة 2000 في تبني سياسة اقتصادية أساسها التوسع في الانفاق العام، وذلك في ظل الأريحية المالية الناتجة عن تحسن أسعار النفط، فمن بين الاهداف المعلنة لهذه السياسة تحرير الاقتصاد الوطني من تبعيته للمحروقات، لاسيما من خلال تنمية قطاعات بديلة للمحروقات عبر تحسين مناخ الاستثمار، وتطوير القطاعات التي تمتلك فيها الجزائر مقومات التنافسية وأهمها القطاع الصناعي والسياحي والزراعي، والتركيز على مدى مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي PIB ورفع معدلات النمو الاقصادي، وبالتالي مساهمتها في زيادة مصادر التمويل الموجهة للاستثمار العام والخاص، ومنه تحقيق التنمية الاقتصادية .

خاتمة

خاتمـــــــــة:

شهدت الساحة الاقتصادية سلسلة من التغيرات والتحولات التي اتسمت باهتمام مختلف الباحثين الاقتصاديين باستراتيجية التنويع الاقتصادي، الذي اصبح يلعب دورا مهما في التنمية الاقتصادية، الامر الذي جعله من أفضل الوسائل للانعاش الاقتصادي نظرا لقدرته على الجمع بين التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب شغل، فضلا عن امكانيته في خلق مصادر تنموية جديدة وذات مردودية، لذا كان لازما على الدول وخاصة النفطية منها العمل على زيادة تفعيل التنويع الاقتصادي و تذليل كافة الصعوبات التي تواجهه في تحقيق التنمية.

من ذلك، ونظرا للدور الهام لاستراتيجية التنويع في الخروج من التبعية النفطية من جهة، والمساهة في تمويل المشاريع الاقتصادية من جهة اخرى، انتهجت بعض الدول النفطية من بينها الجزائر، جملة من الاجراءات والسياسات والبرامج التنموية لدعم فكرة التنويع الاقتصادي، بهدف ترقية النشاط الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والخروج من التبعية النفطية التي باتت خطرا على اقتصاديات الدول البترولية في الوقت الراهن.

أعطت الجزائر أهمية كبيرة لقطاع المحروقات، حيث تشكل الثروة النفطية المصدر الرئيسي سواء من الناحية الطاقوية أو من الناحية المالية بالنسبة للاقتصاد الجزائري، مما جعل هذا الأخير يفقد توازنه لصالح قطاع المحروقات، لذا وجب إعطاء أهمية كبيرة لباقي القطاعات الاقتصادية الاخرى، واختبارا لاشكالية بحثنا والتي نصت على، ما مدى مساهمة التنويع الاقتصادي في تمويل المشاريع الاقتصادية في الجزائر ؟؟

يمكن القول من خلال ما استخلصناه من دراستنا، أن الجزائر بحاجة إلى تنويع اقتصادها نظرا لما تمتلكه من امكانيات طبيعية وبشرية مؤهلة، حيث أن القطاع الزراعي والصناعي والقطاع السياحي يمكن ان تكون كبديل حقيقي لقطاع المحروقات، وخلصنا في ختام هذه الدراسة بأن الجزائر تملك في هذه الخيارات الاستراتيجية كل المؤهلات والمقومات التي تسمح لها بتحقيق النمو الاقتصادي، فالقطاع الزراعي يمكن للجزائر من خلاله أن تحقق نموا حقيقيا ومستمرا، خاصة في ظل توفر البنية التحتية من أراضي صالحة للزراعة وأخرى قابلة للاستصلاح، و توفر مخزون هائل من الثروة المائية،

كما أن الجزائر أدركت قطاع السياحة هو الاخر في النمو الاقتصادي من خلال مساهمته في تخفيض نسب البطالة، وبذلك زيادة الاهتمام بهذا القطاع الذي يعد مصدرا هاما في تمويل الاقتصاديات الوطنية، أما القطاع الصناعي فكان له دور هو الاخر في المساهمة في التنمية الاقتصادية، ولكن على الرغم من المميزات التي تحضى بها القطاعات البديلة، إلا أن السلطات الحكومية لم تولي اهتمام بتلك القطاعات ولازالت تعتمد على المحروقات في معضم اقتصادياتها.

إختبار صحة الفرضيات:

فيما يتعلق بالفرضيات المقترحة في مقدمة الدراسة فقد تم التوصل إلى الاتي:

1- **إختبار الفرضية الاولى:** توصلنا إلى إثبات صحة هذه الفرضية، حيث أن الجزائر تعتمد بشكل شبه كلي على المحروقات، مما أدى إلى انعدام التنويع وذلك نتيجة الاهتمام بقطاع المحروقات وإهمال القطاعات الاخرى من حيث تمويلها وتنميتها، إضافة إلى تعرض الاقتصاد الوطني إلى التذبذبات والصدمات نتيجة ما يحدث من تغيرات على مستوى اسعار النفط مما يجعل الاقتصاد رهينة الاوضاع النفطية في العالم.

2- **إختبار الفرضية الثانية:** والتي تمحورت على امكانية تطبيق السياسة التمويلية في الجزائر لتحقيق التنويع الاقتصادي دون تدخل السلطات الحكومية في ذلك، ومن خلال ماتوصلنا له في دراستنا هو عدم صحة هذه الفرضية، إذ أن الدولة تساهم بشكل كبير في تمويل المشاريع الاقتصادية عن طريق الانفاق العام على القطاعات البديلة للمحروقات وبالتالي تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر.

3- **إختبار الفرضية الثالثة:** توصلنا إلى اثبات صحة هذه الفرضية، حيث أن نجاح القطاعات البديلة للمحروقات يعتمد غلى النسبة الموزعة من الناتج المحلي الاجمالي، حيث كلما كان حجم التوزيع كبير كلما كان المردود من الاستثمار في تلك القطاعات اكبر، أي إذا اهتمت الدولة بقطاع معين ومنحت نسبة جيدة من القروض لتمويل المشاريع الاستثمارية فيه، فحتما سيتحقق نجاح القطاع البديل كالية لتنويع الاقتصاد.

وعليه فقد تم التوصل من خلال دراستنا المتواضعة إلى مجموعة من النتائج، بالإضافة إلى وضع جملة من التوصيات نوردها فيما يلي:

النتائج:

يمكن حصر النتائج المتوصل اليها من خلال بحثنا فيما يلي:

– تسعى السياسة الاقتصادية إلى التشغيل الكامل للطاقات الانتاجية، من أجل زيادة الانتاج وتعظيم النمو الاقتصادي.

– كانت الجزائر منتجة هامة لمعادن الحديد في العالم، مما ساهم انتاجها في ازدهار الصناعات التحويلية في بلدان اوروبية عدة.

– كان الاهتمام بالقطاع الفلاحي والصناعي، أول عملية تصحيحية للاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال.

– إن عملية تمويل التنمية في الجزائر تخضع بشكل رئيسي لعائدات قطاع المحروقات، فأي تراجع في أسعار النفط يؤثر مباشرة على النمو الاقتصادي.

– عند انخفاض أسعار المنتجات المصدرة، تنخفض عوائد الصادرات من النقد الأجنبي، مما يؤدي إلى تقليص إمكانية الدولة في تمويل الواردات أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية.

– يعمل التنويع الانتاجي على تسهيل التغيير الهيكلي نحو أنشطة ذات مستويات عالية من حيث التكنولوجيا والمهارات، وبالتالي المساهمة في التنمية بمعناها الأكثر شمولية.

– تلعب المشاريع الاقتصادية دورا هاما في توفير الهياكل والمنشآت الاساسية الكفيلة بخلق البيئة الضرورية لجذب وتحفيز الاستثمارات ومختلف الانشطة الاقتصادية.

– تؤدي المشاريع الصغيرة والمتوسطة الى توسيع الوعاء الضريبي ومنه تحقيق مداخيل اضافية لخزينة الدولة، التي توجه الى تحسين الهياكل القاعدية وتدعيم الاستثمار الداخلي.

– مساهمة الهيئات المالية الجديدة في الجزائر في تنمية الاستثمارات بصفة خاصة، والتنمية الاقتصادية الوطنية بصفة عامة.

– ضعف أداء القطاع السياحي في الجزائر يعود إلى ضعف الاستثمار في هذا القطاع نتيجة تركيز المخططات التنموية على إعطاء الاولوية للصناعات الثقيلة على حساب القطاعات الاخرى بصفة عامة وقطاع السياحة بصفة خاصة، إضافة إلى التأخر في انجاز المشاريع المقررة خلال المخططات التنموية وتراكمها بسبب سوء التسيير زادت من ضعف هذا القطاع.

– يتوقف إكمال أي سياسة على مدى توفر مصادر التمويل، بحيث اعتماد الجزائر على مصدر واحد وهو ايرادات الجباية البترولية، سيؤدي إلى تعطيل هذه السياسة في حال انهيار اسعار المحروقات.

– تهدف سياسة الانفاق الحكومي إلى توجيه الاستثمارات في القطاعات البديلة لقطاع المحروقات، وذلك لتحقيق التنويع الاقتصادي.

– حصة قطاع السياحة من الاستثمارات الكلية في الجزائر لم تبلغ نسبة 1,6% من مجموع الاستثمارات و هذه النسبة لا تكفي بالنهوض بهذا القطاع.

– بالرغم من مساهمة سياسة التنويع في الانفاق العام في تحقيق معدلات نمو متواصلة للقطاعات البديلة خلال السنوات الاخيرة، لم تنجح هذه السياسة في تنويع بنية الاقتصاد الجزائري ، وذلك بسبب أثرها المحدود على القطاعات المنتجة غير لنفطية.

التوصيات:

من خلال النتائج المتوصل اليها، نود تقديم جملة من التوصيات التي نراها ضرورية من اجل تطوير الاقتصاد الوطني في وقت أصبح من الضروري الخروج من التبعية للمحروقات وبناء اقتصاد متنوع وتفعيل دوره في تمويل المشاريع الاقتصادية:

– من الضروري تبني أي سياسة اقتصادية في الجزائر ضمن استراتيجية طويلة المدى تهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية مع التركيز على العنصر البشري.

– ضرورة وجود إرادة سياسية حقيقية ترغب في تحقيق التنويع الاقتصاد، يظهر ذلك في مختلف القوانين ومخططات التنمية.

– ضرورة تفعيل سياسات التنويع الاقصادي والتحول الهيكلي نحو اقتصاد تقل فيه هيمنة النفط إلى اقتصاد انتاجي يسمح بتحقيق معدلات نمو مستدامة وعالية، ولن يأتي ذلك إلا بتحقيق جملة من الشروط الضرورية والمتمثلة في تعزيز الاستثمار الاجنبي المباشر، وتحقيق دعائم المنافسة للمؤسسات وتحسين بيئة أعمالها، وكذا تفعيل دور القطاع الخاص فيه.

– توفير جميع الظروف الممكنة لتبني سياسة التنويع الاقتصادي من توفير آليات تمويلية جديدة داعمة لإقامة مختلف المشاريع الاقتصادية.

– اعتماد أدوات تمويلية جديدة تكرس عدم الاعتماد الكلي على الايرادات البترولية بنسبة كبيرة في تمويل الاستثمارات العمومية لتجنب التقلبات الحاصلة في اسعار البترول، على أن توجه هذه الاستثمارات المنتجة للثروة ذات اليد العاملة الكثيفة، و الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها النواة الاولى للاقتصاد.

– ضرورة تبني مجموعة من السياسات المالية ، النقدية، الاستثمارية، الصناعية والتجارية، التي يجب أن يكون من أهم أهدافها تشجيع الصادرات غير النفطية، وذلك من خلال اعطائها دورا أكبر للقطاع الخاص المحلي والأجنبي في الانتاج الموجه للتصدير.

– الاهتمام بالقطاع الفلاحي باعتباره بديل استراتيجي كفيل بتحقيق الأمن الغذائي، خاصة أن الجزائر تتربع على مساحة كبيرة من الاراضي الزراعية الصاحة للزراعة، الطاقات المتجددة، مصادر المياه، إضافة إلى يد عاملة أغلبها شباب.

– تحتاج الجزائر إلى خلق اقتصاد خارج المحروقات، وتبدو أقصر الطرق إلى ذلك المضي قدما نحو مشاريع الطاقة المتجددة.

– إعطاء الاولوية للتصنيع والتصدير للتقليل من الاعتماد على الريع النفطي.

– يجب استغلال الانفاق الحكومي الاستثماري في التنمية السياحية، إذ يظهر تأثيره المباشر في خلق اقتصاد ما بعد البترول.

آفاق الدراسة:

نظرا لارتباط الموضوع بمختلف جوانب الاقتصاد فإنه مهما حاولنا الإلمام به فدائما تبقى هناك جوانب يشوبها النقصان، وهذا من طبيعة العمل البشري مهما كانت الجهود المبذولة، وتبعا لذلك نقترح بعض المواضيع التي يمكن أن تكون محل بحث ودراسة وتتكثل فيما يلي:

1. محددات النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي بالجزائر دراسة قياسية.
2. سياسة الانفاق الحكومي ودورها في تنمية القطاعات البديلة للمحروقات في الجزائر.
3. أهمية الاستثمار السياحي كبديل استراتيجي في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر.

قائمة

المصادر والمراجع

المراجع باللّغة العربية:

أوّلا: الكتب

1/ احمد الاشقر، الاقتصاد الكلي، جامعة آل بيت، الطبعة2002.

2/ احمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة 1993.

3/ احمد يوسف دودين ، **ادارة المشاريع المعاصرة** ، دار اليازوري للنشر و التوزيع ، عمان الاردن 2014.

4/ ثائر شاكر محمود الهيتي و سامي ذياب الغريري ،**التخطيط الاستراتيجي في ادارة المشاريع التنموية**، الطبعة الاولى2014،عمان ،الاردن.

5/ حسين بلعجوز، الجودي صاطوري، **تقييم واختيار المشاريع**، ديوان المطبوعات الجامعية،2013.

6/ رشيد صالح عبد الفتاح صالح، **التمويل المصرفي لمشروعات البنية التحتية بنظام البناء و التشغيل و نقل الملكية** ، الطبعة 2006 ، بيروت لبنان.

7/ ضرار العتيبي ونضال الحواري، **ادارة المشروعات الانمائية وتقرير الجدوى** ،الطبعة العربية 2007،دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الاردن.

8/ عبد الرحمن تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر–الواقع والآفاق** ،دارا لقبة القديمة للنشر والتوزيع، الجزائر، بدون طبعة.

9/ عبد المجيد قدي، **المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر،الطبعة2003.

10/ عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على المستوى القومي**(تحليل كلي)، مصر، الطبعة الاولى،2003.

11/ عبد المطلب عبد الحميد، **دراسة الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية**، الدار الجامعية، الطبعة 2008.

12/ محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية واعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية 03،1999، بن عكنون الجزائر.

13/ محمد فوزي ابو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الاسكندرية، الطبعة 2010.

14/ مؤيد الفضل،محمود العبيدي، **ادارة المشاريع منهج كمي** ،مؤسسة الوراق ،عمان ،الاردن ،الطبعة الاولى 2005.

15/ نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية الاطار العام واثرها في السوق المالي، ديوان المطبوعات عمان، الاردن الطبعة الثانية، سنة 2015.

16/ نعمة الله نجيب ابراهيم، الاقتصاد التحليلي الجمعي، الاسكندرية، سنة 2013.

17/ هشام حريز،**دور انتاج الطاقات المتجددة في اعادة هيكلة سوق الطاقة**، الطبعة الاولى 2014، الاسكندرية.

ثانيا: الاطروحات والمذكرات:

18/ باشوش حميد ،**المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية للطريق السيار شرق–غرب**، مذكرة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الاجتماعية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة2011-2010.

19/ بختاش راضية، **مصادر النمو الاقتصادي ودور السياسات الاقتصادية في تفعيله 1970–2010**، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، سنة2015.

20/ بختة سعيدي، **اثر دور الدولة على الاصلاح الاقتصادي في الجزائر لفترة 1990–2009**، شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-03- سنة 2012-2013.

21/ بسبع عبد القادر، **اثر السياسات النقدية والمالية على استقرار وتنمية سوق الاوراق المالية في الدول الناشئة**، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم تسيير، جامعة الجزائر03، سنة 2015-2016.

22/ بن جميل هناء، **تأثير العولمة المالية على تحقيق اهداف السياسة النقدية** ،حالة الجزائر 1990-2014،اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة- سنة2016-2017.

23/ بن حركو غنية، **واقع دراسات الجدوى وتقييم المشاريع الاستثمارية في الجزائر**، شهادة لنيل الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، سنة 2010-2011.

24/ بوخطة رقاني، خمقاني نريمان، **تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالقروض البنكية**، مذكرة تخرج ضمن متطلبات شهادة الليسانس في علوم التسيير، ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، السنة الجامعية 2012-2013.

25/ بوشة محمد، **محاولة لتقييم السياسة النقدية في ظل الاصلاحات الاقتصادية** –حالة الجزائر- الفترة1990-1998، شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير السنة 2012 -2011.

26/ جلولي محمد، **القطاع الخاص والتنمية الفلاحية**-دراسة حالة ولاية سعيدة-شهادة لنيل الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة ابن خلدون تيارت، سنة2010-2011.

27/ جيداني ميمي زوجة أجنيف:**إشكالية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لاستهداف التضخم في الجزائر في الفترة1990-2013**، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، سنة2015-2016.

28/ حنان عبابسة، **دور ايرادات المحروقات في تطوير القطاعات الاقتصادية بالجزائري**، شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم تسيير، جامعة الجزائر-03-سنة2013-2012.

29/ رابح زرقاني، **أبعاد و اتجاهات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر3، السنة الجامعية 2013-2014.

30/ زويش فاطيمة الزهراء، **النظام المصرفي ودوره في تمويل المشاريع الاستثمارية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، لمالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، السنة الجامعية 2014/2013.

31/ زيتوني هوارية، **اثر تغيرات اسعار البترول على ميزان المدفوعات**، اطروحة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، سنة 2011-2010.

32/ سامية عزيز، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة متنوعة النشاط بمدينة بسكرة، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه ،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، سنة 2014-2013.

33/ سي بشير موسى، مساهل امين، **سياسة تنويع الصادرات واثرها على النمو الاقتصادي–**دراسة حالة الجزائر من سنة 2009-2016، شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تيارت، سنة 2018-2017.

34/ صدوقي عبد الحفيظ،**التضخم الركودي في الجزائر ومدى فعالية السياسة والمالية والنقدية في علاجه خلال الفترة 1985-2012**، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر03، سنة2014-2015.

35/ صوفان العيد، **دور الجهاز المصرفي في تدعيم و تنشيط برنامج الخصخصة**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة، السنة الجامعية 2010-2017.

36/ ضامن حكيم، **اثر السياسة الاقتصادية على النمو الاقتصادي**-دراسة حالة الجزائر-شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، سنة 2018-2017.

37/ عابد عبد الكريم غريسي، **دور الدولة في الاقتصاد(نظرة تحليلية تاريخية)**، دراسة حالة الجزائر، شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، سنة2011-2010.

38/ العايب ياسين، **اشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية**، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، سنة2011-2010.

39/ عبد العالي فضل، **تطور أوضاع الجزائر الى بداية القرن العشرين1830-1919**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، السنة 2009-2010.

40/ عز الدين علي، **أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2000-2012**،شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، سنة2013-2014.

41/ عقبة نصيرة، **فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كليةالعلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، سنة2014، 2014.

42/ علوان ضاوي، **السياسة المالية فاعليتها وآثارها النقدية في الاقتصاد الجزائري** خلال الفترة 2010 -1999، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، سنة2017-2016.

43/ قاسمي الاخضر، **اثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر**، دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج الاخضر باتنة، سنة2013-2014.

44/ مخضار سليم، **دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية**، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان الجزائر.

45/ نصير احمد، **اثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر1990-2012**،اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03،السنة 2013-2014.

ثانيا: المجلات والملتقيات

46/ اسماعيل جوامع، فايزة بركات، **تفعيل مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية تجربة الجزائر**، مجلة البحوث والدراسات، العدد10، الجزائر، سنة2010.

47/ اسماعيل صاري، بوضياف مختار، **سبل التنويع الاقتصادي لتنويع التنمية وللتخفيف من حدة الصدمات النفطية المتوالية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد01، سنة2019، جامعة سطيف.

48/ بن حاح مونير، بلعاطل عياش، **واقع تنمية القطاعات الاقتصادية البديلة لقطاع المحروقات في الجزائر في ظل تنفيذ برامج الاستثمارات العمومية (2001-2014)**، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العددالاقتصادي-33، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.

49/ بوطلاعة محمد، بن دبيش نعيمة، **ميكانيزمات تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر في تداعيات ازمة النفط**، امكانيةالاستفادة من تجارب دولية، مجلة البشائر الاقتصادية، عدد02،سنة2018.

50/ جبار بوكثير، بسمة مناخ، **بدائل دعم تنمية القطاع السياحي في ظل تدهور اسعار الطاقات غير المتجددة**، حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،مجلة دراسة وابحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة،عدد06،جوان2017، جامعة ام البواقي.

51/ جبار بوكثير، حميد زرقوط، **قراءة لاستراتيجية التنويع الاقتصادي بدولة الامارات العربية المتحدة**، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الادارية،العدد07، جوان2017، الجزائر.

52/ حفاظ رانية، حفاظ زحل، **دراسة تحليلية تقييمية لاستراتيجية التنويع الاقتصادي كبديل لقطاع المحروقات بالجزائر**، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، العدد 06، جوان2017، الجزائر.

53/ سالمي رشيد، اسماء قاسمية، **دور القطاعين الزراعي والسياحي كخيارات استراتيجية بديلة لقطاع المحروقات**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة المدية، الجزائر.

54/ سبتي اسماعيل، بن السراج ايمان، **اثر تدهور اسعار النفط على اجراءات التنويع الاقتصادي في الجزائر**،مجلة التنمية والاقتصادالتطبيقي،العدد02،سبتمبر2017،جامعة المسيلة، الجزائر.

55/ سعيد بعزيز، طارق مخلوفي، **تمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن في الجزائر**،مجلة التنمية الاقتصادية ،جامعة الجزائر-3-عدد05،جوان2018.

56/ سمير بوختالة، محمد زرقون ،**واقع وافاق تطوير قطاع النقل في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ،عدد06جوان 2017،الجزائر.

57/ الشارف بن عطية سفيان،**الاقتصاد الجزائري بين التنويع الاقتصادي ولغز أحادية المصدر**،مجلة المالية والاسواق، العدد8، سنة2018، جامعة محمد بن احمد، وهران2، الجزائر.

58/ شليحي الطاهر، بن موفق زروق، **المنظور الاستراتيجي لعملية التنويع الاقتصادي في الدول النامية**، مجلة الحقيقة، العدد04، ديسمبر2018، جامعة الجلفة، الجزائر.

59/ ضيف أحمد، عزوز أحمد، **واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد19، سنة2018.

60/ طلحاوي فاطمة الزهراء، مدياني محمد، **اثر تنويع القاعدة الانتاجية على النمو الاقتصادي في جنوب افريقيا**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، عدد16، جانفي2019.

61/ العالمية حيدوشي عاشور، وعيل ميلود، **أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري** ،مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات ، جامعة اكلي محند اولحاج ،البويرة ،الجزائر ،العدد 05،جوان **2017**.

62/ عمام ريم، فرحات عباس، **التنويع الاقتصادي كأداة فعالة من أدوات التنمية الاقتصادية المحلية**، مجلة آفاق للعلوم، العدد 13، سبتمبر2018.

63/ عوادي مصطفى، **آليات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، الملتقى الوطني حول إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر.عدد06،ديسمبر2017، .

64/ قوي بوحنية، محمد خميس، **قانون المحروقات في الجزائر واشكالية الرهانات المتضاربة**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد04، جانفي 2013.

65/ لزهاري زواويد،عبد الجليل طواهير،**دور التنويع الاقتصادي في دعم التنافسية وتحقيق التنمية**،مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة،العدد،02،الجزائر،ديسمبر،2018.

66/ محمد براق، عبد الحميد فيجل، **الطاقات المتجددة كخيار استراتيجي لتنويع الاقتصاد بين الواقع والمستقبل**، مجلة الدراسات الاقتصادية المتقدمة، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد01، ديسمبر2016.

67/ مشري محمد الناصر، **تقييم حصيلة برامج ومخططات التنمية في الجزائر، دراسة اقتصادية خلال الفترة2005–2015**،مجلة الاقتصاد الاسلامي.

68/ ممدوح الخطيب، **أثر التنويع على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية**، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلد 22 ، العدد 03 ، سبتمبر2015 .

69/ ممدوح عوضا لخطيب، **أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي**، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلد18 ، عدد2 ، ماي2011 .

70/ موسى باهي، كمال روابنية، **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد5، ديسمبر2016،جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر.

71/ نوي نبيلة، **التنويع الاقتصادي والنمو المستدام في الدول النفطية**، دراسة حالة الجزائر،مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد35.

المراسيم والقوانين:

72/ المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 اكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المؤرخة في 10 اكتوبر 1993، العدد 64.

73/ المرسوم التنفيذي رقم 194-17، المواد 02،03،ا الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد36، الصادر في 2017/06/11، المتضمن تعديل القانون الاساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

74/ التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2005.

75/ الأمر رقم **143/302**، المؤرخ في **7**سبتمبر **2017**، المديرية العامة للمحاسبة **2015**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 41، الصادرة بتاريخ **29يوليو 2017**.

المواقع الإلكترونية:

76/ bank of algeria ،bulletin statistique trimestriel

– النشرة الاحصائية الثلاثية، بنك الجزائر، على الموقع:

77/ http : //www.andi.dz/index.ph/ar/secteur-d-activites

78/ http://www.angem.dz/ar/article/chiffres-cles/ :/

– إحصائيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر متوفرة على الموقع

79/ www.andi.dz/index.ph/ar/secteur-les-energies- renouvebles

– وزارة الصناعة والمناجم(الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار)،انواع الطاقة في الجزائر.

80/ http://www.andi.dz/index.php/fr/declaration-d-investissement/bilan-des-declaration-d-investissement-

– إحصاءات الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار

81/http://www.ansej.org.dz/index.php/fr/nos-statistiques http://www.ansej.org.dz/index.php/fr/nos-statistiques

–إحصاءات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب متوفر على

82/ Travel & Tourism economic impact (ONS) الديوان الوطني للاحصاء 2017,2017 algeria, world travel & tourism council

–بنك الجزائر، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر.

–التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر.

83/ الديوان الوطني للاحصاء، على الموقع: www.ons.com les realisations des echanges exetrieurs de l'Algerie 1963-2010,CNIS Algerie.

المراجع باللغة الاجنبية:

84/ statistique du commerce exterieur de l'Algerie, annèes 2012-2014-2016-2017, CNIS Algerie.

les realisations des echanges exetrieurs de l'Algerie 1963-2010,CNIS Algerie.

ملخص:

إن ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات وبقاء هذا الأخير خاضعا لتأثيرات العوامل الخارجية المختلفة، يجعل هذا الاقتصاد هشا لأنه بحدوث أي أزمة خارجية في القطاع أو الاقتصاد العالمي عموما، سيكون لها انعكاسات مباشرة وسريعة على قطاع المحروقات في الجزائر وبالنتيجة على الاقتصاد الوطني، لهذا رأت الحكومة الجزائرية أنه لابد من السعي إلى تحقيق تغيير جذري لهيكل اقتصادها، مع تحقيق حلم الاجيال المتعاقبة منذ الاستقلال في رؤية اقتصاد حقيقي متنوع تنافسي قادر على التصدير، حيث أن الدولة الجزائرية تبنت نموذج جديد قائم على التنويع الاقتصادي وخلق بدائل تنموية حقيقية متمثلة في تنشيط القطاعات الراكدة كقطاع السياحة والصناعة والزراعة، والتركيز على مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي، وتمويل المشاريع الاستثمارية وترقيتها من خلال الانفاق العام على مختلف القطاعات البديلة، وبالتالي مساهمتها في التوجه نحو استراتيجية ذات ممارسات اكثر استدامة وتطور، وذلك في إطار تحقيق التنمية الاقتصادية والخروج من التبعية النفطية.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الجزائري، السياسات الاقتصادية، استراتيجية التنويع، المشاريع الاستثمارية، اليات التمويل.

Résumé:

Le secteur des hydrocarbures de liaison de l'economie algerienne et la survie de ce dernier est soumis aux effets de divers facteur externes,rendre l'économie fragile, parce que l'apparition d'une crise extérieur dans l'économie en genéral, aura un effet direct et rapide sur le secteur des hydrocarbures en Algérie, et par conséquent sur les implications de l'éeconomie nationale.le gouvernement algerien a éstimé qu'il faut chercher à obtenir un changement radical de la structure de son economie, le reve des générations succéssive depuis l'indépendance en voir une veritable économie diversifiée competitive est possible d'exporter, l'Algerie a adopté un développement d'un nouveau modèle basé sur la diversification économique et de créer des alternatives de dévelopement le fait que les secteurs stagnants tels que l'agriculture, le tourisme et l'industrie sont actifs, et focus sur leur contribution au PIB, financement de projets d'investissement par le biais de dépenses publiques dans les secteurs alternatifs, pour réaliser le développement économique et sortir de la dépendance au pétrole

Mots clés: l'économie algerienne, politiques économique, stratégie de diversification, projets d'investissement, mécanismes de financement.